20

دراسات وتأملات 2

حرّية الفرد وسلطات الدّولة

تأليف

لايبُّون - وايط

- ترجمة إلى العربية -

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

حرّية الفرد وسلطات الدّولة

دراسات وتأملات 2

حرّية الفرد وسلطات الدّولة

تأليف

لايبّون . وايط

- ترجمة إلى العربية -

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

الطبعة الاولى

1987 /1407

حقوق الطبع والترجمة والنقل محفوظة
لمؤسسة محمد حسن الوزاني
9 زنقة الدكتور فراج ـ فاس (المغرب)

رقم الإيداع القانوني 478 / 1986

تقديم

قامت مؤسسة محمد حسن الوزاني بنشر كتاب **حياة وجهاد**: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية في ستة أجزاء بقلم محمد حسن الوزاني، والجزء السابع قيد الإعداد للطبع. كما نشرت لنفس المؤلف في سلسلة **حرب القلم** ستة أجزاء أخرى.

وها هي المؤسسة اليوم تنشر مجموعة أخرى من مؤلفات محمد حسن الوزاني في سلسلة **دراسات وتأملات**، ستكون كذلك في ستة أجزاء، أولها: **الإسلام والدولة أو حقيقة الحكم في الإسلام**، وقد ألّفه بمنفاه السحيق في الصحراء، والثاني: ترجمة كتاب ديبون ـ وايط: **حرية الفرد وسلطة الدولة**، وقد قام محمد حسن الوزاني بدراسة هذا الكتاب وتلخيصه وترجمته إلى العربية أثناء مقامه في المنفى بالصحراء كذلك؛ والثالث: **في الدستور والبرلمان**؛ والرابع: **في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال**، وهي تأملات ومداخلات وأبحاث قام بها خلال العقدين الأولين من فترة الاستقلال. والخامس: **الإسلام والمجتمع والمدنيّة** حرر بعض فصوله بالمنفى وبعضها الآخر في فترة الاستقلال.

والسادس: **وطنيات**، وهي كذلك مراسلات ودراسات تتعلق بالحركة الوطنية المغربية وتاريخها كتبت في فترات مختلفة.

ونشير إلى أن المؤلف المرحوم ترك هذه الكتب في مسوداتها، وأن مؤسسة محمد حسن الوزاني هي التي قامت بترتيبها، ووضع عناوين لما لم يكتب له عنوان منها. وستقوم المؤسسة فيما بعد بنشر مجموعة من مقالات محمد حسن الوزاني الصادرة باللغة الفرنسية (في جزءين)، وبمجموعة خطبه ومحاضراته وندواته الصحفية.

مؤسسة محمد حسن الوزاني

بين يدي الكتاب

قد يتساءل الجمهور الموجه إليه هذا الكتاب عن الأسباب التي دعت مؤسسة محمد حسن الوزاني إلى نشر الترجمة العربية لكتاب مؤلّف فرنسي مجهول من طرف الأوساط الفكرية على الأقل في العصر الحاضر. وللإجابة عن ذلك نذكر سببين رئيسيين:

أولهما أن ترجمة أهم كتاب لشارل بروك ديبون ـ وايط هي من عمل محمد حسن الوزاني، وهو عمل قام به في ظروف مهولة بصفة خاصة، أعني ظروف النفي والسجن في تخوم الصحراء التي قضت عليه بها سلطات الحماية الفرنسية من سنة 1937 إلى سنة 1946. وبما أن العمل قد ظل مخطوطاً لم ينشر، فلماذا لا يوضع بين أيدي جمهور القراء العرب عموماً والمغاربة خصوصاً. ففي الوقت الذي دخل العالم الإسلامي، ومنذ مدّة، في مرحلة البحث عن أشكال جديدة لتنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يمكن أن يستجيب لطموحات الناس ولتحديات العصر، ليس فعلاً من غير المرغوب فيه أن يستأنف من جديد التفكير في طبيعة الدولة، والفرد في المجتمع،

والاختيارات السياسية الأساسية، مثلما يدعونا إليه مفكر كديبون ـ وايط، الذي يعتبر أحد المؤلفين الأكثر استقلالا ممن أنتجهم الفكر السياسي. فهو لا يقع فعلاً لا في التيار الليبرالي الكلاسيكي الذي هيمن خلال القرن 19 ويعلن له عن نهضة جديدة، سواء بأوربا أو الولايات المتحدة، في نهاية القرن العشرين. ولا في التيار الاشتراكي الذي طبع بعمق النخبة الفكرية والسياسية في أوربا ثم في العالم كله خلال القرن العشرين.

والسبب الثاني الذي حفز مؤسسة محمد حسن الوزاني إلى نشر هذا الكتاب، أن قيام المناضل الوطني الكبير بمعاناة ترجمة مؤلف المفكر الفرنسي إلى اللغة العربية(*) لم يكن من قبيل الصدفة ولا من أجل الحاجة، وإنما لكونه وجد في هذه المادة عناصر غذّت ولا شك تفكيره الخاص فيما يتعلق بالقيمة السياسية للمغرب الحديث. ولقد رأى من الضروري أن يقدم إلى الجمهور المغربي نصاً مرجعياً في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية تدعو إلى تهيىء مبادىء أساسية يمكن أن يقوم عليها الحكم في المغرب المستقل فتضمن له التقدم والحرية.

إن كل قارىء لما كتبه محمد حسن الوزاني بحكم تشابه الخطوط الكبرى لتفكيره السياسي، سيكون مع مبادىء التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يعرضه ديبون ـ وايط في كتابه: **حرية**

(*) نشير إلى أن محمد حسن الوزاني لم يلتزم بنقل النص الفرنسي كله إلى اللغة العربية، وترك صفحات أو فقرات لم يترجمها، كما يتبين ذلك من أرقام صفحات النص الفرنسي المثبتة في الهوامش على اليمين.

الفرد وسلطان الدولة. لقد كان لهذا الكتاب صدى بعيد، وترجم محمد حسن الوزاني الطبعة الثالثة والأخيرة التي صدرت سنة 1865 بعد أن راجعها المؤلف ووسعها، في حين ظهرت الطبعة الأولى سنة 1857.

إن هذا الكتاب عبارة عن تفكير مكرس تماماً لتحليل موقع الدولة والفرد في المجتمع، في وقت تغيرت فيه العلاقات الاجتماعية تغيراً قوياً أو حتمياً بسبب الثورة الصناعية القائمة، والثورة الديمقراطية التي ظلت تطمح إليها الشعوب الأوربية طوال القرن التاسع عشر.

ولد شارل بروك ديبون ـ وايط بِرُوان، في 17 ديسمبر 1807 من أم إنجليزية، وعمل أولاً محامياً بمجلس الملك لويس فيليب، وفي محكمة النقض من سنة 1836 إلى 1843. ثم ترك المحاماة للقيام بحملة ضد الشروط المفروضة على العمال. وتعكس منشوراته الأولى هذا الاهتمام الاجتماعي: **دراسة عن العلاقات بين العمل والرأسمال** (1845) **وحذف ضريبة الملح والمكس** (1847). وقد عُين، كليبيرالي جمهوري معتدل، كاتباً عاماً لوزارة العدل في الحكومة المؤقتة خلال شهري فبراير ـ مارس 1848. وبعد سقوط الجمهورية على أثر الانقلاب الذي قام به المدعو استقبالا نابليون الثالث في 2 ديسمبر 1854، أخذ مؤلفنا يهتم أكثر فأكثر بالنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وترجم من اللغة الإنجليزية إلى الفرنسية كتباً مهمة، وبخاصة كتابي: **الحرية، والحكومة التمثيلية** لستيوارت ميل. وقدم لهما عند نشرهما بمقدمتين أتاحتا له فرصة تأكيد تفكيره الخاص. وبعد أن نشر

كتاب **حرية الفرد وسلطان الدولة** «L'individu et L'Etat» سنة 1857 أصدر بالتتابع مؤلفات تحدد أو تُوسع نظراته عن سير الدولة وتقدم الديمقراطية: **مركزية الدولة**. (1860 - 1861)، **الحرية السياسية** (1864)، **دور حرية الصحافة** (1866)، **عن التوازن بأوربا** (1867)، **التقدم السياسي بفرنسا** (1868) **الجمهورية المحافظة وحق الانتخاب العام** (1872)، **تأملات متفائل** (1873) **السياسة الحالية** (1875). وقد اقترنت ابنته بسادي كارنو رئيس الجمهورية الفرنسية، ومات في باريز سنة 1878.

كان ديبون ـ وايط رجل فكر مستقل، اجتهد في التعبير عن آرائه حول المجتمع خارجاً عن الأفكار السائدة والعصبيات السياسية. ومع ذلك فإنه يوضع ضمن حركة الأفكار الحرة التي ترجع إلى التيار العقلاني والانسيكلوبيدي الفرنسي للقرن الثامن عشر. وحسب هذا التيار الذي عملت تجارب الثورة الفرنسية على تلطيف اتجاهاته المتطرفة، فإن الدولة دائماً ينبغي أن تشيد، وحريات المواطنين تتبع بالضبط لطبيعة الالتزامات المخولة للدولة من طرف مجموع الشعب.

يتعلق الأمر إذاً بدولة ديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الديمقراطية لا تنبع من إرادة الجماهير التي هي في الغالب جاهلة، بل من قواعد مقررة بكيفية منطقية من طرف أشخاص ذوي إدراك ودراية بفضل ما لهم من ثقافة وعيشة اجتماعية ربَّتهم على إحساس بالذات كرجال أحرار.

إن جوهر الدولة عند ديبون ـ وايط هو أن تكون سلطة العقل

المعبر عنها بواسطة القانون لا سلطة الشخص الذي أضله الهوى، فليست المسألة إذاً مسألة ديمقراطية شعبية كثيراً ما تُؤول تأويلاً ديماغوجياً، ولكنها عبارة عن نظام سياسي قائم على المسؤولية الخلقية لنخبة عقلانية مقتنعة بأنه من خلال مؤسسات مناسبة (تعليم، شغل، صحة، الخ) يمكن أن تتحسن أحوال جميع الناس. إن ذلك تقريباً هو التصور الديمقراطي في الإسلام المعبر عنه بالشورى. إن مبرر وجود الدولة الجمهورية هو أن تعلّم وتحرر مجموع المواطنين لمصلحة الجميع. ومن هذا المنظور فإن الدولة يجب أن توضع بعزم في خدمة الفرد. لذلك فإن الدولة، بعكس التقديم المبتذل للنظرية الليبرالية، ليست عدوة للفرد. ويذهب ديبون ـ وايط إلى أن يزعم أن حرية الفرد تنمو بمقدار نمو أنشطة الدولة. وبعبارة أخرى كلما أصبحت أعمال الدولة عامة، كلما غدت تُسَاسُ بحسب القوانين، ومنذ ذلك الحين فإن أمن المواطن منها يزداد. غير أن هذا النظام السياسي الحكومي المتزايد لا علاقة له بتاتاً باشتراكية النسيج الاجتماعي كما يمثله الفكر الاشتراكي والذي بمقتضاه لا يمكن الفوز بحقوق مجموعة من الناس إلا على حساب مجموعة أخرى في فكرة اقتسام الثروات أو جعلها مشتركة مشاعة.

إن سلطة الدولة الليبرالية، في تصوّر ديبُّون ـ وايط، تحصل من القوانين، لا من عائدة البؤس والغلبة كما يؤكده معاصرُه كارل ماركس. فمن جهةٍ الدولةُ منتظمة بقوانين صوَّت عليها المواطنون، ومن جهة أخرى الدولةُ الناشئة عن مجتمع متحضر تعرف حدودها الخاصة؛ والمجتمع، وخاصة من خلال رأي عام

تزداد قوته باطِّراد مع تطور التربية الوطنية والعلمية لدى الشعب، يعرف كيف يوقف الدولة عند حدها. وهكذا فإن الدولة مدعوة، بسبب تكاثر المهام المنوطة بها، لا إلى الحد من الحريات الفردية، ولكنها مدعوة إلى حماية وتنشيط ازدهار مشاريع المواطنين.

إن تنظيم هذا النسق السياسي مضمون من قِبل المُشرعين الذين يقرون بإصدار قوانين تنمية الحقوق الفردية والجماعية، وكذلك ارتقاء الضمير الإنساني. وبفضل القوانين التقدمية تساعد السلطة الاستقلال الفردي على أن ينفصل عن حالات الجمود، والضلال، والأنانية، التي ما زالت تشلّه وتعطل جهوده. إن الدولة تتحسن لأن المجتمع ينمو، لكن هذا التحسن يقع في اتجاه تقدّم الحضارة الملازمة للمجتمع، ولا يعارضها أصلاً، بل يوسعها.

يعمل ديبُّون ـ وايط تقريباً على إصلاح ذات البين بين الدولة والفرد، لأن «حقوق الدولة ليست إلا متفرعة عن حقوق الفرد». إن المفهوم المتزايد لقيمة الفرد وكرامته ينبغي أن يحدد نمواً أو إنشاء موازياً لسلطة عمومية. وقد وُضع القانون الذي ينظم هذه العلاقة بين الفرد والدولة ليحرر الفرد ويحميه. ومع ذلك فإن للدولة الحديثة نظرة أكثر وضوحاً إلى الصالح العام وإلى الأمة مما هو للأفراد. وهي الحارس الضروري والناجع الوحيد لما يسمى بحقوق الفرد. وإن الحرية الفردية المضمونة والمرقّاة هكذا من طرف الدولة، لا يحدّها إلا حرية الآخرين.

إن التفكير السياسي لديبُّون ـ وايط، كما يبدو، لا يلتمس إقامة

دولة ليبرالية بالمعنى الكلاسيكي «ذَرْهُم يـفعلوا» فيما يخص الأفراد، ولا سياسة التدخل التي يمكن أن تؤدي إلى نوع من الاشتراكية خلال وضع يد الدولة على جميع الأنشطة الإنسانية، بل يرى في تطوير المؤسسات التي يكون موضوعها الأسـاسي تنظيم أعمال الدولة وأعمال المواطنين ضماناً لتقـدم مجموع الشعب كله الذي لا يمكن أن يزدهر إلاَّ بحرية عمل المواطنين وإن للقوانين التي أُنيط تطبيقها بالدولة قيمة بيداغوجية أكيدة سواء للمواطنين أو للسلطة نفسها.

وعلاوة على ذلك فإن جميع الأنساق التي تخيَّلها المفكر الفـرنسي تـتضمن سمـواً خلقيـاً تَحقَّقـه كـلُّ من الحـاكمين والمحكومين. وبدون القيم الخلقية فإن النظام السياسي القائم على نسق الضمانات المتبادلة بين السلطة والمواطنين لم يكن ليفرض نفسه على الأفراد. والحقيقة أن أفكار ديبون ـ وايط كانت تنتظر الكثير من الأفراد، من فضائلهم وحسن خصالهم ليمكن أن تدخل إلى حيز التطبيق من طرف المجتمع، ومع ذلك فإن لها مزية حمل الناس على التفكير في الطرق العديدة والمتشعبة التي كانت تمكن الأفراد ولا شك في نفس الوقت من التملي في الحياة بحاجتهم في الحرية، وكفاءتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبكلمة واحدة أن يحيوا سعداء أكثر ما يمكن.

إن العرض السريع لهذه الأفكار يجعلنا ندرك إلى أي حد استطاع محمد حسن الوزاني أن يشاطرها، في نفس الوقت، في المثالية وفي الدقة. ومن ثم كان الزعيم المغربي يُلح دائماً على أهمية المؤسسات التي كان على بلاده أن تُزَوَّد بِهَا لتضمن نموها

السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ففي نظره هو أيضاً، لا يستطيع أن يشارك بنجاعة في ازدهار البلاد إلا الرجال الأحرار وحدهم. إن المؤسسات، في نظر محمد حسن الوزاني، تُكوِّن بيداغوجية موسعة للشعب قاطبة، مؤسسات تسيرها نخبة من المسؤولين الوطنيين تتمتع بقيم خلقية عالية، وتمتلك كفاءة علمية وتقنية تتناسب ومسؤولياتهم أو وظائفهم في حظيرة الدولة. وهكذا لن تكون لهذه النخبة مشروعية تولِّي السلطة إلّا متى أكبَّت على تنمية التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأمة. ومن ثَمَّ تأتي الأهمية التي كان يوليها لإقامة مؤسسات ديمقراطية تسيِّرها نخبة شاعرة بالصالح العام وتكون مهمتها الأولى توسيع أسس هذه المؤسسات لمجموع الشعب أولاً بأول عن طريق التربية الوطنية والعلمية.

ربط محمد حسن الوزاني دائماً المعركة السياسية من أجل الديمقراطية ـ الشورى ـ بالمعركة من أجل الاستقلال، كما طالب دائماً بأن يُعطى الشعب المغربي تربية ديمقراطية إلى أن تتحرر البلاد، ويقوم مباشرة وبنجاعة بتسيير شؤونه المحلية والوطنية. وممّا كتب في موضوع الشورى:

«يقوم القانون الإسلامي العام على أساس أن العلاقات بين الدولة والأمة مبنية على التوافق بين سلطة الحاكم وحرية المحكوم، وهذا ما يجعل القانون الإسلامي في صميمه (دستورياً) بالمعنى الصحيح، إذ هو لا يعترف بالسلطة الفعلية إلا للأمة ممثلة في نوابها، أعني أولئك الأشخاص الأكفاء الذين يتمتعون بثقتها الكاملة الدائمة. ولأجل هذا فإن تسيير الشؤون

العامة مقيّد (بالشورى) التي يتولّاها (أهل العقد والحل) في الأمة. ومن نتائج نظام الشورى في الإسلام أن الحكام يعتبرون مسؤولين أمام الدولة، وهذه بدورها مسؤولة أمام مجلس شورى الأمة مسؤوليةً تامة. وسلطة الملك نفسه باعتباره رئيس الدولة وإمام الجماعة، مستمدة من الإرادة الشعبية ومن تعاليم الشريعة، ومرتكزة على هذه الأسس الوطيدة، فالملك بصفته قائماً بالسلطتين الزمنية والروحية ـ ونعني بالأولى السياسية الدنيوية وبالثانية السياسية الدينية ـ مسؤول معنوياً أمام الرأي العام وعملياً أمام الشارع. . . . .

وفي الإسلام، كما في غيره، سلطاتٌ ثلاث: تشريعية ومصدرها القانون الإسلامي وهي تابعة لاجتهاد الفقهاء الذين يفسرون هذا القانون بالذات ويعملون على وفاق تام مع نواب الشعب؛ وتنفيذية؛ وقضائية. تقوم بالأولى هيئة الموظفين والحكام، وبالثانية هيئة القضاة المسلمين. ومِن ثَمَّ نشأ الفصل بين السلطات في القانون الإسلامي»(*).

لذلك فإنه ليس من قبيل الصدفة أن نرى محمد حسن الوزاني ينوه ويؤكد على ضرورة تكوين الشباب تكويناً يؤهله للاضطلاع بوجوده، وتزويده بكفاءة علمية وتقنية بشكل مواز مع الالتزام الوطني.

وهكذا فإن المفكر والزعيم المغربي صاغ مشروعاً لتجديد مؤسسات بلاده، مستلهماً من النظريات السياسية والاجتماعية المعاصرة المعدة طبعاً بأوربا، والتي هي مع ذلك ملك للتراث

(*) محمد حسن الوزاني، حرب القلم، 3 :173 - 174.

الإنساني المشترك، رابطاً إياه، والحق يقال، مع نظام أصيل في الإسلام: (الشورى)المتميزة تماماً باقتضاء المعرفة، وباحترام القوانين الموضوعة من أجل سعادة الجميع، وبالتوفيق بين الأفراد. ومع ذلك رأى من الضروري بعث المجتمع الإسلامي المشدود إلى عالم لم تعد قِيمه ومعارفه تستجيب لمتطلبات المعرفة ونظام الازدهار. فبإدخال إصلاحات على المؤسسات تستطيع الدولة المستقلة أن تشجع المجتمع على سلوك طريق التقدم، مستوعباً ما جد من المعارف والتقنيات، ومشتركاً اشتراكاً كلياً في احترام قوانين الدستور الوطني لتنمية البلاد. وبذلك فإن الدولة المتجددة والمجتمع المتطور بالرغبة في قبول تحديات العالم الحديث يُبوِّئان الأمة المقام اللائق بماضيها وبحضارتها.

لقد كان محمد حسن الوزاني واعياً بأن جودة المؤسسات الحديثة لا تكفي وحدها لضمان النهضة اللازمة، وأن ذلك يتوقف على قيمة الأشخاص الذين يوكل إليهم أمر تسييرها.

مؤسسة محمد حسن الوزاني.

حرية الفرد وسلطان الدولة

(مقدمة)

الدولة ورقي الأمة:

لم يعترض أحد على الفكرة الرئيسية لهذا الكتاب وهي أن الدولة تنمو وتضخُم في كل مجتمع دائب على التطور والارتقاء. وأن أشد الفرديين غلواً وتعصباً ليُذعن بهذا الرأي وهو أن «الرقي» ينشىء بين البشر طرائف ومستجدات معنوية وسياسية واقتصادية، وأن هذه الزيادة في الحياة تقتضي زيادة في السلطة العامة. وقد ص: 1
قلنا في غير هذا الموطن: إن كثرة القوة تستلزم كثرة النظام، وإن غزارة الحياة تقتضي كثرة الأعضاء والأدوات. وما نظام المجتمع وأداته إلَّا الدولة، وهل يرتفع وظيف الدولة الذي تَتفق الآراءُ على ضرورته وعظمه إلى درجة الابتكار؟ وهل تبرُز وتنمو الحكومات ص: 2
في بداءة الرقي ونشأته أم هي لا يظهر أمرها إلَّا بعد الرقي وتبعاً له؟ وهل تبتدع الدولة الحضارة أم ليست الدولة إلَّا أداةً ونتيجةً لها؟ ذلك ما سنفحصه فيما بعد.

1 ـ الابتكار في مجال الرقي:

ونتساءلُ أولاً ماذا يجب أن يُعنى بالابتكار. ص: 3

قد تكون الدولة وحدها قادرة على إنجاز بعض الأشياء، ومع ذلك لا يمكن أن نعترف لها بالابتكار، لأن الإصلاح الذي أنتجه فعلُها قد طولبت به أو أُكرهت عليه من الرأي العام. ومن جهة أخرى فهناك أشياء تنجزها الدولة من تلقاء نفسها لكنها تقتبس الفكرة من الخارج. فهل هذا مثال من الابتكار الرسمي؟ لا نتردد في الإجابة عن هذا السؤال بنعم، لأن فعل الخير حيث لم يكن مطلوباً ولا حتى متخيلاً ومتوسماً هو خلقٌ له وابتكار.

فالتفكير على هذا النسق يجعلنا نتلافى الوقوع في مشكلة ظلماء وهي رد كل فكرة إلى مصدرها وإسنادها إلى صاحبها الأول. ولا شيء أعرق في الغموض وأبلغ في الإبهام من نشأة
ص: 4 المسائل الفكرية. وإذا كانت الأسبقية ميزة عويصة الإدراك في مجال الأفكار، وذلك لأن الأفكار تختلف صفتها باختلاف أعصارها وأطوارها، فإن المشكلة تشتد ظلماً وإبهاماً عندما تبرز
ص: 5 الأفكار في وقت واحد (Simultanement). وفي نقط مختلفة، فالأفكار إذاً قلما تطاوع على استجلاء أصلها، إما لأنها تنتقل من عقل لآخر بعدما تنمو في كل منهما، وإما لأنها تظهر دُفعةً في طور النضوج وفي زمن واحد عند الجميع. فتعيينُ حظ الأفراد ونصيب الدولة في نشأة الأفكار، وضبط ما لكل فريق من حقوق الابتكار، إحدى المعضلات التي لا تقبل الحل أبداً. فالأحكم إذاً هو أن نطرح هنا هذه الخصومة ولا نطمع في أكثر من هذا، وهو أن الابتكار ليس من عمل الدولة لمجرد أنها تنجز أشياء لا يستطيع الفرد في مجالها شيئاً. وابتكار الدولة أمر محقق عندما تقوم حرةً مختارةً ولو بالأشياء التي ليست من بنات مخيلتها.

ص: 6 الآن وقد حدّدنا الابتكار يجب علينا أن نعرف ما إذا كانت الدولة قادرة عليه، وكيف تتوزع هذه الميزة وينقسم هذا الفضل على كل من الدولة والأفراد.

يذهب الفرديون إلى أن الدولة لا يمكنها أن تكون مبتكرة للرقي. فهو كله من اختصاص غيرها. وكفاها أن تعمل ليعيش الناس عيشة هناء وسكينة فيما ألفوه من الطرق والمسالك القديمة، وأن تكبح جماح أهوائهم بالقوانين الموجودة والقواعد الموروثة، وأن تواجه كل يوم ما يحدث في حياة الأمم من صعاب واضطرابات. ففي هذا كله ما يشغل جميع قوتها وتفكيرها. وإذا كان من الخير أن يكون في المجتمع أبصار شاخصة إلى المستقبل، وعقول ساعية وراء مثل أعلى يشع على السياسة والأخلاق ورُفَهنية العيش، فذلك أمر يتجاوز الدولة وعمل يتولاه غيرها. وباختصار فالدولة إنما يجب عليها للبشر ما هو ضروري لهم في حياتهم وهو الأمن والنظام. أما هم فيسعون في الفوز بالكمالي في حياتهم وهو الرقي.

ومعنى هذا بعبارات صريحة عارية من التنميق أن الدولة لا يتوفر لديها الوقت لتكون مشرعة، لأن الحكومات لا تعرف التجزئة والتخصص حسبما يتطلبه تنوع العمل الذي يندرج في مأموريتها.

ص: 7 إن الدولة ليست بحارس جامد لما هو كائن، ولا بمنفذ للقوانين التي وجدت قبلها، بل لها خاصةً أن تسن القوانين الجديدة، ومعنى هذا أن لها أن ترصد المستقبل فتفكر فيما سيكون، وتعد ما لا بد أن يكون. وهذا هو عمل الرقي بعينه.

فالحكم والتشريع عِبْئان ثقيلان بلا شك ولا ريب، ولكنهما يقترنان ويُحملان معاً.

حقيقة أننا نشاهد في بعض أعصار المجتمعات أفراداً ممتازين، بل وطبقات ممتازة يظهر أنهم جميعاً ملهمون لمتابعة الرقي بين أقوامهم. غير أن بلاداً يكون فيها الأفراد بهذه المثابة من إنارة العقل لا بدّ أن نفترض أن حكامها الذين يحلقون فوق عالم كهذا هم كذلك شديدو الإنارة العقلية، بل أحياناً يُرفعون إلى المنصب الذي يشغلونه بسبب ما هو معترف لهم به من سمو البصائر وعلو الأنوار. وحكام هذا شأنهم كيف يعقل أن لا يكونوا أول من يتصور الرقي ويعزم عليه؟ إن فكرة الرقي يمكن أن يتفتح نورها في أنفسهم كما يتفتح زهرها بين الطبقات المثقفة. فللحكام كما لهذه الطبقات المستنيرة ثقافة الفكر، ولهم زيادةً على هذه الطبقات الرسالة التي يتخذونها ويؤدونها للرقي. وهل لا يكون غريباً أن كل من يفكر يوجه فكره شطر الإصلاحات ولا يولي وجهه نحوها من يناط به صراحةً أمرُ هذه الإصلاحات؟ إن الأفكار تبدو مشرقة لماعة لأعين الناس كافة.

ص: 8 ليس للأفراد ولا للطبقات المثقفة فضل العدد والكثرة على الحكام. ذلك أن الدولة في زمننا هذا وفي أوربا خاصة إنما هي شخص متعدد، إذ هي مؤلفة من هيئات مداولة (Délibérants) أو استشارة، ومن مجالس سياسية أو محلية، وكلها تكون لها بمثابة أعضاء وأدوات تتنسم بها نفحات الرقي فتلتقط بذوره وتتعهدها بالغرس والنبت.

على أنه لا يخلو من حق ما تتهم به الدولة من العجز والقصور بصفتها مبتكرة للرقي. وبيان ذلك أنه يوجد رقيٌّ هو في نظرنا أشرف وأحب جميع أنواع الرقي على الإطلاق. ذلك هو إشراك الأمة في الحكومة وإدخالها فيها بصفتهَا مُنيبةً ورقيبة. غير أن الدولة لا تمد اليد إلى هذا الرقي الذي هو موجه ضدها.

ص: 10 إن ما للدولة من اختصاصات جوهرية لا يصدفها عن القيام بعمل الرقي، بل إن هذه الاختصاصات تقتضي غالباً من لدنها أن تكون المحرك للرقي.

وإذا صح أن الدولة لا تستطيع أن تتحمل الزيادة في مهامها الطبيعية المنوطة بها فإنها تكون عاجزة لا بصفتها مبتكرة للرقي فحسب ولكن بصفتها منفذة له، وهذا ـ باتفاق جميع الآراء ـ أحد اختصاصاتها وواجب من أهم واجباتها. لهذا يجب أن لا نقول إن الدولة التي تشغلها الهموم وتثقل كاهلها القضايا العامة ـ كما هو شأنها ـ لا تستطيع أن تضيف إلى ذلك مسألة الرقي.

2 ـ القوة والرقي:

ولنتحدث الآن عن اعتراض آخر.

يقول الفرديون أن الدولة لا يمكن أن تتولى ابتكار الرقي، لأن الدولة هي القوة ولا زائد. ومجال القوة أضيق مما يظن الظانون. فلا قيمة لها إلا بانضمامها إلى الأخلاق والعادات، إذ كيفما تصرفت ـ سواء على سبيل الضغط والإكراه أو على سبيل العون والمساعدة ـ لا بد لها أن تجد الطريق ممهداً من الأشياء،

وتصادف الرضى والقبول، وتلجأ إلى سند تعتمد عليه في المجتمع. ولا سبيل إلى إعنات فكر الأمة واعتسافها في أخلاقها وعوائدها. فما استطاع اليهود شيئاً ضد المسيحية، وما استطاعت المسيحية شيئاً ضد اليهود والعرب. وليست أذواق كل مجتمع بأكثر طوعاً للأيادي من شعوره وضميره.

وفي الواقع ما هو الاستعمال الرئيسي لقوة الضغط؟ أليس هو إجبار الناس على الشيء أو منعهم منه أو حملهم على بذله؟ ولكن في كل هذا سرعان ما تبلغ قوة الإكراه حدها ومنتهاها.

وإن عجز الدولة ليتجلى في هذا، وهو أنه ليس لها أن تلزم
ص: 11 أناساً بفعل ما لا يريدون أو ما لا يعرفون. فتصرُّفها يتحطم دائماً على ضمائر الشهداء.

حقيقةً أن الدولة ترفع عقيرتها بالويل والوعيد. فهي لا تنذر الثروة شراً فحسب، بل تتوعد الحرية، وتهدد الحياة نفسها. وهذه عادةً وسيلةٌ فعالة لا تخطىء المرمى فتحدو الناس على أن يريدوا ويعملوا ما امتنعوا منه أول وهلة. غير أن هذه الوسيلة إن أثرت في مَواطنَ فلا تأثير لها في جميعها.

فالدولة لا تستطيع شيئاً ضد المجتمع. ذلك أن القوة تلقى فيه عوارض من جنسها. ولا يُجدي الدولة شيئاً أن تفرض أشد العقوبات خطراً، لأن ما يضمن احترام قانون مَّا ليس هو قوة العقوبة، ولكن هو أن يكون العقاب أمراً يقيناً محققاً.

فالقوة لا تستطيع شيئاً ضد حادث عام متأصل في الأخلاق ص: 12
والعوائد. والأمر هكذا ولو كان الحادث أفسد الأشياء في الوجود، ولو كانت القوة مسخرة في سبيل أقوم المقاصد وأطر التدابير.

وإذا نظرنا الآن إلى الدولة، أي إلى القوة، في جميع الأحوال التي تتصرف فيها بصفتها عوناً ومُساعَدة، فإنا نلفي لها أيضاً هنا نقائض وثلما. إذ لا يُحسَنُ إلى البشر رغم أنفهم. فالخير الذي يراد لهم يجب أن يتخذ مقياس ذكائهم، ورغـائبهم، وطبيعة حالهم.

وهكذا فإن أحسن الأشياء لا تستطيع أيّ تنفيذ بالقوة وحدها. ص: 13
ولا حاجة من أجل هذا إلى أن تظهر جارحة لشعور أكبر عدد من الناس، بل يكفي أن تكون في نظر الأغلبية حديثة وغريبة عنها. ومن هذا يستنتج أن الدولة لا يمكنها أن تكون القائمة بالرقي كيفما توسلت إليه، وسواء عمدت إلى ذلك بفرض الأشياء فرضاً أم أمدّتْ بقوتها على سبيل الإعانة والتأييد. كما يستنتج من هذا أن مبدأ الرقي هو خارج عن نطاق الدولة، أي أنه موجود في ذلك الاستعداد الفطري، وفي ذلك التآزر القائم بين الأشياء والبشر. وهذا التآزر هو الأساس في مبدإ الرقي، وهو الأصل الذي ينشأ عنه الابتكار الحق في مجال التطور والارتقاء.

قد راق لنا أن نتبسط في عرض النظرية الآنفة وما تقوم عليه من حجاج وأن نُبديها في جميع صورها الظاهرة. لكننا لا نأخذ بها إلا في شيء من التحفظ والاحتراز. وأول ما نلاحظه في شأنها أن الدولة ليست قوة فحسب، بل هي قبل كل شيء سلطة

ص: 14 معنوية. وعلاوة على الضغط والقهر فهي تسيّر الناس وتؤثر عليهم بجميع وسائل الاقناع التي تنزل من علو. فهي تخاطب الأرواح والمخيلات عن طريق مؤثرات خفية تروض الجهاز على الرضوخ والاحترام كما يقول باسكال.

ص: 15 ولا نعدم في التاريخ وحياة الأمم مثال الإصلاحات التي لا مدخل للقوة ولا للعوائد في إجرائها، وإنما هي نتيجة خاصة لسلطة الدولة المعنوية.

وهذا النفوذ إحدى القوى الكامنة التي منها الشرف النفسي والرأي، «والمودة» والتي تسيطر على عالم الأخلاق وتُسيره وفق حكمها. وزيادة فمن حسن حظ كل ما يلمع وكل ما يسود أن يظفرا مِن الأفراد بالمجاملة وحسن الاستعداد.

ولم نقل كل شيء. فالدولة لا تلجأ إلى الإرهاب والإقناع فحسب، بل إنها تستعمل أيضاً وسائل الجلب والخِلابة، وذلك عن طريق جميع ما تَنْدَى به كفُّها من مناصب الحظوة والوظائف والمنح.

ص: 17 فالدولة إذاً شيء أحسن من القوة. وحتى لو كانت هي القوة دون شيء آخر لما أعوزتها في هذه الحدود ذاتها سعة المجال ولا بُعد المدى، قد رأينا ما تعرف أن تفعله الدولة بالقهر مجرداً. وزيادةً فإنها تستطيع أن تستفيد كثيراً من أسلوب مزيج (Mixte) يتألف من أمثلة وإرشاد وعقاب وتسويف. فالقوة إذاً ولو انعزلت
ص: 18 من العوائد والأخلاق ذات آثار وثمار لا ينكرها أحد. كما أن

الدولة ليست قوة فحسب، بل هي خلابة ونفوذ ومحرك معنوي متنوع.

الحقوق الفردية:

ما أردنا بما تقدم أن نثبت أن الدولة تتولى دائماً أمر الرقي، وإنما قصدنا أن نبين أنها تُعنَى به في أحوال خاصة. فإذا ما رُمنا إحصاء ما للدولة والأفراد من حظ الابتكار في مجال الرقي كان لزاماً علينا أن لا نعتبره بكيفية عامة، ووجب علينا أن نعمد إلى تحليله وفحص عناصره. إذ لا بد من أن نختبر هذين العاملين في
ص: 22 مزاولة اشتباكهما بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، وأن نمحص كيف يسير كل منهما في مجال كل رهط من تلك الإصلاحات.

فالرقي السياسي مثلاً، وهو الرقي الذي به تتوصل الأمة إلى حكم نفسها بنفسها، لا يتحقق إلا على يد الأفراد دون سواهم. إذ هو موجه ضد الدولة التي يهدد مبادئها وأصولها وأحياناً رجالها. فلا سبيل إلى إدراك هذا النوع من الرقي إلا بواسطة الأفراد الذين هم مصدره الوحيد. ونحن نكتفي بأن ندمج في هذا الجزء من الحضارة حق المشاركة في الحكومة الذي يأخذه الأفراد أخذاً،
ص: 23 بل ندرج فيه أيضاً بعض التحديدات الحكومية وهي التي يعبر عنها بالحقوق الفردية في مجال الملكية والديانة والتفكير وعدم الاعتقال الجائر. فابتكار الرقي هنا فردي بحتٌ.

وفي غير هذا فالابتكار رسمي محض. فالرقي مثلاً فيما يخص الجيش والشرطة والعلائق الخارجية والمعاهدات هو بلا شك من

اختصاص الدولة دون سواها. فالدولة هي التي ترى وتنفذ ما هو أنسب للعظمة القومية والأمن العام. فكل ما تدركه الشعوب في هذا المضمار إنما تكون مدينة به لحكوماتها. هذان هما المثالان البارزان للابتكارين الفردي والرسمي في ميدان الرقي. فإذا كان الرقي الذي يصلح الحكومات فتحاً سياسياً يفوز به الأفراد فليس كذلك الرقي الذي يصلح المجتمع. فإنه يلوح لي أنني أشاهد في كل ما يرجع لا لترقية السلطات العامة ولكن لإصلاح العلائق الخاصة بين الناس وإسباغ الحق والعطف على مهملي (Disgrâciés) القانون العتيق، وهم المرأة والطفل والعبد والمدين والأجنبي. وطبيعي أن يجنح المشرع إلى الحق ولكن هذا يحتاج إلى بيان: فالسلطان (Le Souverain) يتركب من شخصيتين عامة وخاصة. وهذه غير جديرة لا بقليل ولا كثير من الإجلال والاحترام (Peu recommendable)، أما الشخصية العامة فيجب أن نميز فيها بين الحكومة والمشرع. فالحكومة تقوم بتدبير مصالح المجتمع وتفي بحاجاته اليومية بأعمال خاصة ومحلية وشخصية قد يُطلق فيها العنانُ للغرض والشهوة والهوى. وغير
ص: 24 الحكومة المشرع الذي يدبّر الأمور بتدابير عامة وعن طريق نظامي وبه يناط صالح المجموع والمستقبل. وبهذه الصفة الأخيرة تكون للسلطان نزعة طبيعية إلى الحق.

ولهذه المبرة مصادر: سمو السلطان الذي يمكنه من رَزانة وأناة الحكم الذي يقضي بين مصالح بعيدة عن ذاته، وقوته التي سمح له بممارسة ضميره حيث إن له ضميراً كما يبدو في الظاهر، وأخيراً يماثل المصالح الذي يُوحِّدُ بين السلطان والجماهير، إذ

أن سعادة الجماهير تترتب عليها ما للسلطان من ثروة وسلطة.

فهذه الصفات جميعها تكون الدولة باعثاً (Promoteur) على ذلك الرقي الذي يجدد الحياة في المجتمع للحق وللمساواة في الحقوق.

ولصحة هذا يصاب بالجمود والركود كل قطر لا تتخذ فيه السلطة صفة القوة العامة ولا تتكوّن فيه الدولة بأتمها. وكل المجتمعات التي لا يقوم فيها مشرّع لا تسلك للرقي سبيلاً، إذ ينقصها قابض (Ressort) بخلوّها من أداة الحق التي لم تبرز للوجود فيها. ولهذا تبقى تلك المجتمعات واقفة وقفة الجمود لا تتجاوز المشيخة القبليّة.

وهناك مادة تتجلى فيها خاصة قوة الأفراد والدولة، تلك هي مادة الاسترقاق.

ص: 26 وإن الرقيق بأنواعه لم يتحرر دفعة واحدة. فقد كان طريق التحرير طويلاً شاقاً، إذ فاز الرجال أولاً ببعض الحقوق، ثم نالوا المساواة في الحقوق، وأخيراً ظفروا بالسيادة. ولا نبالغ إن قلنا إن الأسلوب العام الذي قام عليه هذا الارتقاء والصعود هو عون الدولة ومساعدتها.

ص: 27 ولا يغمط حق الدولة ويسلبها الفضل في رقي الجماهير إلا مَن ينكر حقائق التاريخ، وخاصة تاريخ فرنسا وتاريخ أوربا الحديثة والمعاصرة.

لا شك أنه يجب علينا أن نحسب حساب الأحداث التي اعترضت السير الطبيعي للرقي. وكذلك عمل الدولة من حيث

مساعدة الجماهير وبعثها على النهوض والارتقاء لم يكن وحيداً ولا مؤيَّداً. وأحياناً اضطرت الدولة إلى الرضوخ والاحتيال (Biaiser) أمام الطوائف (Castes) وأحياناً كذلك لا تنجز الدولة الرقي إلّا تبعاً لحركة الرأي العام. أما البلاد الحرة المتحضرة فلها طبقات بأكملها تسود فيها نظرية الحق التي تظهر من اختصاص المشرع في بلاد أقل حرية ومدنية. ولتلك الطبقات قوة ونفوذ ولسان ناطق مفصح هو الصحافة كما أن للحكومة أجهزتها وعمالها (Agents).

الرقي بالدين والثورة:

ولكنَّ هناك حادثين عظيمين لا مناص من أن نحسب لهما حسابهما. أحدهما يخص المشرق حيث رأينا في كل عصر ملوكاً لا يعوزهم شيء من جهة السلطة المطلقة، ومع هذا يمضون حياتهم في غفلة عميقة عن الحقوق الإنسانية وإهمال تام للرقي الاجتماعي. ذلك بأن الشرق فريسة للسلطة الدينية (Théocratie). فكل شيء فيه يصدر عن الدين سواء سلطة الحاكم أو هيكل المجتمع. وبسبب هذا استحكم فيه الخمول وعدم الشعور بين جميع الناس، وكان الحاكم أول الخاملين والنائمين. فإصلاح المجتمع أمر محذور عليه إذ في هذا عدوان على الدين. ولو بلغت سطوته ما بلغت فإنه لا يجرؤ على تغيير نظام تعدد الزواج. وإذا كان من شأن أوربا أو الأقطار المجاورة
ص: 28 للشرق أن تتحرك وتسير إلى الأمام فمن شأن الشرق أن يحكم بقوانين ثابتة لأنها إلآهية معصومة. وليس المشرِّع في الشرق

عاجزاً عن تحقيق الرقي، بل لا يوجد فيه مشرع مطلقاً، لأن امتزاج الدين والمجتمع لا يترك لوجوده مجالاً. وبهذه المناسبة نقول إن اكتشاف أوربا الكبير ليس هو الطباعة ولكن فصل الروحيات عن الدنيويات والدين عن السياسة.

فنرى من هذا أن المشرع والرقي الذي هو أداته لا يوجدان في جميع الشعوب بلا استثناء. فإذا كان المجتمع عبارة عن أسرة أو عشيرة أو قبيلة فلا يقوم فيه مشرع لأن إرادة الرئيس تقوم مقامه في كل شيء. كما أن المجتمع إذا كان قائماً على السلطة الدينية فلا يحتاج إلى مشرع لأن له رجاله الدينيين، ولا يعنيه الرقي لأنه تلقى أو يظن أنه تلقى الحقيقة، وأدرك الغاية.

ومن أثر الدين أحياناً أن يرفع من شأن المجتمعات، ولكنه بهذا العمل نفسه يقيدها في الدرجة التي أدركتها في العلُو والارتفاع. والسيطرة على العقول التي هي من شأن كل دين وشرط فيما يؤديه من خدمات، إنما هي في الواقع حصر وقيد. وبصفة عامة فالشعوب التي تكون الأولى في نيل شيء من العظمة الدينية أو السياسية تُغرى على الوقوف عند هذا الحد وترسخ فيه رسوخاً، وما ذلك إلاَّ لأن المؤثرات الجنسية أو الطقسية أو الجغرافية التي تكون قادرة على تعجيل نموها وازدهارها يكون لها كذلك من القوة ما يعرقل سير تلك الشعوب حتى يقفها وقفاً، أو لأن تلك الشعوب تكون في البداية أرقى من التي حولها فتتوهم في هذه الوضعية أنها قد نالت التفوق المطلق وظفرت بالكمال حقا. والتاريخ حافل بالأمثلة والشواهد. ومهما يكن من الأمر فليس من الحق في شيء أن نقول مع شاتوبريان إن الدين كغيره ص: 29

من النظم يتخذ دائماً صفة العصر الذي يمر به. فالواقع أن الدين هو الذي يخلق هذه الصفة ويضبط العصر. وهذا أمر طبيعي في نظام يهيمن على العقل ويحكم الفكر حكماً وإلا كان باطلاً منعدماً.

ولكن حيثما تفقد سيادة السلطة الدينية، ألا يكون التمرد مبدأً كبيراً من مبادىء الرقي، أي مبدأً أقوى من ابتكار المشرع؟ هذا هو الحادث الثاني العظيم الذي سنتحدث عنه.

لا شك أن للتمرد شأناً عظيماً في التاريخ. ولكن لا بد من أن نتعرف حدوده. فمن الذي يتمرد؟ الطائفة المُسترقَّة أو الطوائف المنحطة. ولا نعني هنا تلك الحركات والاضطرابات التي تقوم ولو مسلحة ضمن الحِرف أو في المدن والولايات، وذلك من أجل أسباب ترجع إلى الأجور أو المجاعة أو الضرائب وما إليها. فهذه وثبات هينة عديمة الجدوى. والحكومات تتغلب عليها دائماً، لأن الدولة متى صرفت كل مجهود القوة العامة إلى نقطة معينة خرجت دائماً من العراك الناشب ظافرة منتصرة. وهذه قاعدة لا شذوذ لها.

وإذاً فالثورة الحقيقية هي التي تتولاها الطبقات المشار إليها خاصة.

أما ثورة الطبقة المُسترَقَّة فنادرة عاجزة، لأن الرقيق يكون في الغالب جاهلاً بحقه، ضعيف الشعور بما يقاسيه من عذاب. ومن شأنه أن يؤمن طويلاً برقه كما يؤمن الفقير بفقره. فإذا ما لمح حقه ونهض وحده ليأخذه فإنما يزج بنفسه في الويل والتهلكة. وما سمع أحد قط بعبيد أعتقوا أنفسهم بأيديهم.

الفكرة والنظام:

ص: 30 وهنا يتضح لنا مبدأ مستمد من جميع التاريخ. ذلك أن الفكرة (ونعني بهذا جميع ما للحق والحماس والإخلاص والتعصب من قوات ونوابض محركة) لا تتغلب على القوى المنظمة إلا إذا أدركت من القدرة ما يمكنها من ضعضعة المعنويات التي تسند إليها أو غدت هي ذاتها قادرة على أن تنظم نفسها كالقوى المعاندة. ومتى تحطم الرجاء في النفوس، وتلاشت فيها الغيرة خارت العزائم وانهارت الإرادات وانْساقت القلوب إلى الهزيمة والثبور.

إن للقوانين الطبيعية نفوذَها وحدودَها التي لا تتعداها. فإذا كان السفاح مثلاً لا يستطيع شيئاً ضد ضمير الشهيد فكذلك الشهيد لا يستطيع شيئاً ضد سيف السفاح. فالفكرة لا تأتي بالخوارق والمعجزات. فهي لا تبلّل البارود فلا يعود قاتلاً ولا تَفُلُّ (émousser) الحُسام فينبو عن الضريبة. وإنما هي تتغلغل في العقول وتمس الإرادات وتنفذ هكذا إلى الأعضاء التي تحرّك السيف أو ترمي بالقذيفة. وإذا لم تفز في هذه العملية فمآلها الخيبة والحبوط. وهذا مصير الثورات التي تصطدم بالقوة قبل
ص: 31 تجريدها من سلاح المعنويات. وكلما تأيد بالنظام جانب الحق والفكرة أمكنه أن يصارع القوى المنظمة فيكون له عليها الفوز والغلبة.

وهذا يفسر لنا سبب ما حاق بثورات العبيد من الفشل. فذكاء العبد ووضعيته ليسا من النوع الذي يتكلم ويكتب، ويُدبر الخطط وينشىء التراتيب (hiérarchie) ويفرض روح النظام. وباختصار

يظهر أن العبد عاجز عن تنظيم نفسه أو عن حل النظام المعارض عن طريق التسرب المعنوي. ولكيما تنجح الثورة يلزم الإنسان أن يطرح عنه ما استحوذ على نفسه من صفات العبودية وأحوال الذلة والمهانة. وإنه ليسهل التغلب على العبيد الذين يريدون أن يكونوا أحراراً أكثر مما ييسر قهر رجال أحرار يريدون حقوقاً متساوية ويطمحون إلى السلطة ويرغبون في السعادة. غير أنه إذا كان إبقاء الإنسان في حالة الأشياء والحيوان أيسر من إيقافه، بعدما يفطن لإنسانيته، في سلم العروج والارتقاء، فيجب أن لا يتخيل هنا أيضاً أن الثورة تنجح دائماً لمجرد ما يميزها من كثرة العدد وقوة الحق.

ومهما يكن من الأمر فأعظم الثورات فوزاً وظفراً (وهي الثورة الفرنسية الكبرى) ترينا مشهداً يتمثل فيه الشعب خارجاً على القوات القديمة ولكنه دائماً معتمد على بعضها لكيما يفوز على البعض الآخر.

فالثورة لا تستطيع شيئاً ضد القوى المنظمة إذا لم تتعزز نفسها بقوة النظام أو لم يكن لها من قوة الرأي ما يشع بالعدوى والمُلاشاة.

هذه هي الحدود التي تطوِّق القوة في يد شعب مّا باسم الثورة. فهي بهذه المثابة وسيلة من وسائل الرقي، وابتكار من ابتكارات الأفراد. ولكن يجب أن لا نغالي فيما لها من قيمة وشأن.

والخلاصة أن الرقي لا يمكن أن يصدر إلاَّ من ذوي التفكير،

وذوي الألم، وذوي السلطان. غير أن ذوي التفكير لا يملكون
ص: 33 حتماً فكرة الصالح العام. أما ذوو الألم فكفاهم أن يحيوا اليوم كما حيوا أمس. فلْنُحجِمْ إذاً عن مطالبتهم بأكثر من هذا. وأما ذوو السلطان فلهم بحكم منصبهم فكرة الصالح العام ودرايته وعُهدته. فلو أنه لم (يختلج في صدرهم) يمر بخلدهم إلاَّ مَرّاً في أُويقات فراغهم لأَرْبَوْا في خدمته على مَن هم في مجاله مجردون من كل معرفة وإرادة وتفرغ وواجب. وهذا فيما أظن هو السبب في العطف الذي خص به في الأغلب ذوو السلطان الطبقات الوضيعة.

الأمِّية والبؤس:

إن في العالم نقائص ومآخذ (Griefs) غير نظام الطوائف. بل يوجد في كنف نظام المساواة نفسه مرضانِ مستحكمان هما الأمِّية والبؤس.

وواجب أن يصدر الرقي فيهما غالباً من مصدر الابتكار الرسمي. ويلزم أن لا نأخذ بما تذهب إليه بعض المدارس الفكرية من أن رجل الشعب اليوم بما يُعترف له به من حقوق، وبما أصبح له من روح تتعهد بالتهذيب والتثقيف، إنما هو وارث العبد وممثله. ففي هذا القول رمي المجتمع الحاضر بالقذائف والشتائم، غير أن رجل الشعب عاجز عن حماية نفسه بنفسه، وتوجيه النداء إلى الرأي العام، وطبعه بصفة يكتسب بها عطفه وتأييده. ولست قلقاً على كل ما يندرج في شكوى الطبقات المتوسطة، لأنها متى أدركت أنها لا تحتل في المجتمع «مكانة الحق» التي تحسب أنها جديرة بها وجدت صحافياً سياسياً قديراً

يجهر بهذا الحق بين الناس، أو خطيباً شعبياً مفوهاً يصدع به فوق رؤوس الملأ. وإن مطالبة تلك الطبقات بحقها لتحدوها على أن تصيح صيحة تدوي في الفضاء دوياً وترُجّ العالم رجّا. أما الجماهير فليس لها مثل هذا الحظ في الإعلان والدعاية. لذلك كانت الدولة هي أحق مَن يتولى العناية بأمرها لإزاحة الأمّية عن عقولها، وإقصاء البؤس عن حظيرتها. وهناك أمر لا سبيل فيه إلى المراء وهو أن الشيئين العظيمين الذين يهمان الجماهير في كل قطر أكثر من سواهما هما البِر والإحسان ثم التعليم الابتدائي وهما من قضايا الدولة أو آخذان في الصيرورة إليها. ولهذا التحول مغزاه.

وأي شيء أعظم شأناً وأجلُّ خطراً من التربية، ومن تربية الشعب خاصة؟ إن ثقافة تتسرب إلى جميع الطبقات وتتوغل في جميع عناصر الأمة لقادرة على أن تلقي بذر رجل عظيم. فكم في مقابر المدن والقرى من موتى طوى حديثهم القدر فغدوا في أجداثهم مجهولين، لأنه لم يسعدهم الحظ بشرارة توقد مواهبهم المُقبرة! إن كل شيء في مجتمع محكم الأساس رفيع العماد لَيَمُتُّ إلى هذا بسبب. وإنما قوام الأنظمة في كل أمة مدارسها. ومتى أغفل تنوير العقول وأهمل إزهار البصائر بالعلم والعرفان عومل أصحابها معاملة الأطفال. وما قيمة الأرض والرأسمال والعمل ـ هذه العوامل الإنتاجية التي يعددها العلم الحديث؟ أهي كافية وحدها لإغناء الأمة وكفالة ثروتها؟ أليست كلها مُسيَّرة بالعقل؟ فإذا أعوز هذا العامل الأعظم لأنه غير مثقف وغير مُقوَّم أيثمر كل ذلك إثماراً؟.

ونختم هذا البيان بتقرير هذه الحقيقة، وهي أن ابتكار الرقي ص: 36
الاجتماعي يكون من اختصاص الدولة كلما رجع أمره إلى الطوائف المُسترَقَّة أو الوضيعة، أو كما عنى الأمراض الطبيعية التي تخلق الطوائف بعد انقراضها. وفي غير هذا، أي كلما عنى الرقي أقواماً آخرين ومصالح أخرى كان المحرك له خاصاً محضاً ولم يحتج قط أن يكون رسمياً، إذ حيثما وجدت الثقافة وقدرة العقل فَثَمَّ مُخْلٌ يستطيع أن يحرك العالم.

الواجب والعقل:

عُنينا فيما سبق بالرقي السياسي والاجتماعي من حيث الحقوق البشرية. وبقي علينا أن نرى كيف ارتقى الواجب وتدرج في سلم الكمال، وكيف أخصب العقل وأثمر بين البشر. لذلك سنبحث ص: 37
عن المصادر الرسمية أو الخاصة للرقي المعنوي الذي يتركب:

1 ـ من الرقي الذي يتمكن به الأفراد والحكومات والمشرعون من تحسين حالتهم، وإصلاح سياستهم، وإحكام أنظمتهم.

2 ـ من الرقي في مجال الآداب والعلوم والفنون، وحرية الفكر خاصة. ولكن يلزمنا قبل كل شيء أن نتفاهم في بعض الأفكار الأولية. فالرقي المعنوي الذي يتجلى في قانون مّا لا يأتي دائماً من المشرع. ومن جهة أخرى يطرأ على الأخلاق الخاصة رقي ينشأ طبعاً عن القانون. ففي هذه الحالة يكون القانون أستاذاً للأخلاق.

وهكذا فإن أصل الرقي المعنوي يشبه دائماً صفته الخاصة أو

العامة. غير أن كلاً من الفرد والدولة يحمل في ذاته مبادىء خاصة من الرقي المعنوي. ومن هذا القبيل عند الفرد: ثقافة الفكر النامية التي تكشف للبشر عن علاقة الحق والمنفعة ـ في
ص: 38 نماء الثروات والخيرات الذي هو للأغنياء وسيلة من وسائل المتعة الفكرية، وللفقراء وسيلة من وسائل الحياة العاملة.

أما مبدأ الرقي المعنوي لدى الدولة فهو أن ينتظم أمرها بحيث تسود المصالح الخاصة.

وإذا وعينا هذا تساءلنا: هل يوجد رقي معنوي؟ وأين يبرز للوجود؟ وخاصة من أين ينشأ؟.

أما عند الأفراد فإن لهذا الرقي صفات جلية.

فقد كان مثلاً في القرون الوسطى غيره في العصر الحديث، إذ طرأ عليه من التطور ما جعله يتخذ صوراً وأشكالاً غير التي
ص: 39 ظهر فيها من قبل. فالعناية بتربية الأبناء قد تغير اليوم شأنها عند الآباء. وبصفة عامة فقد أصبح للولد حقوق يحميها القانون المدني. ومما هو جدير بالملاحظة أن الآباء في القرن الثامن عشر بلغوا أرقى درجة من الشعور بواجباتهم في حين أن حقوقهم كانت ما تزال من أتفه الأشياء. والحقيقة أن تحديد سلطة ما إيذانها بأنها لا توجد فقط بنفسها ولنفسها. ولأجل هذا لا يعسر على الإنسان والطبيعةُ في عونه أن يدرك جيداً أنه يحيى لغيره من أبناءجلدته وأن عليه نحوهم واجبات لا مفر من أدائها. أما الحكومات فإن الدرس الذي تتلقاه في تحديد سلطتها يحتاج إلى أن يكرر لها لأن الطبيعة لا تحدثها بشيء حول هذا، ولكن

الثورات تحدث الحكومات أحياناً بالنيابة عن الطبيعة. ومهما يكن من الأمر فيظهر أن المشرع قد عرَّف الآباء بما أهملوه قبل. وهذا من لدنه بعث عظيم في مجال الأخلاق الخاصة.

وأما الإصلاح المعنوي للدولة فينحصر في عدم الإباحة لنفسها ارتكاب العدوان عن طريق المصادرة والاختلاس، ونكث العهود والمواثيق، وسلوك طرق العنف وأساليب الشدة. وهذا الرقي آت من الحساب الذي تقدمه الحكومات عن أعمالها لمن هو لها منيب وعليها رقيب. وبما أن الحكومات قد طرأ عليها الإصلاح السياسي الذي أخضعها وقيدها بهذه الصفة فإن الرقي المعنوي الذي ذكرناه آنفاً لا ينسب إلى ابتكارها. ص: 40

وللرقي المعنوي في القوانين أصل أكثر تعقداً واشتباكاً (Complexe) ولا بد في هذا من التمييز بين القوانين الجنائية والمدنية.

فإصلاح نظام العقوبات في الأولى يكون من ابتكار الدولة. والبحث الجنائي يترقى عادة تحت تأثير الرأي العام والشعور العام. أما القسم الخاص بالاتهام فالحكومة هي التي تتولاه بمحض ابتكارها، وذلك في جميع الأقطار التي تعرف استعمال الإحصاءات (Statistiques) ووظائف النيابة العامة (Ministère public) التي خلقت شاهداً بصيراً بالميول المعنوية في كل مجتمع. وفي غير هذا يقوم المجتمع نفسه بالإشارة على المشرع بما يضره ويؤلمه لا بما هو في ذاته مناف للأخلاق.

ثم إن الرقي المعنوي في القوانين المدنية موضوع خطير جداً. ص: 41

فالبحث في هذه القوانين عن جميع التطبيقات المعنوية، وتبيان ارتقاء هذه التطبيقات في كل عصر، واستجلاء الأصل الرسمي أو الفردي في هذا الارتقاء، كل هذا يكون مادة غزيرة لا يسعها إلا كتاب خاص. ونحن إن حاولنا في كتابنا هذا العناية بما طرأ في مختلف عصور التاريخ من الأطوار على حالة الأشخاص، وانتظام العائلات، ونظام الملكية، ومادة العقود وقيمتها، نكون قد رُمْنَا كتابة تاريخ الحضارة.

ونكتفي الآن بهذه الملاحظة وهي أن البشر متشاكسون يعامل بعضهم بعضاً بالسوء. وهذا لا ينافي ما قد يوجد فيهم من عناصر الخير وحسن الشعور ونبل العاطفة. ولكن ما هذا كله؟ إنها عواطف وأنظار بينما الأَثَرة التي تبعث تارة ذويها على الانزواء والانقباض في أنفسهم وتارة أخرى على التخاصم والعدوان هي أقوى وأشد، لأنها شهوة وجشع. فسلطان الأثرة في الأنفس البشرية عظيم. وما أبعده أحياناً عن كل لين ورحمة حتى في قلوب الآباء والأزواج! ولهذا لزم القانون أن يعمل لقمع هذه الغريزة الطبيعية (Instinct) حتى في عالم الأسرة المقدس (Sanctuaire) وهذه المادة من القوانين المدنية هي التي تتجلى فيها نزاهة المشرع وسلطته بأتمهما. وربما أعوزته هاتان الصفتان إلى مثل هذا الحد في مجال القوانين السياسية والجبائية والجنائية. وقد لا يكون غريباً أن يفكر المشرع قبل كل شيء في أن يكون غنياً قوياً مُرعبا. ولكن هل يمكن في دائرة القوانين المدنية التي لا تعنيه والتي تنظم علائق من هم تحته أن تكون له فكرة غير فكرة الصدق والحق؟.

فكيف لا يصدر الرقي المعنوي هنا عن المشرع، وكيف يمكن ص: 42
أن يصدر عن الأفراد؟.

وكل مجتمع تمس حاجته لا إلى مجرد جهاز تشريعي ولكن ص: 43
إلى مشرع سالم التكوين أي قادر على أن يسود ويمثل المجتمع.

ولا شيء يقوم مقام هذه الأداة للحق والرقي. والطبقات المثقفة نفسها لا تجزي عنه في ذلك.

ونلاحظ فيما يرجع لرقي الآداب والعلوم والفنون والتفكير العام أن كل عمل فكري إنما هو فرديّ صرف، وأن الدولة عاجزة سواء عن منح الأفراد كل ما يعوزهم من المواهب الفكرية أو عن تنفيذ مسائل العقل والخيال باسم الصالح العام.

حقاً أن أعظم الدول رغبةً في تأسيس حضارة فكرية لا تستطيع
شيئاً من هذا إذا كان ينقص رعاياها العقل المفكر ص: 44
(intelligence). ولكن هل يترتب على هذا أن العقل بمفرده لا بد أن يُشطئى ويزدهر؟ ذلك ما نرتاب فيه ارتيابا. فمواهب الإنسان لا تبرز دائماً لمجرد أنها موجودة، وأصدق الاستعدادات الفكرية (Aptitude) لا تكون دائماً من الطموحات (Vocations). فكم نرى في التاريخ وفي الأوساط من تباين شديد بين المواهب الفكرية التي تميز أمة أو فرداً وبين ما قُدر لكل منهما من حظ ومصير. وإنّ الإنسان ليبقى مشدوهاً أمام هذا الخُلف بين المقدرة والأعمال، وبين الممكنات (Virtualités) والحقائق. فلماذا لا تكون دائماً المصائر والمقدرات متشابهة متكافئة؟ ومن أين ينشأ هذا الاختلاف الذي يزخر به العالم؟.

ذلك أن العقل أو الإرادة شيء، وشيء غيره العقل مقترناً بالإرادة أو المناسبة التي تتفتَّقُ فيها الأذهان وتَزْهَر فيها المواهب. ومن الممكن أن تظل مزايا حقيقية خاملة عقيمة لعدم وجود محرك باطني أو باعث خارجي. وكلاهما يُفقَدُ مثلاً بالكَسل والمناخ وأحياناً يؤدي تعادل المزايا الفاضلة إلى جمود الهيئآت النظامية.

ص: 45 وماذا نستنتج من هذا كله؟ أن الدولة يتحتم عليها أن تنشىء المجامع العلمية (الأكاديميات)، والمتاحف، والخزائن الكتبية، وتبذل الأموال على سبيل المِنح، وتنظم حلقات التعليم العالي. وهذا كله وسيلة لإيقاظ الاستعدادات الفكرية، وإبرازها إلى حيز الوجود، وتوجيهها في النهج الجدير بها. وقد يلبي نداء الدولة ويقبل على مشاريعها مَن ليسوا مِن النخبة المصطفاة. ولكن ما على الدولة في ذلك. إذ المهم هو أن يستخدم المجتمع جميع قواه وينشد خيره بجميع ما له من أعضاء. وما خُلق الرجال الممتازون لذواتهم وما خُلق البشر في صفاتهم وطبائعهم سواء. وحق على الدولة أن تُظهر النوابغ وتفسح لهم المجال ليستخدموا كفاءاتهم كلها ويؤدوا كل ما يقدرون عليه من خدمات.

حقوق الفكر:

ص: 46 ولكن كل هذا لا يمس حقيقة المسألة. فإذا ما أردنا أن نعرف هل تحسن أو تسيء الحكومات إلى الفكر الإنساني فما علينا إلا أن نرى هل هي تبيح له أو تحرم عليه بعض القضايا كالسياسة والدين والفلسفة؟. ففي هذا كل السر الذي يقوم عليه الرقي الفكري، وإذا أقفلت الدولة هذا الباب وحظرت على الأفكار

الخوض في هذا المجال فعبثاً تقوم بتشجيع العلوم والآداب والفنون. ذلك أن العقول تفتر وتذبل في هذا الحيز الضيق الذي يترك لها. لأنها تُحرم من شيء هو ضروري لها وهو حقها. والعقل في هذا شبيه بالأعضاء التي تفقد بعض وظائفها إن لم تظفر بغذائها الكامل، أو بالأحرى إن لم تقم بأداء وظيفها الطبيعي تاماً غير ناقص.

ولا يذهب أحد إلى أن العلوم تصطحب وهذا النظام الذي يحجر على العقل حرية التصرف. فلا نعرف مدنية شيدت على علم المساحة والكيمياء. وإن العالم لا يسير سيره بالعلوم مجردا. وهل خطت الصين خطوة إلى الأمام لأنها اكتشفت البوصلة والطباعة والبارود؟ إن المجتمعات لا تتقدم إلى الأمام إلا إذا كانت لها غاية تجذبها وتحدو الإنسان إلى استخدام جميع ما فيه من قوى وملكات. وهذه الغاية، وهذا المثل الأعلى لا يكتشفه إلا العقل وحده حينما يتمتع بكامل الحرية في الأحكام التي يصدرها على مجموع المصالح البشرية. والعلم لا يُعنى ولا يأتي إلا بالخير المادي للمجتمعات، وهذا إنما هو جزء من رُقيّها. والعلوم بما فيها من حقائق مبيّنة لن تساوي أبداً في نظر العقل البشري تلك الخيالات التي يهيم بها تهياماً والتي تسمى بالفلسفة والدين والسياسة. فكل مجتمع يرتقي بالسعي وراء هذه المجردات النظرية (Abstractions) وبالإقدام على تلك الغارات التي يواليها على اللانهاية أكثر مما يرتقى باكتشاف الجاذبية والكهرباء. ذلك أن ما يتراءى له في تلك العلياء يكون من الضرورة للأرواح، ومن التوطيد للحقوق ما يجعل مجرد الرؤية

الأولى إليه أسمى مما يُلمَس باليد ويُثبَت بالبرهان في مضمار العلم. ذلك ليس هو بالأمر اليقين بل هو الحياة.

إن حرية الفكر هي روح الرقي.

ص: 48 ومن اليسير أن ندرك موقف الدولة منها في العصر الحديث لكن على شريطة أن نميز بين أمرين. فالدولة تعادي الفكر بصفته
ص: 49 مصلحاً سياسياً، وأما بصفته مصلحاً اجتماعياً أو دينياً فليس لها أي باعث على بغضه ومناوأته. وباختصار فالدولة تنشط الفكر الإنساني في نفس الدائرة التي تنشط فيها الحقوق البشرية أي بما تجاوز السياسة.

وإذاً فمن البديهي أن ابتكار الرقي السياسي والفكري منوط بالفرد. ولبداهة هذه المسألة نكتفي هنا بإعلانها. ونضيف إلى هذا أن ابتكار الفرد للرقي يتجلى أيضاً في مجالات أخرى. ولا يتعجب أحد من كوننا اقتصرنا على مجرد الإشارة إلى ذلك في المواطن المناسبة. أما ابتكار الدولة فيحتاج إلى شرح وإيضاحات سندلي بها.

بقي لنا أن نتحدث عن أصول الرقي الاقتصادي، ففي هذا المجال لا يرى الباحث أولاً إلا الفرد. فهو الذي يعمل ويقتصد أي ينشىء الرأسمال. لكن من المجازفة بالقول أن نزعم بصفة عامة أن كل واحد أعرف بمصالحه، في حين أنه من الأكيد أن كل واحد أعرف بما يقدر عليه من الجهود والخصاصات والآلام. وبهذا يفضل العمل الفردي كل عمل مدبر من الدولة. فالفرد مبتكر قوي للرقي الاقتصادي وذلك بما يملكه من قدرة على إنشاء

الرأسمال. غير أنه يلزم أن نرى هل هو القوة الوحيدة التي تمارس هذا العمل.

فهذا الرقي يتكون من عناصر مختلفة مشتبكة. فهو لا ينشأ عن الإنتاج فحسب، بل عن التبادل (échange) والعمل لا يكون وحده باعثاً على الإنتاج، كما أن الرأسمال وحده لا يكفي في الإنتاج، بل لا بد من الأرض وهذا يجعلنا نقف على المسرب الذي تتسرب منه الدولة إلى الرقي الذي نحن بصدد الحديث عنه.

قلنا إن الفرد يجيد الإنتاج بوسائل كالعمل والرأسمال، ولكن الدولة تزوده بوسيلة أخرى هي الأرض التي تأخذها عن طريق الاستعمار مثلاً. وزيادة فالثروة لا تقوم على الإنتاج دون التبادل. وفي مجال التبادل يكون وظيف الدولة أعظم وأغزر أثراً. فهي تشترك في التبادل بوسائل شتى كالسكة النقدية، والمواصلات من طرق عامة وبريد، والمصارف المالية (الأبناك)، وتملك الأراضي المنتزعة من دول أخرى، وتوسيع دائرة السوق القومي. ولنضف إلى هذا أن التبادل أو التجارة تعد أساساً محكماً للثروة العامة.

ص: 52 وكثير من المعارك الدولية في القرن الماضي كانت لها بواعث وغايات اقتصادية. وواضح أن الحكومات تقوم في ساحتها بوظيف عظيم، لذلك لا نرتاب قط في أن ابتكار الدولة في مضمار الاقتصاد أمر محقق. وإذا كان هناك مضمار تختص به الدولة، فهو السياسة الخارجية بما فيها من غث وسمين. فالدولة ـ في جميع الأماكن ـ هي المدبر الطبيعي للسياسة الخارجية.

ص: 54 ذلك هو الابتكار الذي تملكه الحكومات في دائرة الرقي
ص: 55 الاقتصادي، فهي تجيد تعهد الإنتاج بما ينميه ويخصبه من الأراضي المكتسبة كما تجيد تنمية التجارة وتقويتها بما تفتحه من الأسواق الجديدة أو تحدثه من مواد التبادل، وقد رأينا في بلاد كإنجلترا أن القوة الفردية عادلت القوة الرسمية وبلغت ذروتها. وذلك ما يضمن الرقي ضماناً. وما يجدي محركات الدولة ومساعيها إذا كان الأفراد غير قابلين للاستفادة منها؟ ثم ما تجدي قوة الأفراد المتزايدة إن لم تجد المجال للانتشار في الأراضي والانتفاع من العلائق التي تقدر الدولة وحدها على تيسيرها؟.

وخلاصة ما تقدم أن الدولة من شأنها الابتكار لتصلح ما يوجد من فساد في نظام الطوائف وحياة البؤس والجهالة ولتُكره الناس الذين تعاملهم بالمساواة على أن يتعاملوا بالحق، وهذا من أثر القوانين المدنية الصالحة، ثم لتزيد في غناء الناس وثروتهم وذلك بوسائلها الخاصة كأراضي الاستعمار والأسواق الخارجية النائية، ولكن الرقي كله لا يندرج في هذا الابتكار. فإذا ما التفتنا إلى الفرد ألفيناه وحده قادراً إما على إنشاء الرأسمال مع جميع ما يتبعه في المجال المعنوي والفكري، وإما على خلق السيادة القومية والحق العام الذي يشتمل على حقوق العقل وبهذا يتضمن بذر جميع الاكتشافات وما ينتج عنها من جميع أنواع الإصلاح.

وإذاً فلا يكون صحيحاً أن نقيد هذا الموضوع فنعتبر الدولة آلة الحق والفرد أصلاً لكل ثراء، إذ من اختصاص الأفراد أن يعلنوا حق الأمم في امتلاك زمام أمرها. ومن جهة أخرى فإن ذلك

النماء الخطير الذي يطرأ على الثروة بسبب الأراضي والأسواق الجديدة إنما يكون دائماً من قبيل الدولة. والآن يجب أن نتساءل هل إن ابتكار الرقي مسألة رسمية أو خاصة' حسب الأجناس والأنظمة؟ أما حسب الأجناس فهي كذلك، إذ يمكننا أن نذكر جنساً تقوم فيه الحكومة بوظيف عظيم بارز، ولكن تحت القيادة العليا التي يتمتع بها الرأي العام، وأما حسب الأنظمة (Institutions) فقد يكون الأمر كذلك، إذ يمكن لشعب حر أن يبعث إلى مناصب الحكم رجالاً يكونون من الرفعة والسمو ما يجعلهم أسبق الناس إلى التفكير في الرقي وتوطيد العزم على تحقيقه، وهذا نفسه الأثر الطبيعي للحرية.

وربما كان الأصح أن نؤكد هذا وهو أن الدولة إنما هي أداة الناس في كل المهام التي تمتلك منهم الجوارح والمشاعر. وفيما عدا هذا فهي في الغالب دليل المجتمع ومعلمه. وليس معنى هذا أن عظائم الأشياء إنما تصدر من الفرد، وغيرها من الدولة، فإن أشياء عظيمة في ذاتها يمكن أن لا يعتبرها الرأي العام كذلك.

ص: 57 وعليه فإن للبشر مصادر متعددة ينبعثون منها إلى الرقي. فأحياناً يعرُج المجتمع نفسه إليه. وأحياناً أخرى تسارع الدولة إليه فتقتاد المجتمع من ورائها. وما أجل المواهب والمزايا التي تكون عامة في شعب وتقوم لديه مقام محرّك خفي مُغفل طبيعي (Spontané) للحضارة. غير أنه يوجد خلل في هذا العمل الحر الذي تقوم به الشعوب من أجلها. وذلك الخلل يكون حاجزاً دون نشوء القوميات الكبرى. فهذه أثينا وفلورنصة وفينيسيا تعد من

المدن التي تضرب بها الأمثلة للمجتمعات المتحضرة بنفسها. فقد ازدهرت فيها جوانب من الحضارة تارة مجتمعة وتارة منفردة، كما أزهر فيها الفكر والفن والثراء أيما إزهار دون أن يكون في هذا أثر للثقافات الرسمية. ولكن إن بحثنا تحت هذا الإشراف عن قوة ومتانة (Consistance) أمة خرجنا من ذلك صفر اليدين. فقوة النفوس التي أغزرت الحياة لهذه الشعوب الصغرى وأبرزت شخصيتها قد حرمتها من سعة المجال وكثرة العدد. حقيقة أنها ربحت الزمان حيث إن تلك الْخُضُلَّة (Sève) الفردية قد أثمرت ثماراً لا زلنا نقطف منها، ولكن هذه الخُضلة لا تلتئم منها أمم. إذ نخوة الطبائع، وكبرياء العقول واستثقال النظام، كل هذه عوامل تفكك وانحلال. فإنك لا ترى بين أفراد شديدي المواهب (âprement voués) ذلك الوئام العظيم الذي تنبني عليه الطاعة والذي يؤسس هذه الأجهزة القوية التي تُدعى بالأمم. وكيف ينشأ الالتحام والتنظيم عن عناصر تكتفي بقوتها وتنتصب متفرقة في زواياها؟ فحيثما نبتت شجرة الإنسان (Plante - Homme) قوية شائكة لا ترى إلا دويلات مستقلة بعضها عن بعض لدرجة
ص: 58 الكراهة والعداوة، وحتى إن ائتلفت فلا تتجاوز رابطة الاتحاد (Lien fédéral). وهذا ما يَخْبُرُه كل من عاش بين الأحزاب المتطرفة التي يصطحب فيها غلو الأفكار مع شدة الطبائع ويمزق الناس طرائق قِدداً ويجعلها شيعاً متنافرة مهتاجة.

ولكن رُب معترض يقول: وما يعنينا أمر الأمم العظيمة؟ هل الرقي منوط بالمجال والكثرة؟ فكم مدينة صغرى أدركت في المدنية من بعد الشأو ما لم تظفر بشيء منه تلك الخلائق الكبيرة

التي تموج في مجاهل آسيا كأقاطيع السوام؟.

حقاً إننا لا نريد أن نقيس قيمة الشعوب وعظمتها بإحصاء نسماتها وتقويم مساحة بلادها. غير أن في كثرة السَّكن وسعة الأوطان قوة للرقي لا تنكر. وأن الأمم العظيمة لـتربح كثيراً من اختلاف مناخها وتعدد أجناسها أي من اجتماع القوى الطبيعية والبشرية اجتماعاً هو ضروري لإدراك الحضارة كلها. زد على هذا أن تلك الأمم تكون لها المهارة لا في خلق المدنية فحسب بل في نشرها بين الناس كافّة. وقوة الأمم العظيمة ميزة تمكنها من الدفاع عن أفكارها ومن العمل لبثها بين الخلائق. ثم إنها تعد أيْداً لهذه الأفكار نفسها. وإن ما لكل شعب من أهمية سياسية وعسكرية لتكسب منتجاته الفنية والفكرية عطفاً ونفوذاً.

ص: 59 إن المبدأ الفردي يعدّ من حواجز العظمة العامة، إذ كيف ينمو ويضخم المجموع إذا كانت القطعة تجذب إليها؟ ولا يمكن أن يؤخذ بهذا المبدأ العام، فهو من بواعث عظمة الفرد وترعرعه. وهل يمكن للدولة أن تأخذ بغير الرقي أي أن تعنى بغير ترقية الفرد وإعلاء شأنه؟ هذا هو ما يلفت النظر ويجلب النفس في شخص الدولة.

ولا تُعدم اليوم مناهج تسير إلى استضعاف الفرد ومُواراتـه (Effacement) ولكن لا سبيل إلى تنحية الفرد من مشاكل العقل الكبرى، وهو صاحب حقوق وصفات ينبنى عليها ارتقاء أحواله وحرمة فكره، وخلود روحه. فهو نقطة في عالم الأكوان وهو في نظرنا يحيى حياة قصيرة، ولكنه مع هذا الغاية الوحيدة فيما نعلم لكل المخلوقات والقوات والقوانين.

وباختصار لا سبيل إلى التملص من الفرد في أي موطن من المواطن، ولذلك عندما نعتبر الدولة عاملاً من عوامل الرقي فإنما نعني بهذا أنها أداة قادرة على إصلاح الفرد وتقويته (Exalter)، وأنها قوة تنضاف إلى القوى الفردية لنيل الخير والحقيقة والجمال والمنفعة، وذلك من خلال ما في طبيعتنا وحالتنا من عيوب ونقائص. ومن جهة أخرى فقد قلنا بإسهاب إن الفرد ـ في دائرة أنواره الفكرية ـ إنما هو عماد الحكومات أو بالأحرى هو الحكومة نفسها. فهل إهمالٌ للفرد أن نعده مبدأ الدولة وغايتها؟.

مدخل

خصائص الحكم السياسي:

ما بقي شيء يقال عن أصل الحكم السياسي، وحدوده، وصورته، إن كل مسألة من هذه المسائل قد شغلت كثيراً فكر الكتاب السياسيين والمشرعين. وبخلافها هذا الموضوع الذي لا يقل عنها شأناً وخطورة، أي خصائص الحكم السياسي. فكل شعب لا تنتهي مأموريته لمجرد أنه ألّف نفسُه حكومتَه وأحاطها بما يلزم من الاحتياطات التي لا تترك أي مجال للاستبداد والخروج عن جادة النظام. فإذا ما انتهى الشعب من هذا الأمر ثارت أمامه مسألة هامة، تلك هي: ما دائرة عمل هذه الحكومة؟ وإلى أي حد يمكن أن تمتد يدها إلى المجتمع الذي تنشأ عنه، وأن تمتزج بحياته، وتدبر قواه وحركاته؟ وقليل أن يضمن الشعب نفسه ضد الجبروت والفتنة، فواجب عليه أيضاً أن يعنى بأمر الرقي العناية المطلوبة. وهذا هو عين ما تنطوي عليه مشكلة خصائص الحكم السياسي.

إن أوربا اليوم مليئة بالشعوب التي امتلكت زمامها أو هي دائبة في السير إلى هذه الغاية. وهنا وهناك تؤسس حكومات

بصفتها وكيلة عن الأمم، وتقوم السلطات العامة على قاعدتها الحقيقية. وباختصار تكتمل نشأة الدولة فيكون هذا فرصة سانحة لكي نتساءل عن اختصاصها.

ص: 63 ونرى أن نشير هنا إلى ذلك الرأي الباطل (Préjugé) الذي ينفي الدولة نفياً تاماً ذاهباً إلى أن كل استبداد سبة وعار نحو الإنسانية، وأن كل تدخل للدولة إحباط للرقي، وعرقلة تحت أقدام المجتمع، وتصوب لقواها الحيوية، وأن الخير الأسمى فصلُ السلط في الشعوب المحكومة بالاستبداد، وفي الشعوب الحرة إقصاء الدولة عمداً وربما أُبطلت في يوم مّا إبطالا لا تعرف بعده الحياة.

ولهذا الرأي الباطل أسباب ترجع إلى غلواء المذاهب السياسية وشطط الحكومة. وما أكرم ذلك إلى أني الخاطىء الذي يظن إعلان حقوق البشر من حيث يَحُدُّ حقوق السلطة!.

وفي ذلك الرأي الزائف ـ مهما كان سببه ـ ضرر كبير على
ص: 64 الحضارة. فليس بصحيح أن يقال إن الباعث عليها هو الفرد بأعماله ودواعيه. لا يمكن للسلطة أن تفنى ولا أن يعثر جَدُّها بين البشر، بل بالعكس يجب أن تحيى وتترعرع بينهم.

فمن طبيعة الإنسان أن يكون محكوماً كما أن من طبيعته أن يكون حراً. ذلك أن طبيعته تتكون من الأثرة ومن الشعور الخلفي معاً (Sous moral). ولكن لا يكفي أن ينظر إلى طبيعة الإنسان، بل لا بد من اعتبار حالته (Condition) التي من شأنها أن تتحمل كل يوم أكثر الطاعات (Sujétions) والنظم (Disciplines) لأن المحيط الذي يعيش فيه ـ أي العالم الطبيعي والمجتمع ـ يتشكل

خلال العصور بما يطرأ عليه من القوى والروابط الجديدة التي تكون إلى أقصى حد مادة خلاف ونزاع، أي مادة وازع وحكومة.

ص: 65 والرقي وإن كان قانوناً ثابتاً للمجتمعات، لا يبطل شيئاً من هذه الحقيقة. ومهما كانت قوة هذا القانون فالأثرة لا يمكن أن يعفو أثرها بين الناس. لأنها قد داخلت نظام الكون كوسيلة يحفظ بها الخلق وجودهم، ولذلك لا يسوغ الظن بأن الأفراد سينتهي بهم الأمر إلى حكم أنفسهم بأنفسهم جرياً على سنن الشعوب التي تحكم نفسها بنفسها، وأن هذا هو النهاية القصوى للرقي. وإدراك هذه الضالة أمر يتوقف لزوماً على تغيير بعض عناصر الطبيعة الإنسانية والوضعية البشرية. وهل تحكم الشعوب نفسها بنفسها؟ إننا إن نظرنا إلى المسألة عن قرب، أبصرنا جهازاً يميز في الجماعة وينصب عليها نخبة من الرجال أو طبقات مختارة تتقلد الحكم والسيادة. فالسلطة ـ كما قال هوبس ـ لا يمكن أن تكون إلا لفئة قليلة من الأشخاص أو لشخص واحد. ولهذا فالديموقراطية ليست إلا أرستوقراطية خطباء، وأحياناً لا تكون غير ملَكية خطيب واحد. إن السلطة ضرورية غير قابلة للتحطيم والاضمحلال. ص: 66 والرقي إن استطاع أن يغير اسمها وأساليبها، فلا يمكنه أن يمس أصلها نفسه. وتجرد هذا الأصل من بعض الصور والأشكال لا يقتضي أنه سيفسد وينهار.

لا يفنى شيء في نظام المعنويات ولا في نظام الطبيعة لأن لكل شيء سبباً وغاية. هذا قانون عالم يحكمه العقل. كما لا يفوز شيء بالخلود أبداً، فكل شيء يتغير ويتجدد بالإصلاح، والرقي أحد القوانين التي تحكم العالم.

وأعظم الإصلاح الذي يطرأ في الواقع على السلطة هو الإصلاح الذي ينشىء الدولة.

فالدولة هي السلطة التي لا تقوم بذاتها، بل بسبب المجتمع أو
ص: 67 لأجل المجتمع، أي لا بصفتها أبوة، وملكية، ورهبنة، بل بصفتها قضاء عادلا (Magistrature) ولا بصفتها صاحبة حق مطلق على الأرواح والأجسام والأملاك، ولكن بصفتها خاضعة لحدود مفروضة عليها من القانون المعنوي الذي هي ترجمانه، وبصفتها موكَّلةً من الجميع توكيلا صريحاً أو غير صريح، وبصفتها منوطة برسالة حفظ النظام وخدمة الصالح العام.

فجوهر الدولة ينحصر في كونها سلطة العقل معبّراً عنها بالقانون، لا سلطة الإنسان مُفْسَدة بشر الأهواء. وصفتها البارزة هي أن تعمل حسب نظريات عامة وبواسطة تدابير نظامية، لا حسب ما تمليه الأهواء العارضة في كل ظرف أو إزاء كل فرد. وفائدتها هي إحلال سُلَطٍ عامة نائية منتظمة محل سُلَط خاصة دانية جائرة.

ص: 68 ولا توجد الدولة في المجتمع الناشىء، إذ تكون فيه الحكومة مندمجة في الملكية، والأسرة، والديانة. وحفظ النظام فيه إنما يتولاه السيد المطاع، والأب، والكاهن. فالإنسان إذاً سيد الإنسان. وهذا النظام خاص بالعصور الأولى. ولا بد من درس الأزمنة وعظتها لكيما يتعلم البشر أنه يجب أن لا يسودهم غير العقل، ولا يتملكون ويستعبدون غير الطبيعة.

وقيام الدولة أعظم ترجمان لهذه التربية والهداية. ولا يوجد في التاريخ كله منظر يشابه هذا الانهيار الذي يصيب السيادات

الشخصية التي تقوم الدولة على أنقضاضها أي القانون والعقل.

ص: 69 وإذا ما تألفت الدولة وجد الرقي والنظام فيها أداتهما فالدولة تنشأ عن الحضارة فتصبح عاملها الأقوى.

ص: 70 والدولة هي العقل وما له من نفوذ على الإنسان، وهي زيادة الحزم، والإشراق، والتدبير، والعظمة، وجميع الأشياء التي لها أثرها في أحد مدارك الإنسان وهو الخيال.

ولا بد من كلمة نختم بها هذه المقدمات:

ذلك أنه لا يوجد تعارض بين الدولة والحرية، لأن الدولة هي ذلك الرهط من السلطة الذي يبرز للوجود بمجرد ما ينسحب الإنسان من سيطرة الإنسان، والذي يتجلى فعله لتلافي جور القوة أو إصلاح ما أفسدته بعدوانها. فبقيام الدولة تظهر الحقوق البشرية، وفي نماء الدولة حماية مستمرة لهذه الحقوق. فالدولة من أولها إلى آخرها إنما هي تحرير ووصاية.

والإنسان حر ولو أنه مجبر، في ممارسة حقوقه، باحترام ما لنظرائه من حق مماثل عام. والدولة لا تفعل شيئاً غير فرض هذا الاحترام. فالحرية والدولة ـ أي الحياة والنظام ـ يمكن أن تنشآ وتسيرا جنباً لجنب. ولا يكون الإنسان حراً إن كان مُكرَهاً بسبب أصله وريادته على فعل شيء والامتناع من شيء غيره. وهذا يكون في نظام الطَّوائف الذي هو النقيض الوحيد الأعظم، وأعز ما للإنسان من أمانٍ ومطامح: الرقي والعزة والحرية خاصة.

الفصل الأول

السلطة الموافقة للرقي والحرية المنافية له

ص: 1 حيث إن المجتمعات خاضعة لقانون التطور والارتقاء فقد يتساءل الإنسان عن الحظ الخاص بالدولة والفرد في سير هذا القانون. هل من الحق القولُ بأن كل شيء في هذا الموطن إنما ينشأ عن الأفراد ويصدر عن عملهم الاختياري المطلق؟ وهل الحضارة شيء يتكون بعيداً عن السلطة العامة أو ضدها؟ وباختصار هل الرقي عبارة عن إبطال الحكومة وإلغائها؟.

قال سييس (Siéyès): لا بد لِبَقاء الأمة وازدهارها من شيئين: أعمال خاصة، ووظائف عامة.

ص: 2 وهل يلزم الاقتصار على إحداهما؟ وهل ازدهار قطر تابعٌ للأعمال الخاصة دون غيرها؟.

هذه مسألة جديدة حتى إننا لا نجد لها أثراً في برنامج الثورة الفرنسية سنة 1789. فهذا البرنامج إنما شُيد على المبادىء الثلاثة: الحرية ـ المساواة ـ الإخاء.

فالحرية كانت تدل إذَّاك على سيادة الأمة وحقها في حُكم نفسها بنفسها. فإذا فهمت من الحرية غير هذا كَإِبْطال الدولة أو

تسلط الفرد عليها، فلا تجد لسيادة الأمة ما ينص عليها في تلك الفصول الاعتقادية، وهو ما لا يظنه ظان.

ويلزمنا قبل كل شيء أن نبين ما يراد بالرقي، والدولة، والحرية.

فالرقي يمثل أعلى درجة وأعظم انتشار تدركه بين البشر الأخلاق، والعزة، والمعرفة، والسعادة.

والدولة هي السيادة القائمة على أساس قومي والملازمة للأساليب التشريعية والقضائية.

ص: 3 أما الحرية فقد تعدد معناها بتعاقب الأعصار. فهي تعني تارة حق الأمم في الاستقلال، وتارة يراد بها حق الرعايا في الحكومة، وتارة أخرى تدل على حق الأفراد في عدم رضوخهم لأي حكم.

وهكذا يُفهم اللفظ الواحد بمعانٍ شتى. ولكن لا سبيل في هذا إلى الغلط. فالحرية التي يقدسها كل مخلوق ـ كما يقول الشاعر ـ إنما هي استقلال الأمة، وسيادة الرعية. إن تدبرت هذا ألفيت أن جميع عظمات الحرية ومفاخرها كائنة هنا، وهنا لا غير. فكل المغامرات، والأماني، والمؤامرات، والأغاني التي كانت باسم الحرية، كل هذا إن نظرنا إليه عن كثب بَانَ لنا أنّه صيغة مختلفة لتلك العزيمة الثابتة التي للشعوب في امتلاك زمام أمورها وتدبير شؤونها بنفسها. ولا تحتدم المشاعر وتهيم النفوس بأقل من هذا. وإن الشيء الثمين الحيوي للبلاد لهو عدم معاناة حكم الأجنبي ولا مقاساة استبداد فرد أو طائفة.

ص: 5 ويمكننا أن نقول ـ دون أن نجحد إحدى مقدسات الإنسانية ـ:

إن الرقي ليس من عمل الحرية دون سواها، أي من صنيع الفردية لا غير.

وإنه لا يكفي من أجل إسعاد البشر وإصلاحهم أكثر مما هم عليه ـ وهو كل الغاية من الرقي ـ أن يُعفوا من الحكومة ويتركوا للغريزة كما تقتضيه الفردية.

وإنه من الإساءة للحضارة أن يترك لشأنه ذلك الخليط من الخلق، والحقوق، والقوى، والأهواء التي تستيقظ في المجتمع السائر في طريق الرقي.

وإن أداة الحضـارة هي الدولة مع ما يلزمها من الاختصاصات لا لمنع الشر بين الناس فحسب، ولكن لفعل الخير الذي يذهل أو يعجز عنه البشر، لا ليقمع الأثرة فحسب، ولكن للقيام بما لا تعرف إليه سبيلاً.

هذا على الأقل أحد الأساليب والبواعث الضرورية للرقي. وإنه لفي الإمكان أن نؤيد هذا بمقارنة الفوائد الخاصة بكل من الحكومة والفردية في مجال الدين، والتبادل التجاري، والفرض، والتعليم، والإحسان، وربما لا يكون عسيراً أن نبين أن كل هذا يلائم عمل الدولة أحسن مما يلائم نكوصها، ويصلح بالنظام أحسن مما يصلح بالإهمال، بل إن بعض تلك المسائل تنجح إن كانت منظمة في شكل مصالح عامة أكثر مما تنجح لو كانت حرفة أو صناعة.

وقبل التعرض للنظريات الخاصة يجب أن نقف في شرفات المسألة حيث تلتقي مقدمات من هذا النوع: ـ ما هو ـ في النظر ـ

الحظ الجوهري الذي تساهم به الدولة في عمل الرقي؟.

ـ وفي الواقع ما هو التأثير الذي أثرته الحكومات في سير المجتمعات؟.

ـ ما هو التأثير الذي يمكن أن تؤثرهُ الفردية في الحضارة عامة؟.

الفصل الثاني

الدولة بصفتها عاملاً للرقي السياسي والاقتصادي والمعنوي

إن الرقي يقتضي تارة أن توجد سابقاً بين يدي الدولة قوة عليا، وتارة أخرى يكون الرقي هو الباعث لهذه القوة. فالرقي إذاً إما أن يكون ناشئاً عن انتشار القوة العامة، وإما أن يكون هذا الانتشار نتيجة للرقي. وعلى كل فالحضارة والحكومة تنشئآن ولا تستغني إحداهما عن الأخرى.

ص: 8 ولهذا المصير المقترَن أسباب:

1 ـ أن الرقي من خاصته أن يدخل خَلْقاً جديداً في الإنسانية، وأعضاء جدداً في المجتمع، وسادة (Souverains) جدداً في الحاضرة. وهذا يستلزم زيادة في قوة الدولة التي تصبح مطوقة بواجب أعظم في الوصاية والتنظيم.

2 ـ أن الرقي يُبرز للوجود حقوقاً جديدة تجب حمايتها كما يحدث في العالم الطبيعي أو العالم الاقتصادي قوى جديدة يجب حكمها بـالنظام (Discipline) وهذا يضطر إلى تخويل الدولة سلطة جديدة تنظيمية وزجرية.

3 ـ أن الرقي ـ زيادة على كونه عبارة عن نمو حقوق الرجل

وقواه ـ هو كذلك عبارة عن نمو ضميره ووجدانه. وهذا يقتضي طبعاً قوانين جديدة لتقرير (Fonctionner) ما ينكشف للأرواح من أخلاق أعظم رقة ولطافة (plus raffiné) وواجب أشد تشعُّباً ولزاما.

4 ـ قد تكون الدولة أداة للرقي، وأحياناً تكون هي ناشئته، ولكن تُشترط في هذا أسباب، منها أن تكون الدولة قوية. وقد تحتاج الدولة إلى أن تكون سيدة المجتمع لكي تتمكن من إصلاحه، ولكن هذا لا يكون إلا في المجتمعات التي ما تزال في نشأتها الأولى، وفي جاهليتها الجهلاء. فهذه المجتمعات إذا ص: 9
تولت حكمها بنفسها ربما أسبغت همجيتها على ما لها من نظم وأوضاع.

وغيرها من المجتمعات تحمل في نفسها مبدأ رقيها فلا تكون قوة الدولة فيها ـ وذلك فيما عدا بعض المصالح المشتركة ـ إلا الأداة المتواضعة لهذا الرقي.

فنرى من هذا أن حظ الدولة مهم وغير منقطع في كل عمل من أعمال المدنية.

في جميع طرق المدنية ينتصب حاجز دائم هو الفرد بما له من نقيصة وشر. ولا توجد غير قوة واحدة لقهره ونشر الحق والنظام والأخلاق بين الناس. تلك هي قوة القوانين والدولة. وليس معنى هذا أن الرقي في مجال الأنظمة يكون دائماً من ابتكار الحكومات. إذ أحياناً تظفر به الجماهير وتأخذه بالغلبة أو تتنازل عنه الطوائف طوعاً أو كرهاً. وفي هذا كله تربح الحكومات قوة

جديدة. فمن أي جهة تسرّب الحق في المجتمع لا يدرك شأناً وقيمة إلا بالقانون الذي يعترف به وبالقوة التي تنفذ هذا القانون.

وإذاً فالدولة تعظُم كلما طرأ على المجتمع رقي وصلاح. ولهذه القاعدة شواذ. فلها أكثر من ثُمن الشذوذ الذي يحفُّ دائماً بكل نظرية كما يقول فوريى (Fourier) ذلك أنه من المحقق أن
ص: 10 الرقي إن خول الدولة وظائف جديدة فإنه يسلبها وظائف قديمة هي التي كانت تضايق (S'en preuvé) الوجدان والعقل والعمل. ولكن إن قدرنا الربح والخسارة وجدنا أن الأول يربو على الثانية. فالدولة لا تفتأ تنمو وتعظم في وسط هذه الحياة النامية التي هي الحضارة بعينها والتي تناط الدولة بخدمتها وشمولها.

القسم الأول

الرقي الاجتماعي والسياسي وآثاره اللازمة في نماء الدولة

ص: 11 كل مجتمع يأتلف من عناصر ذات طبيعة واحدة عقلية وخُلُقية تُعلَن فيه العلائقُ الضرورية كما يأتي:

1 ـ لا سبيل إلى حمل أي واحد على الطاعة لمجرد إرادة مَثيلِهِ من بني الإنسان، إذ الطاعة إنما تجب للقانون بصفته على سبيل التقدير معبراً عن العقل الكامل.

2 ـ لا سبيل إلى معاملة أي واحد ولو عن طريق القوانين نفسها معاملة متنافية مع عناصر طبيعته الإنسانية وغاياتها.

3 ـ لا سبيل إلى حرمان أي واحد من المشاركة النسبية لقيمته الذاتية في وضع القوانين وحكومة المجتمع.

هذه هي خلاصة الحقوق الإنسانية، وحيثما ظهرت للوجود نشأت الدولة، ولا يمكن أن تنمو وتزدهر دون أن ينتج منها للدولة نماء وازدهار.

ص: 12 فمن نتيجة الرقي إذاً تنميةُ سلطة الحكومة، وتقوية مهمتها المنوطة بها في تدبير مصالح الجماعة.

وإذا بحثنا في التاريخ عن تطور المجتمع استجلينا لذلك ثلاثة عناصر هي بمثابة مراحل يقطعها المجتمع في سير التحسن والارتقاء، تلك هي: سلطة القانون، وعدالة القانون، وقيام الأمة بسن القانون.

وهذا الرقي ما فتىء يكون رقي الدولة نفسها.

فلننظر مثلاً ما يجري في مجتمع ينتبه فيه الشعور بالحقوق الإنسانية. فبمجرد ما يبدو هذا الشعور يكون من آثاره الأولى سيادة سلطة القانون على سيطرة الإنسان على الإنسان. ومعناه أن الرقيق والمرأة والطفل والمدين يتحولون من نفوذ السلطة الخاصة إلى نفوذ السلطة العامة، فالثانية إنما تتوطد وتنمو على أنقاض
ص: 13 الأولى، وأن شخصاً جديداً يدخل إلى مسرح العالم حاملاً إليه النظام والقانون بدلاً من الفوضى والاستبداد الذين هما من عمل السيطرات الخاصة، وإن الطوائف السائدة تتحطم وتتلاشى أمام قيام الدولة. وقد قلنا إن للمدنية آثاراً أخرى تتعلق بطبيعة القانون ومصدر القانون.

وهكذا وبالرغم عما يتجلى للنظر أول وهلة فإن حقوق الدولة إن هي إلا مشتقة من حقوق الإنسان، فكلما ارتقى النظر إلى القيمة والكرامة الإنسانيتين نشأ من ذلك حتماً ارتقاء متواز في سير السلطة العامة.

ص: 16 أما فكرة الحقوق الإنسانية في صورتها الكاملة فقديمة قِدمَ ضمير الإنسان، وما كانت قط عديمة المثال في التاريخ فقد وجد هنا وهناك «بشر» بشكل ما بهذا اللفظ من قوة الدلالة وسمو

المعنى. وكل ما هو في المسألة حديث وراق ذيوعُ اليوم بين عامة الناس ما كان قِدْماً صفة خاصة ببعضهم.

ص: 20 يشتمل «الحق» على عظمة وقوة، خصوصاً حق الجماهير. والقيام بخدمة الحق عبارة عن امتلاك ما فيه من قوة وعظمة.

ص: 21 وبمجرد ما يذيع وينتشر الحق في مجتمع مّا، وذلك بإعلاء شأن الأشخاص وإصلاح أحوالهم، تبرز الدولة في هذا المجتمع بروزاً، ويضخم أمرها فيه بصفتها حامية ومنظمة لذلك الشيء الجديد الطارىء.

إنّ أمعن السيادات في الظلم وأشدها في الاضطهاد تقوم في أساسها على سلطة ضرورية لا سبيل إلى انعدامها، لأنّ في اضمحلالها انحلال المجتمعات البشرية. فإذا ما هبت ريح الرقي عصفت بالظلم والاضطهاد، وانحطم هيكل الجور والاستبداد، ولكن السلطة تظل قائمة ثابتة على شرط أن تتكون عالياً وتعمل من بعيد، وتباشر الأشياء بوسائل عامة.

ص: 22 وهكذا تظهر كل من الدولة بقوتها والفرد بحريته. فحقوق الدولة وحقوق الفرد شيئان متعاصران يُخلقان في يوم واحد يوم تتحطم الامتيازات وتتلاشى نهائياً. وهذا التحطيم ليس عمل يوم بل تعمل فيه قرون وأعصار بأتمها.

ص: 32 «الحق» ـ كما هو ينمو في مجتمع مطرد الرقي ـ ليس هو سلطة القانون فحسب، ! بل هو عدالة القانون. فإذا ما اجتذبت الدولة
ص: 33 إليها جميع السلط وجب عليها زيادة أن تتصرف فيها وفق الحق. ولا تقدر أية بلاد على الاستكانة إلى حياة قانونية فاسدة ولو أنها

أفضل من العسف والاستبداد. على أنه ليس بهيِّن إحلالُ العدالة في القوانين محل القوة أو الصدفة، وسيطرة القوة سيطرة ساذجة، ووسائلها وأساليبها بسيطة نافذة (Sommaires) بينما سيادة العدالة مليئة بالتشعبات والارتباكات والمنعرجات والألواء. وذلك لأنها كثيرة الشروط والقيود والصيغ والأشكال التي كلها ضمانات.

حياة الحق:

ص: 34 فكل مجتمع ينتبه فيه الإحساس بالعدل ينتقل إلى طور أنظمة وأوضاعٍ هي أشد ارتباكاً من التي ألفها قبل. فأول ما يباشره هذا المجتمع سَنُّ الحقوق التي تظهر له. ثم أنه يُكثِر من الأنظمة والوظائف صيانة لتلك الحقوق. ذلك إنه لا يكفي خلق الحق بإعلانه، بل لا بد من أن تضمن له الحياة. وحياة الحق تستلزم ضمانات وتدابير قهرية وزجرية وجهازاً تاماً من الأساليب والحدود والمراقبات، وهو ما سمي بالنظام المحكم، إذ كل حق إنما

ص: 35 يحيى ويدوم هكذا منظماً. وكل حق معترف به في غير نظام مثبَت هو سوىً والعدم.

ص: 37 وهل لا يكون للحق وجود إلا على شرط أن يمر على يد السلطة الأساسية، التشريعية المنظمة؟.

يمكن القول دائماً بأنه كلما تسربت العدالة في القوانين احتيج إلى النظام. وهذا ما يظهر صدقه عند أول نظرة تلقى على أبرز الأحداث في التاريخ، ويتأكد صدقه عندما يُمعن الإنسان النظر في تفاصيل الرقي وما ينشأ عنه من حقوق. الحرية، المساواة، الإخاء: كلمات ضخمة غير أنها فيما نعلم هي أقل الكلمات

انطباقاً بذاتها. فالثورات تعلن مثل هذه الأشياء شرفاً لها خالداً، ولكن الحكومات هي التي لها الوفاء بوعد الثورات. فإذا كان الرقي مجرد هدم وتقويض فإن العاصفة تكفي في مجال التخريب. ولكن الرقي توفيق بين حقوق المستقبل وحقوق الماضي، أي تعادل يُدبَّر ويُتعهّد، وليس هو مجرد انفجار.

ومهما عنينا بتلك الأسماء التي تدل على كل الحق المعروف أو المدرك عقلاً، ومهما قلّبنا أمرها ظهراً لبطن فاكتنهنا أصلها وتتبعنا مصيرها في خلال التاريخ ألفينا أن الدولة في أغلب الأحيان هي التي تكسبها الحياة وتكسب نفسها بهذا نمواً وعلوا.

ص: 39 وليست وحدة القوانين هي كل الرقي، إذ هناك ما هو أسمى من الحق المشرك وهو الحق، وما هو أسمى من المساواة وهو عدالة القوانين بالنسبة للطبيعة الإنسانية، فحيثما كانت هذه المدنية استعملت الدولة أساليب جديدة نحو فكر كل أحد وحياته وثروته وحريته، وفرضت هذه الأساليب على الانفعالات النفسية الإنسانية. وكما تسمى هذه الأساليب بالحريات أو الحقوق الفردية فكذلك يمكن تسميتها بالإخاء. وكل من هذه الحقوق مدعاة إلى زيادة تدخل الحكومة وتكثير وظائفها وتشعيب أجهزتها.

الحكم الذاتي:

ص: 40 لا يكفي أن يكون جميع البشر في الحق سواء لدى القانون، ولا أن يحسب القانون للبشر حسابهم فيعدهم شيئاً له قيمته وحيثيته.

بل كل مجتمع يعرف قيمة هذه الأشياء ويقدرها حق قدرها يريد التمتع بها في أمان واطمئنان. وليس له من وسيلة لذلك إلَّا أن يحكم نفسه بنفسه.

وبيان ذلك أن كل مجتمع يريد أن يكون حراً لهذا السبب ولسبب آخر أيضاً، لأن الحرية حق من حقوقه، الحرية لذاتها ومهما كانت نتائجها وثمراتها ـ وهذا لا يقبل البرهنة والاستدلال. و كل من يسأل الدليل ويطلب البرهان في هذا المجال إنما يروم شيئاً يكون عاجزاً عن فهمه ودرايته.

الرقي السياسي:

ص: 43 ويمكن أن نتساءل: ما هو في الحقيقة الرقي السياسي الذي يقيم سلطة القانون العادل القومي مقام سيطرة القوة الغاشمة والصدفة والاتفاقات؟ هو قيام سيادة العقل في البلاد، فما وهبه الله الإنسان لقياده وهدايته يصلح لاقتياد البشر مجتمعين ويفيض من أنواره على المسألة العامة وعلى ظروف الحياة المشتركة. وعندما تحين الساعة التي تظهر فيها تلك القوة الجديدة فإنها لا تبطل القوى القديمة، بل تصلحها وتقيم أودها فتنزع من السيادات ما فيها من قبيل الخوارق، وتجرد الحكومات من شدتها، وتنفي من الأنظمة ما يعتورها من الصدفة والاتفاق. فهي بهذا سلطة أشد عملاً، وأكثر توغلاً وأعظم قوة. فهي أشد عملاً لأن القانون بصفته مشتركاً رزيناً يستطيع أن يصل إلى أشياء تعجز عنها الإرادة الشخصية الأشد استبداداً وإطلاقاً. وهي أشد قوة لأن الحكومة التي تقوم على العقل إنما تكون أقوى من غيرها لأنها ترتكز على

قوة الجماعة بأتمها بصفتها صاحبة السيادة القائمة على أنقاض السلط القديمة. وقد قال بوسويه الحق هو العقل نفسه. وأي واسطة بين العقل المطلق والفكر الإنساني خير من الدولة؟.

ص: 45 وباختصار فالرقي السياسي ذو ثلاث مراحل: سلطة القانون، وعدالة القانون، والمصدر العام للقانون. وليست الدولة غريبة عن كل واحد من هذه التطورات، بل نجدها في كل واحد منها مع زيادة في شأنها وضخامة في مهمتها. ولكن الدولة لا تقوم دائماً في تلك المراحل بوظيف واحد، بل يختلف وظيفها في تلك التطورات باختلاف جنس المسائل والأعمال. فهي تارة أساس وصاحبة الرقي الذي يفلت الإنسان من سيطرة الإنسان ويبطل الطوائف الممتازة السائدة ويؤسس نظام القانون. وتارة أخرى إنما تكون أحياناً الأداة الضرورية للرقي الذي يؤدي إلى سن القوانين العادلة، وهي الأداة لهذا الرقي لأن تنفيذ القوانين أو وضعها كلها أو بعضها هو من عمل الدولة.

ص: 46 أما الرقي الذي يؤدي بالبلاد إلى حكم نفسها بنفسها فالدولة تستمد مِنْهُ القوة أو على الأصح نماء جهاز أكثر اشتباكاً وتركيبا.

وهكذا ينجلي للنظر، أن الدولة مشاركة في هذه الأعمال التمدينية التي ترفع حالة الأشخاص، وتحسن القوانين، وتهاب بالشعوب لِممارسة أعباء السيادة أو نيل قسمة منها. ولكن وظيف الدولة غير واحد فيها. فهو تارة ابتكار وتارة أخرى عون ومساعدة.

وتتولى الدولة أحياناً الإصلاحات بالقوة التي كانت لها قبل، وأحياناً تستمد من الإصلاحات قوة جديدة. وهذه القوة ذاتها

تختلف حسب الأحوال التي تتجلى فيها. ونرى خاصة أن نلاحظ أنها يمكن أن تلائم أرقى ذروة من المدنية السياسية وتطابق أكمل صورة من امتلاك بلاد مصيرها بنفسها.

القسم الثاني

الرقي الاقتصادي وآثاره اللازمة في نماء الدولة. ص: 51

رأينا أن الرقي السياسي يقتضي وضعاً جديداً للسلطة كما يقتضي في نفس الوقت نموها نمواً لازما.

وهذا عين ما ينتج للسلطة من الرقي الاقتصادي، وليس بكاف العمل على إدراج الحق في حالة البشر بل يلزم حفظ النظام فيما بينهم من روابط و معاملات. ولا يكفي الدولة أن تقْضِي على الاضطهاد القانوني، بل عليها أن تعمل لتلافي الاستغلال الطبيعي.

قد أدرك في عصرنا هذا أنه يوجد شيء مشترك بين جميع البشر، ذلك هو الشعور الخلقي (Sens moral) الذي به يعرف الخير والشر، والذي يوجد حتى عند أبلد الناس، وذلك أيضاً هو عدم العصمة (Faillibilité) التي لا ينجو منها أحكم الناس عقلاً. ومن هذا استنتج أنه يجب على القانون أن لا يفرض التبعية على فريق من الناس ويضحي بهم كما لو كانوا من جنس أدنى بالنسبة لغيرهم. بل عُدّ من واجب القانون أن يعامل جميع

ص: 52 أصناف الناس على السواء في القضاء، والعقوبات والضرائب والدخول في الوظائِف العامة، وهذا ما يسمى **بالمساواة أمام القانون**.

ولكن هناك حادثاً جديداً نشأ عن الرقي العام وأوجد مجالاً فسيحاً للتباينات والفوارق الضارة، ذلك هو الإنتاج الاقتصادي الذي سيطر على المجتمعات العصرية. ففي مجال الإنتاج الاقتصادي تبرز قوى وتظهر علائق جديرة باهتمام الدولة وعنايتها.

وأساس الإنتاج يتلخص في ثلاث عوامل: الأرض.
ص: 53 الرأسمال. العمل. وقد طرأ على كل منها تحول وتطور، ونشأ عن مختلف هذه العوامل الإنتاجية روابط جديدة ومشاعر حديثة أثارت خلافات بين المصالح ونزاعات بين ذويها.

ص: 54 لذلك كان الحَكَم الذي يقضي بينها هو الدولة، فلزم من هذا أن تتطور اختصاصات الدولة وحركتها لتفي بضرورات هذا التحكم وتناسب ما طرأ على المجتمع من التغيرات، أو على الأقل ما اعتور كبرى قضاياه من التحولات.

ص: 58 وإذا قبلنا استعمال القهر والضغط في مجال الرقي الخلقي فلا نرى في مجال الرقي الصناعي غير وسائل العون والمساعدة. ومن
ص: 60 كمال الفن السياسي، ومن الفضل الأسمى أن تطالب الحكومة الثروة وحرية الرعية بأقل ما يمكن من التكاليف والتضحيات. ولكن مع هذا يلزم الحكومة أن تستطيع القيام بمهمتها التي هي حفظ الأمن والنظام.

لا شك أنه يجمل بالرقي أن يقلل من عدد الجرائم

وخطورتها، ولكن من عمل الرقي كذلك أن يشجع ويخصب كل ما يسمى صناعة وتجارة.

ص: 61 وأحسن ما توصف به المدنية أنها زيادة في الحياة ذلك أن الرقي إن هو إلاَّ حق تتولد عنه كائنات جديدة، وتبرز بواسطته
ص: 62 فضائل النوع البشري، فالرقي عبارة عن العلم الذي يكتشف قوى جديدة في عالم الطبيعة، ومجالات حديثة في رقعة العالم، وأعماقاً كانت مجهولة تحت أقدامنا.

ومن سوء البيان لعملية الرقي القول بأن المجتمع يتطور تطوراً روحانياً. ففي هذا نسيان صفة من أبرز صفات العصر هي علم السعادة والسعي وراء الرفاهة. وكذلك لا يصح القول بأن المجتمع يسير سيراً ماديا. فالحاجات المعنوية هي اليوم أشد قوة وأكثر نفوذاً من ذي قبل. فارتقاء المجتمعات ونموها جسماً وروحاً هو عين ما يسمى بالزيادة في الحياة.

ص: 63 ومهمة الدولة الطبيعية هي تعبيد سبل الرقي، وتأييده في سيره، وطبعه في حركته بطابع الاعتدال.

والخلاصة أنه كلما ازدادت الحياة لزم أن تتعدد أدواتها (Organes) وكلما كثرت القوى لزم أن تكثر القواعد. وما قاعدة وأداة المجتمع إلا الدولة.

ص: 66 وإنّ ذلك الرقي الذي يطرأ على الدولة في مجتمع دائب على التطور والارتقاء لا يكون فيه ذاته ما يعد إهانة وخطراً ولا ما يضاعف أساليب القهر والإكراه، فليست الدولة والحرية شبيهتين بعنصرين لا يمكن لأحدهما أن يزيد إلا بنقصان الآخر، فكلاهما

يستمد الغذاء من مصدر واحد هو الحياة. فالحرية عبارة غير مهذبة للحياة. أما الدولة فهي قاعدة الحياة ونظامها. فنرى من هذا جلياً أن الدولة والحرية ليستا قوتين متطاحنتين على الدوام والاستمرار. بينهما واسطة توفق بينهما بتقويتهما معاً. وما تلك الواسطة إلا المجال الذي يحملهما، فهو من السعة والخصوبة ما يجعله كافياً لنمو كل واحد منهما.

ص: 67 إن الرقي الاقتصادي شبيه بالرقي السياسي من حيث إنه يزيد الدولة نمواً وتضخما. ولكن هذه النتيجة لا تبدو في المسألة الأولى بُدوّها في الثانية.

فالرقي الاقتصادي والحضارة المادية والثروة كلها شيء واحد. غير أن الثروة تتكون على يد الأفراد. وبمجرد ما يُعنى الإنسان بهذا النوع من الأفكار لا يكاد يرى سوى الفرد، كما أن الدولة تظهر وحدها في مجال الحق. فرجل الدولة يستخرج الحق من نظر (nation) أخص به وألزم له من بقية الناس، فهو مترفع عن مستوى المصالح التي تبث التفرقة والنزاع في المجتمع. ومن هذا ندرك أن رقي الأنظمة هو من عمل الدولة خاصة، لكن خلق الثروة إنما هو من أثر الأفراد.

القسم الثالث

الرقي المعنوي وآثاره اللازمة في نماء الدولة

ص: 71 كل مجتمع لا يعاني الاضطهاد القانوني والاستقلال الطبيعي، ويقيم حياة الأشخاص على أساس الحق، ويحفظ التناسق فيما بينهم من روابط ومعاملات، يكون مع هذا كله مُخْتلاً فاسداً إن بقيت أخلاقية (معنوية Morale) القوانين والدولة فيه جامدة لا تتطور ولا تتجدد.

ولكن هذا ما لا يمكن أن يكون عادة، إذ من طبائع الرقي تنمية وتزكية الضمير الإنساني وما ينشأ عن هذا حتماً من التحسن المستمر في أخلاقية القانون ومعنوية التشريع.

فالعمل الجوهري الذي تنبني عليه المدنية هو أن تفرض العقاب على أفعال كان ارتكابها يعد براءة أو إثماً خفيفاً ويجعل من سوء التصرف والمعصية (الإباحة) ما كان يعد قبل مجرد عادة وحرية. وتضمّن القانون العام قاعدة لم توجد قبل إلا في غور الضمير والوجدان، وترفع من مستوى الواجبات بأنواعها. والأمثلة على كل ذلك كثيرة، منها الخطير والحقير، ولكنها كلها ذات مغزى لا يعزب عن البال. ومن تلك الأمثلة: تحريم بيع الرقيق

ص: 72 وهو من أعظم الإصلاحات التي أنتجها الرقي والمدنية، وكذلك مسألة تحريم سوء معاملة الحيوانات.

ومن نتيجة إحداث واجبات جديدة بين البشر الزيادة في وظيف
ص: 74 الحكومة. ذلك بأن الواجب لا يقترح ولكن يفرض على الناس فرضاً. وهكذا فإن الرقي الخلقي يضاهي الرقي السياسي والرقي الاقتصادي من حيث تقوية السلطة الاجتماعية حتماً ولزوماً. ولكن لهذه التقوية حدوداً لا تتجاوزها. فالقانون لا يبلغ مدى الواجب، لأنه ليس للقانون أن يطمح إلى تسجيل وفرض الواجب كله. فالمجتمع إنما له حق العقاب لا على كل فعل من هذا الجنس بشرط أن يكون فيه شرّاً وأذى. وليس للمجتمع أن يعتبر نفسه مصاباً بالشر والأذى إلا إذا خشي التكرار أو العدوى. فالمجتمع يعاقب على الفلس لا على كل من إخلال بالعهود والالتزامات، فسلطته محدودة. وليس له أن يكره الناس عن طريق الرهبة ووعيد العقاب على فعل الخير وأداء فروض الفضيلة. ففي هذا المجال ينتهي القانون الوضعي حيث يبتدىء القانون الفطري السامي الذي يجعل من الأثرة وحب الذات وسيلة لحفظ النوع الإنساني. وإذا أمكن للمشرع أن يفرض الحدود على الأثرة ويحرم عليها الشر والإذاية فلا يمكن أن يطالبها بأن تنقلب تضحية ونكراناً للذات. وكيف يعاقب على عدم الإخلاص من فطرهم الخالق وركبهم ليحبوا أنفسهم ويفضلوها على من سواهم؟ فواجب الفضيلة لا يملك مع هؤلاء الخلق سلاحاً (Sanction) غير الأجر والثواب حالاً أو استقبالاً في
ص: 75 الدنيا أو في الآخرة. إن هذه القواعد أكيدة لا تنازع، وقد يظهر

منها أنها تحد بقوة النفوذ الذي من شأن الحكومة أن تروم توسيع دائرته في موضوع المعنويات. ولكنّ هـذه المبادئ وغيـرَها الحقيقةُ والواقع.

فكل مجتمع يرتقي في سلم المدنية لا يتضاعف شعـوره فحسب بل تعظم كذلك حساساته. فهو ينفعل وينقبض من أشياء كانت قبل لا تعد من المنكرات والمخزيات. وهذا سبب تكاثر القوانين الجناحية والضوابط الزجرية.

وقدماً كان قتل النفس مجرد خسارة ومسألة قابلة للتراضي والغفران بين القاتل وذوي القتيل حسب القواعد المألوفة. أما اليوم فإعناتُ حمارٍ يُعدُّ إجراماً. وهذا يوقفنا على مدى تطور القوانين وقابليتها للتحسن والارتقاء في الكمال. وهكذا تقوى وتعظم فكرة العدالة في ضمير الإنسان ثم تنتقل من ضميره الأزكى إلى قوانين أشد قوة وأعظم شأناً.

ص: 76 وإذا كان من أثر المدنية أن تكثر التهمات وتفرض عليها العقوبات، فمن شأن المدنية أيضاً أن تجعل هذه العقوبات رفيقة لينة، وأن يكون لها من الشفقة على المجرمين والأشقياء بقدر ما يكون لها من قلة الصبر والاحتمال على الشر والأذى.

ولا ينبغي أن يطمع أحد في أن تبلغ المدنية بالمجتمع درجة راقية يصبح معها عديم الجرائم أو زهيدها. فهذا يوم لا يحل أبداً. فإذا كانت المدنية تقلل من عدد الجرائم القديمة فإنها تُعد ص: 77 المادة لجرائم جديدة. فالرقي كما يطبع عامة الضمائـر على الفضيلة الأولى يرفع في نفس الوقت الضمائر الممتازة إلى درجة

تؤخذ فيها بمعنوية أسمى، وواجب أمتع، وقانون أحذر وأحرص. وهو ما يؤدي إلى طائفة جديدة من الجناحات والحدود والأحكام.

ص: 80 والواجب أنواع ودرجات.

فهناك واجب الإنسان نحو بني جنسه. وهناك كذلك واجب الدولة نحو الأفراد.

والواجب إما سلبي وهو عدم فعل الشر. وإما إيجابي وهو فعل الخير. وقد سماهما كانت (Kant) بواجب العدل وواجب الفضيلة. فالأول إجباري والثاني اختياري. وواجب الدولة ينمو ويزكو بقدر ما يعظم ويزدهر واجب الأفراد.

وتناط الدولة بالواجبين معاً. فواجب العدل تؤديه الدولة بما
ص: 81 يصبح لها من الالتزامات الجديدة نحو الأجانب ونحو خدامها ودائنيها وحتى ضحاياها أنفسهم. وواجب الفضيلة يتجلى في خدمة الصالح العام الذي يتنوع مع الطبيعة البشرية ومع الرقي الذي تقدر عليه الدولة، ويختلف باختلاف الطبقات التي يتألف منها المجتمع. ولا نروم هنا تخطيط برنامج أو مجرد قائمة
ص: 83 للواجبات الملقاة على كاهل الدولة في حضارة صاعدة في سلم التقدم والارتقاء. إن العلم السياسي الذي هو علم حق الأمم على نفسها، وحق الأفراد على الحكومات كما هو علم واجبات
ص: 92 الدولة نحو المجتمع، قد يكون ناقصاً لولا ذلك الطور الجديد الذي دخلت فيه العقول والأفكار.

والخلاصة أن تقدم السعادة العامة لا يمثل جميع الرقي المعنوي الذي يدركه المجتمع، ولا حتى ذلك الجزء العامل

الإيجابي من واجبات الدولة، وهو القيام بالنفع العام بعد العمل على قمع الشر وكبح جماح الضرر.

ص: 95 والدولة إذ تصعد إلى هذه الذروة المعنوية تزداد طولاً وبسطة من الحيثيات الإدارية والجبائية والتنظيمية. وللرقي منزلته البارزة سواء في القوانين المدنية أو القوانين الجنائية. لأن الرقي المعنوي يَعُمُّ جميع هذه القوانين ويزيد في قوتها وشأنها.

الفصل الخامس

اعتراضات عامة

إن الأفكار التي أسلفنا عرضها إما في صورتها النظرية وإما مُدعَّمة بالتاريخ تثير اعتراضات من نوعها، فهي كذلك تعتمد تارة على الوقائع وتارة أخرى تنطق باسم المبادىء. ويمكن تصوير تلك الاعتراضات كما يلي:

1 ـ ليس للدولة أن تشارك مباشرة في سير الرقي، فعملها سلبي صرف ولا دخل لها في هذا المجال. وعليه فإن واجبها يقتصر على منع الشر وحفظ الحقوق.

2 ـ لا تشعر الدولة بالحاجة إلى أن تجعل من نفسها عامل الرقي ولا حق لها في هذا مطلقاً. ولِأنصار الفردية هنا رأيان: ففريق يذهب إلى أن المدنية لُغز مُعمى يسير مَصيره بنفسه في أشد المجاهل وأبعد الأغوار من الجماعات والجماهير، ويعمل عمله في هذه الغابات بعيداً عن المؤثرات الخارجية، ومن غير أن يعرف له كنه ولا مصير.

3 ـ وفريق آخر يقول إن المدنية إنما هي صنيع الطبقات العالية.

4 ـ إن صدر الرقي أحياناً عن عمل الدولة أي القوة، فالدولة إنما

تجد في مجاله مجرد فرصة للعمل، ولا تستمد منه مبدءاً للعمل الدائم، ولا تستفيد منه اختصاصات جديدة وبسطة تناسبها.

5 ـ يقل شعور البشر بالحاجة إلى الحكومة كلما ارتقوا في مداركهم وأحوالهم، وهذا ما يقتضيه الأثر الطبيعي للرقي. والتاريخ يشهد في كل مكان حسب هذا الناموس بما للأعمال الفردية الحرة من السيادة المتزايدة. ص: 158

وفيما يلي مناقشة هذه الاعتراضات.

القسم الأول

ص: 159 **1 ـ إنما أساس الدولة حفظ النظام لا غير.**

هذا أشد إنكار لما عرضناه من الآراء التي تخص سير الدولة والرقي سيراً متوازياً.

من الواضح البين أنه لا يمكن للدولة أن تنمو وتترعرع في خدمة الرقي إن تجردت حتى عن حق الاهتمام بأمره واقتصرت على اختصاصات ضيقة الحدود والنطاق تصرفها إلى وجهة أخرى وتستنفد فيها كامل وسعها.

ومن المحقرة الكبيرة لشخص الدولة أن يفكر أنصار الفردية ذاهبين إلى أن المجتمع إنما هو مجموع أفراد لا غير، وأنه لهذا السبب لا يمكن أن توجد في هذا المجموع حقوق تفوق التي توجد في العناصر المؤلف منها. وحيث ليس للأفراد أن يستعملوا القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن أنفسهم فليس كذلك لمجموع الأفراد أو المجتمع أو الدولة (إذ كلها شيء واحد) غير حق واحد هو قمع الشدة والاختلاس، فهذا القمع هو كل

ص: 160 استعمال القوة العامة باسم الدفاع المشروع.

هذه هي نظرية أنصار الفردية في جميع مظاهرها وصورها.

ونرى من هذا ما يبقى من الدولة قائماً. فهي قوة مسخرة في سبيل الأمن والنظام، وهي لا شيء بالنسبة إلى الرقي، وهي التقدم بالنسبة إلى قضايا الأخلاق ومسائل الصالح العام التي لا تمت مادياً بأية صلة إلى سِلم المجتمعات وأملها. وهذا المذهب لا سبيل إلى نصره وتأييده أصلاً. فهو زائف في مبدئه الذي ينبعث منه الشر كله.

فليس بصحيح أن يقال إن المجتمع عبارة عن مَجْمُوع أفراد لا غير. إن هذا المعنى لا ينطبق إلا على خان يأوي إليه شذاذ الآفاق من كل رهط وصوب، ولا يُفيد شيئاً من حقيقة المجتمع. فأين في هذا روح الجماعة ومزاجها، أي الإحساسات والضرورات التي تجعل الأشْخاص مرتبطين بعضهم ببعض، فالمجتمع شبيه بالأسرة في روعتها ولوازمها.

في المجتمع سر ليس في مجرد الجماعة. فهو يفوقها ويمتاز عنها بشيء أكثر من الاجتماع والعدد. ذلك هو الرابطة والتوافق ص: 161
والوحدة.

يزعم الفرديون أن المجتمع مجرد لفظ لا حقيقة له ومجرد صورة يتخيلها الفكر، واسم لغير مسمى. فالذي يوجد حقاً هو الفرد لا أقل ولا أكثر.

وهذا خطأ عظيم. فالمجتمع غير الأفراد، إذ هو كل يسمو على أجزائه باللحمة والتواشج، ومجموع أرقى من عناصره بالتناسق والغاية. وبعبارة هو ركام من المواد شيد صرحاً.

المجتمع جامعة تربط بين البشر على نسق ما عليه الأسرة،

وهذه الجامعة الرابطة المؤلفة ممتازة عن مجرد الانضمام والالتئام.

وحيث إن المجتمع غير مجموع من الأفراد جاز لنا أن نعلن نهائياً: أن له حقوقاً غير التي ينسبها له الفرديون، وذلك لأن المجتمع هو الوسط الضروري لحياة الإنسان والبيئة التي لا يوجد خارجها بشر.

ص: 162 فالإنسان إنما خلق ليعيش مجتمعاً لا منفرداً في عزلة عن بني نوعه. فالمجتمع ضروري له كما هو لازم للمجتمع. وإذا لزم المجتمع للإنسان استمد من هذا اللزوم ذاته الحقوق الخاصة به أي جميع الحقوق التي ترجع إلى حفظ بقائه والتي تتعلق بنموه وازدهاره.

أما قصر سلطة المجتمع على شيء واحد هو حفظ البقاء فحجر واستبداد، إذ لا يعقل أن يكون الأمن هو كل خير المجتمع وهو صلاحه الأوحد. أليس للثروة والعلوم والحياة المعنوية شأنها وقيمتها؟ حقاً إن مسألة الدفاع المشروع هي وحدها التي يمكن
ص: 163 فيها للأفراد أن يتسلحوا بالقوة ويستعملوا القوة. ولكن لماذا نجعل المجتمع في هذا مثيلاً للأفراد؟ ومهما اختلف المجتمع عن الأفراد وكان ضرورياً للإنسانية فلا مناص له من أداة تعمل باسمه وتستعمل الحقوق والسلط التي تهم الأمن العام والسعادة العامة. وهذا هو وظيف الدولة المنوطُ بها حيث حفظ الأمن وخدمة الصالح العام معاً.

ص: 173 ولا ينبغي أن يفهم من بياننا المتقدم أن الدولة إنما هي القوة

الممارسة للقانون الخلقي. فالمجتمعات لا تحيى حياة معنوية وكفى. بل لها أن تعمل لحفظ بقائها وازدهار منافعها. فاستقلال الأمة، وتنمية قواها الإنتاجية، والتغلب على الطبيعة وتسخير قواها كلها مسائل ترتبط بعادة المجتمعات، بل ببقائها نفسه، وهذه ص: 174
المسائل لا تندرج في التي تعالج بالقانون الخلقي وتسند إلى عمل الفرد. فهذه مصالح عامة، والدولة هي المدبرة لهذه المصالح ولا غنى للمجتمع عن الدولة التي تتعهد بحراسة القانون الخلقي وبلزوم خدمة الصالح العام.

وكل من المصالح الخاصة والمصالح العامة خاضعة للقانون الخلقي الذي هو نظامها المطاع. فللأفراد والمجتمعات أن يسعوا ص: 175
في سلامتهم وخيرهم، ولكن في حدود هذا القانون وضمن قيوده ص: 176
وشروطه. لا شك أنه يجوز للمجتمع أن يطالب الفرد ببعض من أمواله وحقوقه التي يصونها جميعها القانون الخلقي ويضمنها كلها من عدوان الناس. فالفرد يؤدي للمجتمع الضرائب اللازمة ويقوم بالخدمة العسكرية في السلم والحرب. كل هذا ضروري لحياة المجتمع وتدبير شؤونه وحماية حوزته. ولكن لا يجوز مطلقاً للمجتمع أن يسلب الفرد أي حق من حقوقه لا كلاّ ولا جلاّ. وحقوقه: الحرية والحياة والثروة. وبيان هذا أنه إن كان المجتمع هو الوسط الضروري لحياة الإنسان، فالإنسان هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه المجتمع. فالمجتمع ملزم بحفظ عنصره مادياً ومعنوياً وإلا سعى في حتفه بظلفه وجنى على نفسه بالانحلال والانقراض. فالتضحية للمجتمع بالفرد الذي هو أساسه وقيمته إنما تكون من التناقض بمكان. فالدولة لا يمكنها أن

ص: 177 تطالب الرعية إلا بجزء من حقوقهم وذلك حسب الظروف من رخاء وشدة. فالتضحية التي يؤديها الفرد للمجموع تكون يسيرة لا عسيرة، وتختلف في السراء والضراء. ويكون أجلها محدوداً كحرية الصحافة التي تقيد في زمن الحرب مثلاً.

ولكن مهما كانت الظروف والأزمات الطارئة فإن الدولة مجبرة على احترام الإنسانية والأخلاق أي كائنات لم تخلقها وقانوناً لم تقم بسنه. وهذه هي الحدود التي تقيد كل سيطرة مؤقتة (دكتاتورية) تبررها الظروف والحوادث. وإن كان للدولة أن تسلب
ص: 178 الناس حياتهم وحريتهم فلا بد من أن تسلك في ذلك الوسيلة القانونية.

فإذا تصرفت الدولة تصرفاً مخالفاً للشروط القانونية السالمة فاستبدت ظلماً بحياة الناس أو حريتهم أو ثروتهم فإنها تقترف جرماً كبيراً. والدليل على أن في هذا التصرف إجراماً هو أن الفرد نفسه لا يسوغ له التجرد عن حقوقه لأنها جزءٌ لا يتجزأ عن جوهره وكيانه. فالقانون المدني الصحيح يحرم على الإنسان التعامل ببعض حقوقه الفردية، كالحرية والشرف النفسي والحياة وحق الميراث. فكيف يجوز إذاً للدولة أن تستلب الناس ما يمنعهم القانون من التخلي عنه، وكيف يمكنها أن ترتكب بالسلب
ص: 179 والاستعباد والحرمان ذلك العدوان الذي تحظره عليهم ولا تبيحه لهم مع أنفسهم؟

ولا يقل قائل: إن مصلحة الدولة فوق كل شيء وهي القانون الأعلى، ولا أن الغاية تبرر الوسيلة. فهذه قاعدة مخالفة للدين

والعقل، إذ هي تنقض شريعة الله وتختلس ما يختص به سبحانه من العلم بالغيب.

فمن قال لك أيها الإنسان إن جريمتك ستنبعث منها السلامة العامة، واستقلال الوطن، ووحدة الدين؟ إن نتائج وعواقب أفعالك أمور لا تتجاوز عقلك وعلمك، إذ هي سر لا يدركه غير الله. أما أنت فلا تعلم غير شيء واحد هو أن القتل جناية والسلب جناية، وهذا العلم الذي لك حقاً ويقيناً يجب أن تتخذه قاعدة ونظاماً لسيرتك.

ومهما كان من أمر الدولة فلا يمكنها بحال أن تتذرع بأية ذريعة ولا أن تتوسل بأية وسيلة لانتهاك حرمة القانون المعنوي الذي يتحكم في الأفراد والمجتمعات تحكماً تاماً مطلقاً. ففي هذا السيطرة والسيادة لا في سواه، والقانون الخلقي يعلو ولا يعلى عليه.

القسم الثاني

2 ـ يحدث الرقي من تلقاء نفسه في الجماهير.

قد رأينا المنهج الذي يسير عليه الرقي بصفة عامة: فالمجتمع
ص: 181 لا يخطو في سبيل الرقي خطوة دون أن يحدث من ذلك أثر في القوانين والأموال العامة، ولا دون أن يتفجر من ذلك أيضاً للسلطة العامة ينبوع جديد من الأعمال والاختصاصات. ولكن هناك نظرية تذهب إلى أن الرقي أمر فطري يقع في النفوس طوعاً واختياراً، وأنه مُغفل الأصل والنشوء، وأنه ينضج ويسير بنفسه في أبعد أغوار الجماهير ثم يصعد منها إلى بقية المجتمع. فالرقي
ص: 182 حسب تلك النظرية لا يأبه إذاً بعون الحكومة ولا يحتاج إلى عملها من أجل أن ينبثق ويذيع ويفرض أمره على الناس كافة.

هذه النظرية التي يأخذ بها أناس هنا وهناك وتفوز بالعطف من أشد العقول تفاوتاً وتمايزاً وتعارضاً، إنما هي نظرية من شأنها أن تضلل العقل والإدراك تضليلاً. إذ كيف يُعقل أن ينبعث الرقي الذي هو نمو وارتقاء في المدارك والمعارف الإنسانية من مخلوقات وعقول مقضى عليها بالانكراس دوماً على وسائل العيش وبالحرمان وسوء الحظ، بل وببلادة الفكر وضعف الهمة

كما هو الشأن فيمن يزاول الصنائع اليدوية.

وكيف يمكن تصور ارتقاء القانون الخلقي بابتكار، وتطبيقه من لدن جماهير جامدة عقيمة تكاد لا يستفزها الاهتمام بشيء ولا تستطيع الإدراك لأبسط قواعد ذلك القانون؟

إن هذا يتجاوز حيز الاحتمال ويعد من قبيل الألغاز والمعميات. الحقيقة أن البشر غير سواء في النزعات والمقاصد ولا في الكفاءات والمدارك. ونتيجة هذا الاختلاف طبعاً أن فريقاً منهم يكونون بعبقريتهم وفضيلتهم أسبق الناس إلى تصور الحقائق والمشاعر التي يتكون منها الرقي. وهؤلاء الأفراد الممتازون بمواهبهم واستنارة عقولهم إما يكونون رجال دولة أو ملوكاً، وإما يكونون مجرد أشخاص عارين عن صفات الحكم ومقاليد الرياسة السياسية. وفي كلتا الحالتين لا يصدر الرقي عن الكل ولكن عن البعض ولا ينبعث من الدهماء ولكن من الأفراد، ومع هذا فمن الضروري له أن تتولاه الدولة وتضطلع بأمره لكي يتغلب على ما ص: 183
في الجماهير من عناصر التأخر والانشقاق.

ولنضف إلى هذا أن من شأن الرقي في كل نظام سياسي ينتخب الأفراد البارزين ويقلدهم مناصب الحكم والرياسة أن تتخذه السلطة منهاجاً وتدأب على تسييره واستثماره، وأن يصبح معه تأثير القوانين في الأخلاق العامة حالة المجتمع الطبيعية والمبدأ الحق في تقدمه إلى الأمام.

وقد يقال إن الرقي يصدر في الغالب خصوصاً في مجال السياسة عن الجماهير ويفرض بثورتها فرضاً.

والواقع بخلاف. فالجماهير إن تركت وشأنها لا تقدر على أن تثأر لنفسها وإنما تتوصل إلى هذا بعون وقيادة القوى العاقلة التي هي بمثابة الرأس للمجتمع، فالجماهير إذاً ليست عاجزة عن الاضطلاع بالحكومة فحسب، بل هي عاجزة أيضاً عن الانقلاب والثورة في الأخلاق والعلوم والفنون. فكل ما ربحه الشعب في عصر من عصوره لم يفز به بوسائله الخاصة وبدون أن يكون مسوقاً إليه من النخبة المفكرة العاملة.

إن الشقاء، والحق، والعدد نفسه أمور لا تكفي وحدها في إصلاح أفسد الحالات الاجتماعية، بل لا بدّ من العقل الذي يخط المنهاج ويؤسس الأنظمة، وأكثر من هذا لا بد من السيادات (Supériorités) القديمة التامة التكوين التي تطاع وحدها من الناس والتي تزود كل مشروع بما يحتاج إليه من روح النظام والترتيب الطبيعي (Hiérarchie).

ص: 184 والخلاصة أنه لا غنى للقوة والحق عن العقل المفكر والمدبر، بهذا لا يكون الرقي السياسي من عمل الجماهير ولا يتاح لها الرقي المعنوي بمجرد زكاء الوجدان الإنساني بصفة طبيعية ممتازة.

القسم الثالث

3 ـ الرقي من صنيع الطبقات العالية.

ص: 185 إذا كان الرقي ليس من صنيع الجماهير فلا يلزم من هذا أن يكون من صنيع الحكومات. فكل شيء في الوجود ليس إما شعب، وإما ولايات قائمة. أي إما قوة رسمية وإما قوة عمياء. فقد اعترفنا بوجود طبقات ممتازة بقوة الرأي، واستقلال الفكر، واستنارة العقل لا غنى عن عونها وأزرها لتظلمات ومطالب الشعب المضطهد. ألا يتكون الرقي بين تلك الطبقات؟ إنه توجد قوى لا تنكر كالعوائد والأخلاق، والشرف، والدين والرأي العام. أليس في هذا غذاء المجتمع وحافزه المسير، أي ما يكون حياته المعنوية ويكفي لطبعه على السير والتقدم إلى الأمام؟

ـ متى اعترف الإنسان بسلطة الآراء أقر في نفس الوقت بنفوذ الطبقات الرفيعة. وهل يمكن أن تنشأ الأفكار في غير هذه الطبقات؟ إذ أين يهتم بالعلم والحرية، وأين يغار عليهما إن لم يكن حيث تتوفر غيرهما من كنوز الحياة وروائعها؟ إننا لا نعتبر ص: 186 الرقي من ابتكار الدولة الضروري الدائم ولكنا نعتقد فحسب أن الرقي لا يمكن إجراؤه إلا على يد الدولة، وأن قوة الرأي العام لا

يمكنها الاستغناء في هذا المجال عن السلطة العامة، وأن الرقي يمكن أن يكون بادىء بدء مجرد نظرية ودعوة خاصة ولكنه يصير في النهاية من قضايا الدولة ولهذا يتغلب على المصالح أو النزعات المتأخرة العادية.

ومعنى هذا أن القوة لازمة للحق، لا لِأن الحق وحده ليس بقوة، ولكن لأن الإنسان ليس فقط عبارة عن وجدان خبير بالعدل والحق، بل هو مع ذلك قوة مالكة لنفسها وقادرة على التمرد والعصيان إن لم تفز الحقيقة منها بالرضى والقبول.

إن الإنسان قابل في حد ذاته للارتقاء في مدارج الكمال ولكنه حر، وهذا ما يجعل القوة من وسائل تربيته وترقيته. وضمن هذه الدائرة يكون الرقي منوطاً بالحكومة التي تزود الحق والرأي العام بالقوة المطلوبة لإخضاع الجماعات أو العصابات السائدة التي تأبى كل إصلاح وتناوىء كل ارتقاء.

فمن مهمة الدولة تلافي كل سوء تصرف في مجال الرقي،
ص: 187 وتحطيم كل عارض يقف في طريقه وبذل ما يلزمه من العون والتنشيط.

ص: 189 إن قوة القوانين في بعضها قوة معنوية. ذلك بأن ما يكون للمشرع من التقدير والاعتبار هو ما ينشأ عنه معظم الطاعة التي تظفر بها القوانين لدى الناس. فكلما عظمت قيمة الحكومة ارتفع على نسبتها فضل القانون الذي تفرضه.

وبما أن النفوذ المعنوي إنما يكون خاصة لقوانين الشعب الحر وذلك لأنها لسانٌ ناطقٌ عن الشعور العام وعمل صادر عن نخبة

الأمة. وبما أن الحرية في عصرنا هذا هي الحالة الطبيعية التي تعمل الشعوب في سبيلها والمطمح الذي تسعى في الارتقاء إليه، فلا سبيل قط إلى الارتياب في ازدياد نفوذ القوانين بين المجتمعات الحديثة.

ص: 190 من شأن المدنية أن تأتي العالم بأشياء كالعلم والحرية والوطن والعزة. وهي أشياء إذ ينشرح لها صدر الإنسان تقتسم ما فيه من عقيدة وإيمان كما تأخذ حظها بما في الفكر الإنساني من حُرمَة وإجلال.

القسم الرابع

4 ـ لا يزيد الرقي في بسطة الدولة شيئاً.

إن الآخذين بهذا القول ينظرون إلى وظيف الدولة بصفته سلبياً وكفى. فهم يزعمون أن الدولة ولو أدت عملاً من أعمال الرقي لا
ص: 192 تكتسب أية قوى جديدة لا سابقاً ولا لاحقاً، بل تبقى كما كانت قبلُ بلا زيادة ولا نقصان.

ويعترض على هذا الرأي بكون الرقي ضربين ممتازين: أحدهما هدم أو منع لما هو فاسد مضر، والآخر إنشاء ما هو خير وصلاح. وبعبارة فالرقي صنفان سلبي وإيجابي. ومثله وظيف
ص: 193 الدولة. فالرقي السلبي ينجز بالقوة التي بين يدي الدولة وأما الإيجابي فلا سبيل إلى إنجازه إلا بواسطة قوة جديدة تعطى للدولة.

وقلما ينشأ الرقي بمجرد الهدم والتحطيم. وحيث إن للماضي حقوقاً فالرقي يكاد يكون دائماً توافقاً بين العنصرين القديم والحديث ومزيجاً من العادة الموروثة والعقل. ولو كان الرقي هدماً وتقويضاً صرفاً لما بقي أثر للإنسانية في العصر الحاضر.

ولا يقبر الماضي إقبارا. فكل عصر يعمل لترقية ما خلفه له العاصر السابق.

ص: 194 فالماضي هو المادة الأساسية الأولى لكل رقي، ونسبة الجديد في سير الرقي الإنساني تختلف باختلاف الشعوب، ولكن مهما بلغت قوة التجديد في المجتمعات، فليس لها أن تبطل الماضي وتعفي أثره.

والخلاصة أن عمل الهدم والتخريب لا يشغل ذلك المكان الذي يظنه بعضهم بين وسائل الرقي. لا شك أنه لا يدوم كل شيء ولكن لا يضمحل كذلك كل شيء. فكل شيء يتبدل ويتطور. والدولة في هذا التبدل والتطور تخسر بعض اختصاصاتها باضمحلال الأشياء المنقرضة لكنها تكسب اختصاصات جديدة ربما تفوق الأولى، وذلك بما يأتي به الرقي من المنشئآت والمشاريع.

القسم الخامس

5 ـ كلما ارتقى البشر في المدنية قل بينهم وظيف الدولة.

صاحب هذا الرأي هو م. گيزو. وخلاصة ما ورد في كتابه:

ص: 195 تاريخ المدنية الحديثة: كلما ارتقى الإنسان في سلم الكمال قلت حاجة المجتمع إلى الحكومة وحل محلها بالتدريج مجتمع قائم بذاته غير معتمد إلا على النمو المطرد للعقل البشري والإرادة الإنسانية.

ص: 197 إن الرقي يتوغل في أعماق المجتمع ويستقر فيها بما يدأب عليه من الإنشاء للنظم والمصالح العامة.

ص: 198 وكل مدنية تكشف عما كان خفياً مستتراً، وتبرز ما كان منقبضاً، وتحقق ما كان متوهماً.

ص: 201 وكلما ازدادت المدنية في موطن بكثرة المنشئآت العمرانية وتعدد المصالح العامة اتسعت على نسبتها وظائف الحكومة، وليست من الخسارة والشقاء أن يعظم شأن الحكومة في كل مجتمع سائر في سبيل الرقي والإصلاح. فعظمة الفرد وكرامته الشخصية لا تتأتى من ذلك قط، فهو لا يصطدم بحواجز وحدود

جديدة إلاَّ حيث يدخل في مجالات جديدة. والواقع أن العالم اليوم قد غدا بسبب المدنية أكثر حكومة مما كان عليه في الغابر. وهو مع هذا أقل حكومة بالنسبة إلى الحياة السامية التي اعتنى بها.

لقد امتدت وثقلت يد الدولة. ولكن حياة الإنسان قد اتسعت وعظمت أكثر مما أحست بالقوة للنظام. وفي هذه الحياة الضخمة ص: 202 الممتدة ضؤل مكان الحكومة بالرغم عما أصبح عليه من السعة والضخامة. ذلك بأن الأحداث الجديدة التي طرأت على المجتمع قد أسبغت عَلَيْه من الحياة أكثر مما أثارت فيه من دواعي الحكم.

وبهذه المناسبة يمكن اعتبار ما كتبه م. كْيزو صحيحاً. وأن الصلة التي قررناها بين نمو الدولة وتقدم المدنية لا تبطل مع ذلك. فمن الصدق المثبت أن قضايا الحكم تتعدد بسير الرقي. ولهذا سببان:

أولاً: من عمل المدنية إبطال السلط الخاصة والتعجيل بإحلال السلطة العامة محلها.

ثانياً: تكثر الأحداث تحت تأثير الرقي. ولكن حيث إنّ هذه ص: 203 الأحداث أعمال وعلاقات بشرية فهي تقتضي حَدّاً تنتهي إليه، وهو حد الحق الذي يملكه كل إنسان. والدولة هي التي تدل على هذا الحد وتفرضه.

ورُبَّ قائل يقول: ألا يصبح البشر بفضل الرقي أحسن وأصلح مما كانوا قبل؟ هذا صحيح لا يمارى فيه أحد.

وقد يسأل سائل أيضاً: إن أصبح البشر أرقى مما كانوا، فهل تبقى حاجتهم إلى الحكم في طور الرقي كما كانت في طور الهمجية؟.

الجواب: إن حاجاتهم في ذلك سواء، لأن الرقي لا يقتصر على الإنسان وحده بل يتعداه إلى المحيط الذي حوله حيث تكثر دواعي الشر وبواعث الضلال.

ص: 206 لا شك أن إنسان اليوم أرقى معنوياً من أخيه في القرون الوسطى. غير أن لهذا الرقي حدوداً لا يتجاوزها. ومثل ذلك القوة التي تتولى إصلاح الفرد، تلك هي قوة التربية والتهذيب، ونعني بهذا نفوذ القوانين والعادات أي تأثير القاعدة والمثال.

ص: 207 فالتربية لا تحول الطبيعة الإنسانية التي تظل مفطورة على الأثرة وحب الذات، ويجب أن يكون هذا شأنها دائماً، لأن الأثرة غريزة أو مجموع غرائز ركبها الله في النفس البشرية لحفظ بقاء الفرد والنوع. فإلى هنا ينتهي حد الرقي الباطني للإنسان. وإذا أخرت في سيرته تطبيقات جديدة للقانون الخلقي فلا يمكن للقانون كله أن يمازج جوهر الإنسان ويحوله كله حتى يصير إخلاصاً وتضحية.

إن الإنسان اليوم أكثر معارفَ لا أكثر عقلاً مما كان قبل، وهو أكثر سلاحاً وأجود جهازاً وليس بأشد قوة وأعظم مهارة: ففي مجال الأخلاق والمعنويات يسير اليوم سيرة ملقنة ومكتسبة ولكنه لم تعظم مقدراته على الفضيلة. ذلك أن الأشياء المكتسبة تزداد دائماً بين البشر لكن المواهب الطبيعية تبقى كما كانت سابقاً.

وحيث إن الأثرة هي الأساس الدائم في الطبيعة الإنسانية، وحيث إن ناموس المجتمعات يقضي باستمرار التجدد والمفاجأة، فمن الضروري أن يحكم الإنسان في كل شيء طارىء لا ترشده في مجاله أحكام العصور السالفة، بل تتركه وشأنه تتقاذفه دوافع الفطرة وبواعث الغريزة.

فلا بد للنظام من أن يساير الجديد خطوة خطوة، ولا بد من أن يلائم نمو الدولة انبثاق سير المجتمع.

الفصل السادس

استثناءات

القسم الأول
الحكومة والفكر

ص: 209 طالما تحدثنا عن المبدأ الذي يقرب (Identifie) الدولة والرقي. ونتنزع الآن إلى التحدث عما لهذا المبدأ من الشواذ.

مهما تغلغلت الحكومة في حياة مجتمع سائر في مهيع التطور والارتقاء فهناك شيء لا يُحكم قط، وإنما يبقى حقاً خاصاً بالفرد دون سواه، ذلك هو الفكر.

إذ قل بربك باسم أي شيء يُحكَم الفكر ويُضبط؟ أما أن تتدخل الدولة في الأحداث المادية وفي العلاقات الإنسانية والخلافات الناتجة عنها فذلك لا بد منه. فالدولة تكتسب من المدنية صفة تحريرية إيصائية يجب أن تتجلى ويستفاد منها في هذا المجال وإلا انعدم أثرها في غيره. والبشر إن تُركوا وشأنهم تعاملوا بالظلم والعدوان وقامت بينهم الفتنة والفوضى. ولكن حيث إنهم لا يستطيعون التأذي بحرية القول والكتابة كما يستطيعون ذلك بحرية العمل فإن تدخل الدولة في عالم الأفكار إنما يكون تصرفاً جائراً، ونوعاً من العدوان (Intrusion). وليس
ص: 210 معنى هذا أن الفكرة لا يكون من شأنها أن تؤذي وتضر. فهي إن

لم تكن في حد ذاتها وسيلة عنف وشدة، غير أنها قادرة على أن تكون معنفة فتؤدّي إلى ما لا يجمل ولا يحمد. ولهذا لا يطالَب لها بالإعفاء من الزجر والعقاب (Impunité) ولكن يطالب لها بالحرية التي تسأل عما تفعل وتتعرض إن أساءت للمؤاخـذة والعقاب.

والرقي من حيث إنه يضع حداً لسيطرة الإنسان على الإنسان يقتضي إعتاق العقول وتحرير الأفكار. ويكفي أن نذكر هنا بما تفيده كله أشباه (Semblables) التي بمقتضاها تبطل الطوائف في كل مجتمع دائب على التطور والإصلاح. فبناء على ذلك الشبه المعنوي لا يحق للإنسان أن يقهر على الصمت والوجوم أشباهه من بني جنسه ولا أن يكبتهم ويستعبدهم أذلة صاغرين، إذ جميع العقول في حق التفتق والانطلاق سواء.

وإنه ليجب على السلط البشرية أن تتخذ لها مثالاً من القدرة الربانية التي برأت الإنسان وركبت فيه قوى ومدارك يستطيع أن يتصرف فيها تصرفاً سيئاً ولكن الله يكتفي بمحاسبته على سوء تصرفه هذا. فإذا لم تظن السلط البشرية أنها أشد حكمة من الحكمة العالية ولم تتخذ شيئاً من صفاتها وميزاتها فإنه يتحتم عليها أن تدع الحرية للفكر الذي خلقه الله حراً طليقاً. وهذا ما لا يجرد العدالة الإنسانية من أي حق من حقوقها كما أنه لا ينتزع شيئاً من حقوق العدالة الإلآهية.

وزيادة فإن الفكر قد أدلى بالبراهين وأقام الحجج على حريته الوديعة المسالمة. وأول عَتاق ظفر به الفكر كان في مجال العقيدة

والإيمان، وذلك عندما تحرر من جمود الخرافات وتخلص من سيطرة الأوهام والأباطيل.

ص: 211 وإذا ما استغلت الدولة شرطة العقول، وخطت لها الطريق، وأقامت لها القيود والحدود، وعاملت الفكر كما تباشر مسائل الطرف العامة، والمسطرة القضائية، والربا، والمعادن، والمعامل الوبيئة، فإنها تسقط بذلك في هوية ربيكة وخيمة العاقبة. فإنما قوام الإنسان بفكره وقيمته عقله. ولا يمكن أن يقال إن الإنسان
ص: 212 ينعدم بما يطرأ من الضبط والنظام على بعض أعماله كالتي استعرضناها آنفاً. ولكن إخضاع فكره للنظام، هذا الفكر الذي هو مصدر أعماله ومبدأ حياته، ومنعه من الأشياء التي يستمد منها عظمته كالدين والسياسة، فكل هذا يؤدي إلى مد اليد إلى الإنسان بأكمله والتسلط عليه والاستبداد به ومحقه محقاً لا يبقي ولا يذر.

فإنا نعثر هنا وهناك على بقايا أمة أصبحت نسياً منسياً أو عدت في غُبر الأقوام والشعوب. وما سبب هذا إلا استعباد الفكر، الذي ملأ رومة خراباً وأنقاضاً، وكذلك فعل في أرض الجزيرة الإيطالية وجميع المشرق.

وإذاً فهناك أشياء كثيرة يمكن ضبطها وتنظيمها في سبيل مصلحة الرقي، مثال ذلك الإنتاج الاقتصادي، والتبادل التجاري، والمصارف المالية، ووسائل النقل العام الخ. أما الفكر فيريد أن يحيى حراً طليقاً.

ولكن ما هو الحد الذي ينتهي إليه هذا المبدأ المقرر؟ قد

يحسن أن نحده ونعينه، إذ الإنسان والفكر شيء واحد لا يتجزأ ولا يتميز، وليس في أعمال الإنسان ما لا يمت إلى فكره بصلة وسبب، ولا يظهر من أجل هذا أنه جدير بالخروج عن الضبط والانفلات من النظام.

وإذاً ما هو الفكر الذي يحق له أن يكون حراً؟ أهو ما لا يلابسه فعل ولا يمتزج بعمل؟ إن هذا يكون من قبيل الوهم والخيال. فالصحيفة والكتاب والرسالة نفسها إنما هي أعمال. أيقال إن الفكر حر على شرط أن لا يتخذ في الإعلان عن نفسه تلك الوسائل؟ إن هذا القول يكاد يكون حرماناً تاماً وكمّاً مطلقاً. إذ مَن يشير على الناس في وقتنا هذا بوجوب تبادل أفكارهم بدون وسائل النشر والإذاعة شبيه بمن يقول لهم: حاربوا بدون بارود، وسافروا بدون بخار، وتاجروا بدون سكة. فهل يمكن حرمان ضرورة من الضرورات من جنس ومقدار ما يحق لها من الإرضاء بمقتضى العلم والعادات والحكومات ذاتها؟ أو هل يمكن الافتراض بأن ضرورات الفكر لم تزك وتعظم مثلما زكت وعظمت جميع الضرورات الأخرى، وأنها تُراضُ لهذا بنظام غير الذي يجدر بها؟.

ص: 213

إن حرية الفكر هي حرية الأعمال الضرورية لإعلان نتائج العقل ضمن الأخلاق والعادات الصالحة في كل موطن وأمة، وأقل ما تقتضيه الأخلاق والعادات في جميع الأمصار حرية النشر والإذاعة.

وليس معناه أن غير هذه من وسائل انبثاق الفكر وانتشاره ليست

بوديعة ولا نافعة في الأماكن التي توجد فيها. ومن هذه القبيل الـحُـفـال (Meeting) والـنـدوة (Club) فـي كـل أرض أنجلوسكسونية، ومسرح أريسطوفان، ومِدراس سقراط، وزينون، وأبيقور.

ومع هذا لا يمكن أن يقال إن الاجتماع العام، والجمعية، والمسرح، والتدريس ضرورية تماماً لتفتق الفكر والإفصاح عنه. فقلما توجد مجتمعات يضمحل فيها الفكر الإنساني إن حرم من تلك الحركات والمظاهرات.

وكلما بعد إعلان الفكر عن شكل العمل تضاعف حقه في الحرية. وعليه يفوق الكتاب الجريدة، والجريدة الاجتماع، ص: 214 والاجتماع الجمعية.

ولحرية الفكر أعداء ذوو أشكال وألوان مع أنها حق شخصي يعني الصالح العام ويكون للحكومة بمثابة النابض.

ص: 217 يمكن للدولة أن تكون لها معابدها، ومدارسها، وجرائدها، ومسارحها، ولكن يجب عليها أن تحتمل في هذه المجالات كلها منافسة الأفراد. فلها أن تفرض على الجمهور وجهات نظرها ومختلف أفكارها، لكن لا يجوز لها أن تفرضها عليه فرضاً. وبعبارة للدولة أن تعلن مذاهب رسمية ولكن ليس لها أن توجدها من حيث تعدم غيرها، ولها أن تنشىء مؤسسات على سبيل المثال ولكن ليس لها أن تجعلها قائمة على الامتياز. فكل شيء جائز للدولة إلا استعمال القهر والضغط في مسائل الفكر. إذ سيادة العقول وحكومة الآراء ليستا حقاً خاصاً بأي كائن كان وذلك في

عالم لا يمتاز فيه أي واحد بملكة العصمة.

وإذاً لا نقصد أن الدولة يجب عليها الكف عن كل عمل بالنسبة إلى الأفكار، فعمل الدولة الرشيدة العادلة يكاد يكون دائماً نافعاً.

ص: 218 وإنما نقصد أن الدولة لا يحق لها مطلقاً أن تحصر المعتقد حصرا، ولا أن تضبط الفكر وتتوعده قائلةً: لن تتجاوز هـذا المدى. إذ في مجال إعنات الأفكار وفي هذا فقط يثور ثائر الشر، وهذا الشر تارة لا يُحسُّ به، وتارة يكون متوارياً حسب درجة المجتمعات في التقدم.

إن الحرية هي النظام الأساسي للأفكار، والرقي الذي يوسع عادة نطاق عمل الحكومة لا ينتهي بهذا العمل إلى هذه الغاية. هذا هو الحق والنظر.

أما في الواقع فالفكر يتحرر في كل مجتمع آخذ في الارتقاء، لأن الرقي السياسي عبارة عن إحلال الدولة محل الطوائف. وبينما لا يفور فائر الدولة إلا في مسألة امتيازاتها الخاصة التي لا تغض الطرف عن مناقشتها والنيل منها، فمن شأن الطوائف أن لا تسمح بأي نقد ولا نقاش في أية مسألة من المسائل. فهي خلافاً للدولة تفرض الحرمان المطلق على الفكر الإنساني وذلك خيفة وحيطة. ولكن حيثما تنقرض الطوائف وتتلاشى سطوتها لا تبقى حرية الفكر عرضة للجدال إلا في نقطة واحدة هامة هي مناقشة ص: 220 أعمال الحكومة.

أما الفكر الذي يتوجه بالنقد إلى أسس النظام الاجتماعي فقد

وجد دائماً في قلب الحكومات كمية وافرة من اللين والإغضاء والسماح. إذ لا شيء أخف إثماً في نظر الحكومات من هذه المناورات الفكرية.

ذلك هو التسامح الفطري للدولة. ولكن هناك ما هو أكثر وهو أن المجتمع نفسه يرتاض على التسامح تحت تأثير الرقي. وهذا إما يعتبر خاصة في جميع الظروف التي يصبح فيها المجتمع حاكماً لنفسه قابضاً على زمام أموره مشاركاً في إدارة دولاب العدلية والقضاء. وإذاً لا فوز ولا سلامة للرأي الحر إلا في هذه الوضعية التي تغدو عليها العقول والأفكار.

فالتسامح الذي تبلغ درجته المجتمعات إن هو إلا هبة من
ص: 221 هبات الرقي. فهو ناشيء عن وثبات الأفكار في مضمار التقدم والتطور وعن تعدد الآراء والمعتقدات.

أما المجتمعات التي لها معتقد واحد فلا تحتمل فيها النقاش. ولكن كل مدنية راقية تتلاشى فيها وحدة العقيدة التي تظل من وراء. ذلك أن البشر لا يستطيعون النمو في اتجاه السياسة والصناعة والفن والكشف الطبيعي دون أن يتسع نطاق فكرهم كما رحبت حياتهم واخضل عيشهم. فهم يتجهون هكذا صوب معتقدات مختلفة يضبط ويراقب بعضُها بعضاً فتعيش في وداعة وطمأنة. فالآراء متى تعادلت في قوتها ونفوذها أنتجت الهناء الذي هو خير عظيم واقتادت إلى شيء أجمل وأعظم هو الحقيقة.

وكما أن المصالح إن تنوعت وتعددت في كل مجتمع مطرد السير والارتقاء تنتج عدالة القوانين، فمثلها المعتقدات إن تنوعت

وتعددت تثمر تسامح الأفكار، إذ بعضها يكبح جماحه، والبعض الآخر يُغضي صبرا.

ومن شأن رقي الأفكار أن ينمى فيها مقدرة خاصة بالفكر ألَا وهي العقل الذي من خاصيته القضاءُ على الأوهام والأساطير التي هي وليدة الخيال، وتعويضها بآراء ناشئة عن استبدال المجرد أو عن المشاهدة والاختبار. وهذه الآراء الجديدة تكون بطبيعتها أشد تسامحاً من الأولى. ص: 222

ويجب أن لا يتوهم أحد بسبب هذا أن الإيمان يتضاءل في العالم. فالأذكياء لا يستطيعون العمل إلّا وفق العقيدة. وكما أن المدنية تقدم في الحياة والعمل فهي تقتضي من أجل هذا نمواً وازدهاراً في العقيدة والإيمان. غير أن للعقيدة الحديثة شروطاً تختلف عن التي كانت للعقيدة في الماضي. ومن هنا نشأ صنف من الحرية طالما جهله العالم، ذلك هو حرية الرأي.

القسم الثاني

الحكومة بالنسبة إلى الضرائب والتأديب

ص: 223 إن كل حكومة تؤسس طبق نواميس الرقي، أي تُبطل التصرفات الجائرة وتمحق الظلامات الصريحة، لا يبقى لها من داع إلى الإدارات العامة التي كانت لازمة لِضمان استغلال تلك التصرفات والانتفاع من تلك الظلامات.

فالحكومة الراقية إذ تصبح أقل قساوة على الرعية يلزمها أن تقلل من عمالها وتحذف من عقوباتها لينتقص بهذا إرهابها وهيبتها كما نقصت قساوتها وعنافتها مع الرعية. فالعدالة تقوم مقام القوة في كل حكومة تصلح أمرها وترتفع قيمتها المعنوية.

ص: 224 وفي المدنية الراقية أشياء لا تبقى عرضة للحساب والعقاب، وتوجد إزاءها أشياء أخرى يخف العقاب عليها عما كانت عليه من قبل. ومن شأن المدنية أن لا تضيّق نطاق السلط العامة، ولكن أن تخفف من غلوائها وشدتها فتصبح العقوبات أرفق وأقل صرامة. فالهيبة الحقيقية ليست في الحزم والقوة، ولكن في أن تكون العقوبة أمراً يقيناً. وإن صدق العقاب ليزداد في بلاد ترتقي فيها إدارة الشرطة والقضاء ارتقاء مستمرا.

فالدولة إذ تنتقل من الأوضاع القديمة المتأخرة إلى الأوضاع الجديدة التي تجعلها قائمة على أسس العدل ومقيدة بخدمة الصالح العام لا مناص لها من تحرير الروابط التي بين الحاكم والمحكوم وتنظيم العلائق بين الأفراد من الرعية، وبعبارة لا بد لها من إرخاء عقدة الالتزام الذي على الرعية للراعي، وإحكام ص: 225
العلائق التي تقوم بين الناس وغيرهم من بني قومهم. فالدولة بهذا تتخلى في سلطتها عن ذلك الشطر الذي كان مسخراً في منفعتها لتقوي به السلطة العاملة للصالح العام والخير الاجتماعي. ومن هذا القبيل ما تدرجه في نظام العدلية من الصور والأشكال التي هي بمثابة ضمانات للناس. ومن هذا القبيل أيضاً إعتاق الفكر السياسي ورفع اليد عن حق الشغل والعمل الذي يعود إلى نصابه.

فالدولة حينما تمنح الناس حرياتهم وتزودهم بالضمانات التي تحميهم من سوء تصرفها، تخسر من هذه الوجهة أشياء وتصبح لها شروط وقيود يقضي بها عليها الرقي والمدنية.

القسم الثالث

الحكومة بالنسبة إلى العمل

ص: 226 يؤدي فرض سيطرة الحكومة على فكر الإنسان إلى مد اليد بالعدوان على مبدإ حياته. أما فرض سيطرة الحكومة على العمل فيكون عدواناً على حياته نفسها. فإذا ما نازعت الدولة الناس حق العمل فاختصت لنفسها، على سبيل الاستئثار والملكية، بحق تحريم العمل على بعض وإعفاء البعض الآخر منه، فكأنها تروم منازعتهم حق الحياة.

وحيث إن للبشر ضرورات فطرية فقد صار العمل بمقتضاها أول وأقدس ما يملكونه على الإطلاق.

والعمل يتحرر في كل مدنية صاعدة في سلم الارتقاء. وربما ظُنَّ أن هذا المبدأ يصدق على جميع أجناس ودرجات الإنتاج. ولكن هذا المبدأ لا يعني إلَّا العمل المجرد، أي العمل المنعزل عن الرأسمال. فبمجرد ما يعتمد العمل على الرأسمال لا يبقى ص: 227 وسيلة من وسائل الحياة وكفى بل يتخذ صفات قوة حقيقية. ولهذا ينسحب عليه نظام الحكومة. وكلما عظم وظيف الرأسمال تضاعفت قوة هذا النظام.

فمن صفة الإنتاج أي العمل المختلط الذي يقترن فيه العمل والرأسمال أن يكون محكوماً، كما أن من صفة العمل المجرد أن يكون حراً.

القسم الرابع

الحكومة بالنسبة إلى الملكية

ص: 228 يمكن أن يُظن لأول وهلة أن الملكية تعدّ من الأشياء التي يتجلى فيها الرقي بانقباض الحكومة عنها وعدم تـدخلها في أمرها. ولكن هذا يحتاج إلى أن ينظر فيه عن كثب. فلا بد من أن نبحث كيف يجب أن تكون الملكية في دائرة الرقي، وهل يتطرق إليها الرقي بعمل الأفراد أو بفضل الأنظمة فحسب، وما هي نسبة زيادة الحق الاجتماعي والحق الشخصي في حالتها الراهنة.

ولكي تتوفر في الملكية بعض العناصر الجوهرية في الرقي يجب أن تكون ثابتة مصونة، وأن تكون ذائعة شائعة، وأن تكون منتقلة وفي متناول الناس كافة.

ولا تكون الملكية ثابتة إلَّا إذا حمتها الحكومة من ظلم جميع
ص: 229 الناس ومن عدوانها نفسه. فأول ما يتحتم على الحكومة في حمايتها أن تكف عنها يدها، وأن لا تنتهك حرمتها لا بالانتزاع، ولا بخيانة العهود، ولا بتزوير النقود. فالرقي في هذا الموضوع هو عدم تعرض الحكومة للملكية بأية وسيلة من وسائل الاعتداء.

ولا تكون الملكية ذائعة شائعة إلا إذا اقتُسمت أملاك كل مالك

عند موته وذلك بالوراثة حسب نصوص القانون.

ولكي تكون الملكية منتقلة وفي متناول الناس يجب منع كل مالك من أن يهب ما في ملكه إلى عدة أجيال من الورثة. فكل جيل يرث ما خلفه الجيل السابق حسب قواعد الشرع.

ص: 230 ويجب على المدنية التي تُحكم صفات الملكية أن تتولى زيادة حصر مادتها. فالملكية لا يمكن أن تختص إلَّا بالأشياء دون الأشخاص الذين لا تنسحب عليهم بأية صفة ولا وسيلة. وليس الأشخاص وحدهم هم الذين يخرجون عن دائرة الملكية وموضوعها، بل حتى الأعمال الجوهرية الضرورية للأشخاص كالعمل، والتبادل، والتنقل، وحتى المجال الذي تجري فيه تلك الأعمال كالطرق، والأنهار، والبحار، وحتى القوة اللازمة لحماية تلك الأعمال، وتلك عبارة عن الحكومة ووظائفها المتنوعة.

أما المبدأ الذي تمتلك الأشياء بمقتضاه فهو العمل، ولا تحتمل المدنية سواه.

ص: 231 ويقتضي هذا المبدأ صنفاً جديداً من الأشياء القابلة للملكية، وهي نتائج الفكر التي تستحق كغيرها أن تكون حقاً خاصاً بأصحابها.

وهذه الملكية الجديدة تدخل في عداد الأشياء التي لا تحيى إلا بالقانون. لذلك تزيد في سلطة الدولة بما تبعث عليه من القوانين والضوابط والوسائل الإدارية الصالحة لإثبات حقوق المكتشفين في مجال الصنائع، والمبتكرين والمنتجين في موضوع الفن والآداب. وليس بكاف أن يبحث الإنسان فيما يقتضيه الرقي من

توضيح ما للملكية من مبدإ وغرض وخصائص، ولا فيما يحدده من حدود وأجناس لهذا الحق الذي يفيد غاية الرقي وهي الزيادة في سعادة الناس وصلاحهم: فكل هذا غير كاف في موضوع الملكية، بل يلزم النظر أيضاً في ذلك الحق نفسه.

ص: 232 رب قائل يقول: لا أبسط منه إذ امتلاك شيء عبارة عن حق الانتفاع والتصرف به.

ولكن هل يكون التصرف أبدياً والانتفاع خاصاً أي بدون قسمة ولا شرط ولا قيد؟.

ما أبعد هذا عن المدنية التي لا تترك لحق الملكية هذه الفسحة والسعة خالية من كل تدخل ورقابة.

وخلاصة الأمر أن الملكية أصبحت مع الرقي والمدنية حقاً
ص: 234 مقيداً بحياة صاحبه. وهذا يضمن لها مسايرة التطور وملائمة جميع أطوار الرقي.

ص: 236 وإن ما ربحه الأفراد حقاً من التقلبات الطارئة على حق الملكية لهو ما أصبح عليه من الحرمة المقررة، وذلك بفضل التحديد الجديد المحكم.

فالرقي يعمل في سبيل الملكية ما يعمله في سبيل الحق عامة، فهو يشيعها ويضبطها ويصونها، وكل هذه الأشياء الثلاثة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. فكلما كان الحق مشاعاً ازداد حاجة إلى الضبط، وذلك ليتلافى الاصطدام بالحقوق. وكلما انضبط ازداد ضماناً وتوطيداً.

ولهذا أصبحت ملكية الأفراد أشد قوة وأعظم استقلالاً عن الدولة مما كان عليه شأنها في الماضي. ص: 237

فالمدنية قد جعلت للأفراد ملكية أعظم حرية كما زادت حقهم فيها وثاقة وتمكيناً. ومعظم ما أنجزته في هذا المضمار إنما كان بواسطة الدولة. ص: 238

الفصل السابع

الفردية كعامل للرقي

ص: 243 نريد أن نتساءل هنا: هل توجد خارج الدولة قوة تُجزي عنها في الرقي؟.

فبعض الأفكار تذهب إلى أن الرقي مسألة غريبة عن الدولة إذ ناموس الرقي ينفذ إمَّا بنفسه وإمَّا على يد الفرد. فالمجتمع حسب أصحاب هذا النظر إنما هو مجرد لفظ واسم لغير مسمى. وكل ما في العالم أفراد بمداركهم وحقوقهم ومصالحهم. وللأفراد حق استعمال القوة لحمايتها. ويمكن إنابة وكيل في هذا الحق، وبهذا

ص: 244 تنشأ الحكومة. ولكن لا يمكن أن يكون للحكومة غير مهمة واحدة هي قمع العنف والشدة بحيث ليس لها أن تكون عامل رقي، لأن الرقي مسألة متعددة متنوعة. فالمجتمعات إذاً لا يحدوها حادٍ ولا يُحرّكها مُحرّك من هذه الجهة، وإنما يَصْلُح أمرها بوسيلتين هما: عمل الأفراد أو تأثير النواميس الطبيعية. ولنبحث في هذين العاملين لنرى مقدار كل منهما في خلق المدنية.

القسم الأول

ص: 245

عجز الأفراد في غير نطاق المنفعة الخاصة يجعل بعضهم باعث المصلحة الشخصية، والأثرة وسيلة الأفراد في إنجاز الرقي.

فالإنسان حسبهم يطمح إلى تحسين حاله وحال ذويه من حيث السعادة وعزة النفس. ومن ميزة الأثرة أنها تعرف في كل شيء الغاية المنشودة والوسائل اللائقة. ولهذا كانت خصبة في النتائج والثمرات، والأعمال والمكتشفات التي تزيد في قوة الفرد وخيراته. فالأثرة بهذه الصفة عامل رقي لا يجارى. ولذلك يقاس نمو المجتمعات بنمو الأفراد، ولا تسعد الجماعة بغير أعضائها. فهي تسير وترقى مثلهم خطوة خطوة وبدافع نفس البواعث. وإذاً لِتُنط الحرية بأمر الرقي. فالأثرة كما تخدم منفعة الفرد تخدم صالح المجتمع وكلما اتسع نطاق الحرية في بلاد ازدادت القوة القائمة بالرقي وخدمة المصلحة العامة التي تتركب من مصلحة كل واحد.

وعليه فالمسألة هي أن نعرف ما إذا كان البشر قادرين، بدافع

مصلحتهم الـذاتية وبمجـرد نظام سلطة مسلحـة ضـد العنف والشدة، على تحقيق العمران والمدنية، وهذا يقتضي إصلاح المجتمعات ذاتياً ومعنوياً.

إننا لا نؤمن بهذا الفضل الأكبر للأثرة ولا بهذه القوة عند الفرد في كل ما لا يخصه هو وذويه.

فالمجتمع ليس مجرد مجموع من الأفراد متراكمين من غير روح مشتركة ولا رابطة جامعة. بل هو نظام جوهري يقوم عليه حياة البشر. وزيادة فلكل مجتمع سوابقـه وخواصـه الطبيعيـة والقطرية والجِوارية. وإذاً فإن لهذا المحيط الاجتماعي القومي شروطاً خاصة تتقيد بها حياته ونماؤه ولا يستطيـع الأفراد أن يضمنوها له. فالمجتمع في هذا شبيه بالأسرة.

ص: 247 وهكذا فإن للفرد مصالحه التي لا يُماري أحدٌ في أنه أدرى وأولى بها. ومثله المجتمع الذي له كذلك مصالحه التي لا يمكن القيام بـها إلا بواسطة أداة وقوة منظمة صراحة لهذه الغاية.

القسم الثاني

عدم أهلية الأفراد بالنسبة إلى المنفعة المشتركة.

قد رأينا عظم الأثرة في مجال المراتب العُلوية المعنوية. وهذا شأنها أيضاً في دائرة المصالح العامة. فبمجرد ما تمتد المصالح إلى الكثرة العددية وتتوسع في المجال والمدى لا تبقى في متناول الفرد ويبتدىء هنا وظيف الدولة.

يقول الفرديون: إن عمل الدولة أمر مشروع. فهو ناشىء عن حق، الدفاع الذي هو جوهري للأفراد والذي يُنيبون فيه عنهم ص: 250
الدولة.

أما أنه مشروع فنوافق عليه. ولكن ما الذي يجعله ضرورياً؟ ولماذا يلزم الأفراد أن يوكلوا عنهم الدولة في حق الدفاع بينما يقومون هم أنفسهم بحق العمل، والتجارة والعبادة؟.

الحقيقة أن الدولة تتولى قمع الشدة لأن الأفراد عاجزون عن ذلك.

وحيث توجد مصالح تتركها الأثرة مهملة، ففي هذا الإهمال برهان على عجزها وعدم كفايتها.

ولكن مع هذا نأبى القول بـأن كل شيء في حيـاة الفرد
ص: 251 والمجتمع لا يباشر إلا بواسطة الدولة. فليس بأكيد قط أن ما في العالم من علم وتدبير إنما هو من صنيع الحكومات. فما أكثر الأشياء الحيوية وأعظم شأن الأمور التي تُدبرها الأثرة وحدها، وذلك مثل الزراعة والصناعة والتجارة. لِنَدَع المنطق جانباً. فلا يوجد في حياة الإنسان والمجتمع قاعدة بلا شذوذ. وإذاً لا يترتب على نجاح الفرد في تدبير مصالحه أن يعهد إليه بأمر المدنية كلها. كما لا يمكن أن يتخذ من اقتدار الدولة وبصارتها ذريعة لإناطتها بتسيير كل شيء في المجتمع. فهذا يؤدي إلى محو الفرد الذي يملك أدوات قوة حرة لا بد من أن يظفر بغاياتها.

القسم الثالث

ص: 253 هل توجد صلة بين المنافع الخاصة والصالح العام؟

نريد أن نعرف هل يصادف البشر الصالح العام في سيرهم وسعيهم إلى نفعهم الخاص؟.

إن هذا يقتضي توافق المصالح ونظر البشر إلى منفعتهم نظراً نقياً طاهراً.

فإذا ما اصطدمت المنافع الخاصة وتعارضت كما هو طبيعي لها فإنها لا تنتج الخير العام ولكن النزاع والخلاف.

ص: 254 ولهذا وجدت سلطة عامة تتولى كبح جماح الحريات وجعلها تحترم بعضها بعضا.

فبدون القوة لا يكون الفرد قادراً على خدمة الصالح العام بالأعمال والمشاريع. والقوة لازمة لخدمة الصالح العام كلما اقتضى هذا تضحية منفعة خاصة.

ثم إن البشر لا ينظرون دائماً إلى منفعتهم نظراً نقياً طاهرا. بل لا يهتدون إليها ولا يدركون حقيقتها بمجرد ما تختلط مصالح الغير ويصبح إرضاؤها تابعاً لعون الغير. على أنه ليس بحق أن

يقال إن البشر لا يعنون بالمصالح المعنوية، وإن هذا هو ما يجعلهم غير أهل لخدمة الصالح العام.

ص: 255 والقاعدة في كل هذا أن الفرد يكف عن أنفع الأعمال له إذا عجز عن القيام بها وحده وكان لا يستطيع إكراه غيره على فعل ما يروم هو عمله.

ص: 256 وإنه ليُخشى مثلاً على الحياة العلمية والمعنوية إن تُرك أمرها للأفراد. إذ الارتقاء بالجماهير إلى مستوى الإنسانية وبالطبيعات الرفيعة إلى ما فوق ذلك مسألة لا تستفزُّ همة الناس ولا تهزُّ أريحيتهم حتى ينشطوا للعمل والبذل في ذلك السبيل. ولا يوجد في العالم مجتمع يبلغ من الرقي ما يكوِّن فيه نخبة تدرك حقيقة تلك المصلحة وتقوم بما يلزمها من الجهد والتضحية.

لا شك أنه قد يكون في مكنة البشر أن يتعاونوا ويتضافروا بالاجتماع والاشتراك على تجهيز التربية الشعبية والتعليم العالي بما يلزمهما. ولن يكون في هذا إلَّا خيرهم وصلاحهم. ولكن في الواقع لا يؤلفون الجمعيات والشركات إلا للقيام بالأعمال والمشاريع العمرانية الكسبية. فالمصلحة التي يسعون فيها مصلحة ملموسة ومربحة. فكلما تجردت المصلحة عن صفتها الشخصية المباشرة الراهنة قل أثرها في نفوس البشر. وهذا يجعلنا نقيس ما تزنه في تقديرهم وسيرتهم تلك الصُّوَرُ الرفيعة التي ترتديها المصلحة في مجال الأخلاق، والمعنويات، والإحسان، والجمال.

وأيضاً فالبشر ولو أدركوا مصلحتهم إدراكاً بيِّنا واضحاً لا

يستطيعون دائماً القيام بكل ما تقتضيه وتتطلبه. وهذا محسوس خصوصاً في دائرة الاقتصاد.

وبما أن المصالح المشتركة تتجدد وتبرز لحيز الوجود كل يوم في المدنية الدائبة على الارتقاء، وبما أن الحياة الاجتماعية تتضاعف ضروراتها مع المدنية بلا فتور ولا انقطاع، وأن هذه الضرورات تتجاوز شعور الأفراد وقوتهم. ففي الإمكان أن نتصور من هذا ما إذا كان الفرد أو الأثرة عاملاً من عوامل الرقي.

وأخيراً نريد الإجابة عن السؤال الموضوع في عنوان هذا القسم بما يلي:

إن الأفراد بما لهم من طموح إلى السعادة، وبما لهم من حق الدفاع القابل للإنابة والتوكيل لا يملكون في أنفسهم مبدأ الرقي.

لا شك أن الفرد بما له من غرائز يعد قوة قي سبيل المدنية. فهو يحفظ مادتها بالعمل على حفظ نفسه وكيانه، ويسعى أحياناً في خير بني نوعه بالاشتغال في مصلحته.

غير أن الفرد لا يكفي للاضطلاع بالغاية العظمى للمدنية، إذ ص: 264
هو قبل كل شيء الغاية التي تعمل لها نفسه. وقد أراده الله هكذا لما جعل الأثرة لا الإيثار والتضحية غريزة مركبة في الإنسان. ولكن الله أراد كذلك حياة المجتمع الذي ينقرض ببقاء الخلق فوضى لا تتحكم فيهم سوى الأثرة وحب الذات. وهذا منشأ الحكومات.

ولو أخلص كل واحد في العمل لسعادة بني جنسه لما احتيج

إلى الحكومات. ولكن كل واحد إنما يحيى لذاته وينشط لما حُرم عليه وينقبض عما أرشد إليه.

فالأثرة هي علة وجود الحكومات. وليست الحكومة ضرورية لأنه يوجد هنا وهناك الأشرار، ولكن لأنه يوجد في كل مكان ذوو أثرة لا يكفُّون ويردعون الأشرار.

ص: 265 ولقائل أن يقول: ما أغرب هذه الأفكار! ألا تحسب حساباً للشعور المعنوي (Sens moral) الذي يميز الخير من الشر والخبيث من الطيب، ولا للعاطفة النفسية، ولا لرابطة الاجتماع والعشرة؟ أتنكر جميع هذه المواهب التي تملكها الطبيعة الإنسانية؟.

حقاً إني أعترف بها اعترافاً وأعتبرها السبب الذي من أجله ينشىء البشر السلطة العامة التي تقوم مقام أثرتهم أو يتحملون آثارها في المجتمع.

القسم الرابع

الوطنية بصفتها محركاً فردياً

ص: 266 هناك شيء ذو صبغة فردية لا يمت إلى المنفعة بصلة ولكن له شأناً وذكراً في التاريخ: ذلك هو الوطنية.

والوطنية التي تقوم على حب الصالح العام قد تطورت في التاريخ. فقد كان الوطني (Citoyen) في جمهوريات العصر القديم (Antiquité) يُحس بأنه يحيى في شخص الوطن. فكان كل ما يتهدد الوطن وينزل بساحته من المصائب ينال كذلك الرعية لا في شرفها وعواطفها فحسب بل حتى في أملاكها وأموالها وفي حريتها. ومعلوم ما كان عليه إذ ذاك حق الأجناس (Droit des gens) الذي بمقتضاه كان الواحد من الرعية يعامل معاملة الدولة المغلوبة على أمرها المنهزمة أمام الأعداء. فالمغلوب، دولةً ورعيةً، كان في جسمه وفيما ملكت يده عرضةً للغالب يفعل به ما يشاء لا راد له غير مشيئته وهواه.

أما في الدول الكبرى حيث تكون رابطة كل مصلحة خاصة بالصالح العام بعيدةً وغير مباشرة، وفي العصور الحديثة حيث يمكن أن يقهر الوطن قهراً ويذل إذلالاً دون أن يترتب على هذا

للرعية أي استرقاق ولا إفلاس، فالوطنية لا يمكن أن تكون سوى وظيفة وعمل.

ص: 267 وهذا اختلاف بين العصور يتجلى في مؤسسة أصبحت اليوم ضرورية بعد أن جهلها العصر القديم، تلك هي النيابة العامة. فمن مصلحة كل واحد أن يُكشف عن المجرمين ويحاكموا ويعاقبوا. فهذا ضرورة عامة لا بد للقيام بها من أداة ووظيف.

وربما لاح طبيعياً الاعتقاد بأن المدنية إذ تزيد في هداية البشر وأخلاقيتهم إنما تسوقهم بلا انقطاع إلى التلبس بالمسألة العامة. وفي الواقع قد يكون شيء من هذا. ولكن يجب أن نعتبرخاصة أن الأثر الجوهري للرقي هو تضخيم أوضاع المجتمع وقضاياه. وبهذا يجعل المصالح المشتركة ذات سعة ورفعة تصبح معهما أقل طواعية وانقياداً للحس الفردي.

ولا شيء أدل على تعاظم أثر المصالح المشتركة من انتشار الجمعيات يوماً فيوما. فهي إشارة بيِّنة إلى ما يظهر في المجتمع من الضرورات التي تفوق طاقة الفرد. ولكن الجمعيات الخاصة لا تفي وحدها بتلك الضرورات بل لا بد من تدخل الدولة للقيام بجميع ما له صفة المصلحة المشتركة النابية عن مكنة الأفراد والجماعات الصغرى.

ص: 268 وكيف تخدم المصالح العامة التي تزداد كل يوم كثرة وسعة عقولٌ تستعمل مداركها كل يوم في أقل ما يمكن من الأشياء؟

ص: 269 والخلاصة أن في كل مجتمع قديم التكوين عظيم الأوضاع

مصلحة مجموع تمتاز عن مصلحة الأعضاء. وإذا كان لا مناص من هذا التمايز فأقل ما يجب الاعتراف عليه أو به أنه توجد مصالح الأفراد هم عاجزون عن الاضطلاع بها، ونظرات عامة في الحاضر والمستقبل هي أقوى وأبعد من أن يمتد إليها بصرهم. وهناك زيادة قاعدة يعرف بها العدل والحق وتتميز عن الصالح العالم نفسه وإن متّت إليه في الغالب بصلة. ولا يكفي ضم الجهود الخاصة وائتلاف أنواع الأثرة لحراسة تلك الأشياء المقدسة. فلا بد من قوة وفكرة تتمالأ كلها على هذه الأشياء. فالدولة تناط بخدمة الصالح العام وصيانة القانون الخلقي كما أن الأثرة تتولى حماية بقاء الفرد وحفظ النوع.

القسم الخامس

ص: 272 ما إذا كانت النواميس الطبيعية كافية للرقي. تتحرك الإنسانية تحت مؤثرات النواميس الطبيعية، ويمكن الظن بأن هذه النواميس من شأنها أن تخلق المدنية بقوتها وحدها، وبعيداً عن كل مساعدة إنسانية. ولكن الحكم القياسي يجعلنا نرى الأشياء تجري بخلاف.

إن الإنتاج ناموس من نواميس الطبيعة. غير أن الطبيعة لا تجود بثمراتها وخيراتها إلا مسوقة بعمل الإنسان.

والواجب ناموس من نواميس العالم المعنوي، غير أني أرى في كل مكان زيادة على الوجدان الذي ينبعث فيه الواجب الشرع المكتوب، ومحكمة القضاء، وأعوان القضاء.

أليس أن القدرة الإلآهية تصرف الإنسانية بوسائل منها معاونة الإنسان؟.

إن للإنسان نواميسه الطبيعية التي يحفظ بها كيانه ويضمن بها نموه. وكذلك كل شيء وكل كائن مسخر في سبيل الإنسان.

ص: 273 فلماذا لا يكون هذا هو شأن المجتمع أيضاً؟ ولماذا لا يوجد

في المجتمع الذي قضى الله بحياته فن سياسي واجتماعي كما يوجد فن زراعي، وفن صناعي، وفن طبّي إزاء القوى الحيوية المنتجة التي أبدعتها يد الله فينا وحولنا؟.

ورب سائل يقول: ألا يمكن أن يكون الفن السياسي من عمل الأفراد؟.

لا يمكن هذا حقاً. وذلك لأنه لا يوجد فن مهما بلغ من السهولة والبساطة لا يتطلب حياة إنسان بأتمها، ولأنه يلزم اللجوء إلى توزيع العمل من أجل أصعب الفنون على الإطلاق وهو فن الحكومة، ولأنه ليس للإنسان غير مدارك محدودة تقصر عن امتلاك ناصية الطبيعة وتسخيرها وعن الاضطلاع برقي المجتمع، فلا بد من أن تقتسم المدارك الإنسانية هذا العمل لتتوفّق في مجاله توفيقاً.

ولا يترتب على خطورة وعظم شأن الفن السياسي أن تتولاه الإنسانية جمعاء. ولكن أهمية الفن السياسي سبب يترتب عليه أن يتولى كل واحد من الرعية، وذلك ضمن مقدرته وكفاءته، مراقبة ومحاسبة الفنّان السياسي وهو الحاكم. والنظام النيابي يوفّق بين حق كل واحد على السلطة العامة والوظيفة الخاصة المنوطة بهذه السلطة.

وكل النتيجة التي تُستنتج من وجود نواميس طبيعية وقوانين إلآهية هي أن عمل الإنسان عرضة للتطورات والحدود.

ولا يمكن لأحد أن يقول إن هذا العمل شيء زائد. والنواميس التي تحكم العالم إنما تهيمن على الإنسانية دون أن تقوم مقامها. ص: 274

ولا غنى لها عن يد الإنسان في تكوين المجتمع.

وقد أجادت عقول كبيرة بيان أن الإنسان يعمل بقضاء وقدر كما يعمل بإرادة واختيار.

ولكن الحرية الإنسانية لا تتفق وضرورة النواميس الطبيعية فحسب، بل تحتاج هذه النواميس إلى وساطتها وعونها في كل ما يخص الفرد والمجتمع. وضرورات الإنسان تضمن أحياناً لها مساعدته ومؤازرته. ولكن في مجال الأخلاق والسياسة لا تضمن مساعدة الإنسان لتِلك النواميس إلا على يد الدولة.

لا بد أن نعتقد أن حركة الإنسان، فرديةً كانت أو مشتركةً، قد أصبحت جزءاً في نظام العالم. وعون الحركة الفردية يكفي للنواميس الطبيعية الذاتية (Physiques) لكن عون الحركة المشتركة أي الدولة لازم للقوانين المعنوية.

والنتيجة المنطقية لهذا أن الرقي الذي تَقْضِي به الإرادة الإلآهية لا يخرج بهذا عن كونه سياسة، وأن هذا الناموس الطبيعي يريد أن يؤازره عمل القوانين والقوى الدنيوية. ولِماذا لا يكون الرقي عبارة عن إعمال العقل في حكومة المجتمعات
ص: 275 بكيفية دائمة متزايدة كما هو الشأن في استغلال مواد الطبيعة؟ فلا يكون في هذا جحود بحق النواميس الطبيعية، وإنما يفترض أن العقل ينضاف إليها ليعمل أثره في القوى الطبيعية غير المهذبة ويجعلها مناسبة لمقدرة الإنسان.

إن النواميس الطبيعية تسير سيراً سهلاً طائعاً في الزمان

والمكان وذلك في سبيل الإنسانية أكثر منها في سبيل الإنسان. ولا شك أنها تنشىء أو تعيد النظام والتوازن، لكنها تسخو في هذا بما تعطيه إياه بمقياس: سعة المجال وطول الزمان. أما عمل العقل فهو أن يجعل عمل تلك القوانين ملائماً لما نملكه من ضيق المكان، وقصر الزمان، وقلة الصبر.

الحقيقة أنه كلما تحسنت المجتمعات انتقلت من الغريزة إلى حكم العقل.

ص: 276 وخلاصة الأمر أن الرقي ناموس طبيعي يحتاج إلى معونة الإنسان ومؤازرة ما هو أحسن وأجمل في الإنسانية، كما يريد أن يكون له أداة تختص به وهي الدولة.

غير أن بعض المفكرين يعتبرون المدنية غاية (Destinée) إنسانية قائمة بذاتها ونظاماً راقياً كل ما يتطلبه أن لا تمتد إليه يد البشر.

ص: 277 وأخيراً ماذا تنطوي عليه تلك المذاهب الفكرية التي تعزو المدنية وتعهد بها تارة إلى الأفراد وتارة أخرى إلى النواميس الطبيعية؟.

إن تلك المذاهب صنفان: المذهب الذي يريد إطلاق العنان للأثرة، وقد دان به فوريي (Fourier) وشيعته؛ ومذهب الجبر والقضاء الذي طالما أخذ به الشرقيون وهو يعتمد على القدرة الإلآهية والنواميس الطبيعية.

ولكن في الواقع لا يمكن أن يعهد بحفظ النظام ولا بتحقيق

ص: 278 الرقي بين البشر إلى النواميس الطبيعية. لهذا لا غناء عن قيام الدولة في المجتمع. على أن كلاًّ من الفرد والدولة يصادف النواميس الطبيعية في طريقه.

القسم السادس

الفردية بصفتها عارضاً للرقي

ص: 279 ليس الخير العام موضوعاً ولا نتيجة للجهود الإنسانية المبذولة في سبيل السعادة، فسواء سميت هذه المساعي باسم الأثرة أو الفردية أو الحرية فهي لا تفكر في الرقي الاجتماعي ولا تسير إليه سيراً.

وليس هذا النقص هو كل ما في الحرية من عيب، بل فيها عيب ثان هو الإذاية. ذلك بأن الحرية تشتمل على أمرين: حق الفرد على نفسه، وحق الفرد على غيره. فالفرد في تصرفه تارة يستعمل سلطته مع نفسه وتارة أخرى يستعملها مع غيره من بني جنسه.

أما الحق الأول فلا سبيل إلى الطعن فيه وهو منتج مخصب. وليس للدولة أي دخل في أمره أو على الأقل لا يمكن لها أن تمتد إلى مجاله إلاَّ على سبيل المساعدة والتشجيع.

وأما الحرية التي هي حق الأفراد على سواهم من بني نوعهم فهي غير المسألة الأولى. فإذا لم يكن لهذا الحق حدوده وقيوده أدّى إلى سوء التصرف والإذاية. إذ كل سلطة مطلقة تنقلب دائماً ص: 280

عنتاً وطغياناً. فيجب على الدولة أن تتدخل هنا لتعديل ما اعوج في العلائق الفردية. فعليها صيانة حق الجميع بضبط حق كل واحد، وعليها أن تكبح جماح المطامع التي من شأنها أن تدوس حقوق الأكثرية. فلا حرية بغير نظام. فالنظام ضروري في كل شيء وذلك نظراً لميل فريق من الناس إلى البغي والتعدي، ولحق جميع الناس في أن يكونوا في حرز وحماية.

فبالنظام تتخذ الروابط الإنسانية صفة الاعتدال والإنصاف ولا تبقى عرضة للشهوة خاضعة للهوى. وبالنظام يحل السلام والعِشرة الاجتماعية محل الفوضى والهمجية. والنظام هو السياسة التي تنشىء الحقوق بدل الطبيعة التي تنشىء القوى.

ص: 281 لا شك أن الحرية تكون صادقة عن الرقي إن لم تكن غير سلطة الأفراد على بني نوعهم. فهي في هذا الشكل إلى الضبط والرقابة. وفي هذا حِمَى حياة المدنية نفسها. أما الحرية التي هي سلطة الفرد على نفسه فهي باعث مشروع ومحرك قوي. ولكن ليس معنى هذا أنه ينبغي للدولة أن تترك الأفراد وشأنهم. فلا بد لها من أن تعمل لإفادة قوة الأفراد وإسعافها بما يسهل عليها مساعيها ووجهاتها. فهي مطالبة بهذا باسم القانون الخلقي الذي هي حارسته والقيمة على حفظه. وهو يفرض عليها أمرين: منع الشر وفعل الخير.

ص: 283 وأعظم مصلحة للمجتمع أن يتكون فيه ما يمس إليه تقدمه من قوى الفكر، والطبع، والرأسمال.

والفرد إنما ينعدم ويضمحل تحت نظام سياسي تصبح فيه

مداركه ضرباً من العبث وأمراً لا محل له من الإعراب. فسرعان ما يؤول أمره إلى الانحلال في الحياة الاجتماعية المفتعلة التي تستبد بكل شيء دون الإنسان ولا تترك له مجالاً لكي يعمل ما هو به جدير بصفته إنساناً حياً عاقلاً عاملا.

ص: 285 وأعقل الحكومات التي أدركت واجبها الذي لا يقضي عليها بأن تتكفل بسعادة الفرد إنما يفرض عليها أن تيسر له بعض الوسائل لذلك وأن تبعث في نفسه الأمل والرجاء، وتعمل لتقريبهِ من الغاية إن لم تأخذ بيده إليها.

ص: 286 حقيقة إن العالم لم يخطُ خُطواته الأولى التي ربما كانت أشق وأصعب الخطوات إلا من وراء بعض الرجال الذين ساقتهم الضرورة إلى إظهار قيمتهم كلها. وقد استفاد العالم من مكتشفات هؤلاء واغتنى بمثالهم اغتناء. ولكن هل يحرم على
ص: 287 الإنسانية أن تُنوِّع وتُنمي وسائل رقيها؟ ولماذا لا يعمل على مجتمع أدرك سن العقل والرشد وبَعُد عن جموحات القوة والصدفة والخيال، على تدبير رقيه تدبيراً منطقياً بدل أن يبقى ساكناً يرتقب مساعدة طارئة غير اختيارية من بعض العباقرة؟.

وإنه ليشق تصور حكومة منظمة تنظيماً عادلاً لا تجعل من رسالتها المنوطة بها خدمة الرقي، كما يشق على الإدراك أن لا تنضاف هنا مقاصد الإنسان إلى الأوامر الإلآهية وقوى الغريزة. فما يُجدي مجتمعاً أصبح صاحب التصرف في نفسه عن طريق السياسة، وشاعراً بمصائره عن طريق فلسفة التاريخ، وعارفاً بأسرار ثروته عن طريق الاقتصاد السياسي إذا هو لم يسخر في

سبيل الرقي ما يعلم وما يستطيع، أي ما اكتسبه من الأنوار وما حصل عليه من الأدوات؟ فواجب على هذا المجتمع بصفته مالكاً لزمام حكومته خبيراً بغاياته أن يستند إلى الأولى في مسيره إلى الثانية.

ففي هذا ثمرة العلم المشروعة. والفن يسبق العلم في جميع مجالات الحركة الإنسانية، ولكن الفن يقتبس من العلم الناشىء قوةً جديدة ووجهة جديدة أيضاً، وهكذا فإن الفنون قد نمت وترعرعت على ضوء العلوم الطبيعية أو الرياضية (Exactes).

وهذا ما يصدق أيضاً على السياسة والمجتمع.

ص: 288 فلا بد من أن تكون للحكومات الحديثة روح تستوي وصورتها الوضعية ورسالة يطبعها العقل بقدر ما يطبع دستورها الأساسي وإنّ العلم الذي جدد مبدأها لا يترك لها البرنامج الذي اتخذته السلطة القديمة التي كانت بمثابة فنان بلا نور ولا مثل أعلى.

وهل للحكومات المجددة من روح ورسالة وبرنامج غير الرقي أي غير الطموح إلى العدل، والحقيقة، والجمال، والخير؟

القسم السابع

ما يمكنُ أن تعمله الفردية؟

رأينا في أية حدود تكون الفردية وسيلة من وسائل الرقي. ص: 289
ولكن يجب أن نتساءل عما يمكن أن تخدم به الفردية المجتمع.

إنه لا صلة مشتركة بين المدنية وإهمال الأرواح والعقـول ص: 293
والمصالح.

فإذا ما تأسست بعض العدالة بين البشر فإنما يكون هذا من عمل الحكومات أكثر منه من عمل الأفراد. فالإنسانية أحسن ما تكون بالدولة منها بالأفراد. وهذه العدالة المجردة التي تقدر عليها الدولة كافية للصالح العام. إذ بها تُنجز مثلاً من الأعمال ما لا ينجزها الأفراد إلّا عن طريق الفضيلة. فالأفراد لا تمكنهم خدمة الرقي إلا بوسيلتين: الأثرة أو الفضيلة. فالأولى فاسدة بطبيعتها، والثانية ضعيفة مبعثرة. فكل ما للأفراد من حزم وقوة تنقصه المعنويات، وكل ما لهم من معنويات تنقصها القوة.

فالدولة هي الأداة الطبيعية للصالح العام والرقي. وهذا يتجلى ص: 294
حقيقة خاصة في المجتمعات الحرة السليمة الوضع والكيان أي

في المجتمعات التي تتولى تكوين حكوماتها بنفسها وتؤلفها من أحسن العناصر فيها.

ورب معترض يقول: حيث إن الدولة والقوانين تحقق الرقي تحقيقاً بديعاً رائعاً فلماذا لا تخضع كل المجتمع لهذا النظام؟ ولماذا لا تفرض النظام الرسمي حتى على الحياة الخاصة، والأخلاق والعادات، والحياة الداخلية للعائلات، وجميع العلاقات والروابط التي يأتلف منها موكب الحياة في كل يوم؟

أجيب بأن هذا لا يمكن، لأن الإقدام عليه إنما يكون فيه انْحِطَاطٌ للفرد عن طريق القانون الذي لا يوجد لغير تحريره وإعلاء شأنه. فالقانون بتدخله في تلك الأمور يزيد في إذلال الفرد وسقوطه بدل ما يجب له عليه من الحماية ضد عدوان بني جنسه.

لا شك أن القانون بصفته لسان الإرادة العامة أفضل من كل إرادة خاصة، كما أن النزاهة خير من الأثرة، وذلك أن القانون الصالح إنما هو العقل مجرداً عن الهوى كما قيل. ولكن لا يُستنتج من هذا أن كل شيء في العالم قابل للسيطرة والتنظيم. فمع هذا لا يبقى في الوجود إنسان حيث يصبح فاقداً لقواه وروحه التي لا تعود صالحة لشيء. ص: 295

أما أن الدولة تدرك مصالح الأمم خيراً من الأفراد، وأنها الحارس الضروري الفعال في مجال ما يدعى بحقوق الإنسان. فهذا ما لا سبيل إلى الشك فيه، ولكن لا ننسى أن الفصل الأول من القانون لحقوق الإنسان هو ما لكل فرد من حق الحياة والعمل

ضمن سَعَةِ جميع مداركه التي لا تنحد بغير المدارك الشخصية الأخرى. فهذه القاعدة هي أوثق شيء في مضمار العدالة الاجتماعية، وهي أول ما تؤسس الحكومات لرعايته وصيانته.

فالإنسان ينشأ ومعه ضرورات وله مدارك منها يتكون شخصه. فهو مطالب بالعمل لإرضاء حاجة الأولى باستخدام الثانية. فإذا قصر الإنسان تصرفه على هذا المجال ولم يلحق بغيره أذى سار في حدود حقه ولم يتجاوزه قط.

فالمجتمع مكلف بضمان هذا الحق وحفظ هذه الحرية. وبعبارة إن أول واجب على المجتمع حماية الضعيف الذي لا يستطيع استعمال قواه ولا إرضاء حاجاته تحت ضغط ما هو أشد منه قوة وأعتى ضراوة. ولكن لا شيء يسمح للمجتمع من أجل قمع سوء التصرف والعدوان بإبطال ما للإنسان من مدارك وحقوق. وكيف يمكن حفظ منزلة كل واحد بأخذ منزلة الجميع؟ وإدخال العدل في علائق الأفراد ليس هو القضاء على العلائق وعلى الأفراد أنفسهم.

ص: 296 لا يمكن لأي مخلوق أن يتخلى عن حقه إن كان في هذا التخلي إفناء لطبيعته، إذ الحرية لا تُنتزع من صاحبها ولا يتجرد هو عنها. فهي متلبسة بأعضاء الإنسان وأدواته كما هي ملابسه لحياته ومصيره.

ونزيد أن هذه الحرية ضرورة الوجود، عزيزة الجانب وذلك بصفتها مسألة ذات منفعة عامة. ومن المهم الأكيد أن يكون الفرد حرّاً لأن بهذا الشرط وحده يتمكن من القوى التي يستفيد منها الكل نفعاً وتقدماً.

ومن هذا تعرف الأسباب التي تجعلنا لا نتخذ من فضائل الدولة ومحاسنها وسيلة لتقرير تسلطها وجبروتها. فكل من حق الفرد وحق المجتمع يحرم عليها تحريماً تاماً أن تلتهم حركة الإنسان بالاستبداد بها وتنصب نفسها قهرمانة وقيمة عليها.

القسم الثامن

هل توجد قاعدة يعرف بها ما هو من قبيل الفرد أو الجماعة؟. ص: 297

هناك أمر واضح وهو أن الحق الاجتماعي، بالرغم عن الواجبات العظيمة المنوطة بها الدولة، ليس هو كل الحق في العالم. فإن للأفراد من جهتهم مدارك ودائرة عمل يتحتم على الدولة احترامها. ولكن هذا لا يجعلنا نستقصي المسألة استقصاء. وإنه ليحسن بنا أن نخطو خطوة إلى الأمام عسانا ندرك ما هو من اختصاص الحكومات وما يجب تخصيص الفرد به، فهل يا ترى توجد صفة دقيقة تميز بين الوظيفة العامة والعمل الخاص؟.

إنا لا نحاول تحديد حق الفرد وحق الجماعة. وأكثر الكتّاب السياسيين الذين صادفوا هذه المشكلة في سبيلهم أغفلوا ذلك التحديد ومروا به مر الكرام. وغيرهم قد حاولوا حل المشكل. ولكن لا توجد مع هذا حول المسألة أية نظرية قيمة يمكن الرُّكون إليها، بل لا يمكن بحال أن توجد في هذا المضمار، إذ أحوال العالم ليست بهينة كما يمكن أن يظن لأول وهلة.

ص: 298 وإذاً لا نعرف بالضبط أين تنتهي سلطة الفرد وأين تبتدىء سلطة الدولة. وكل ما يمكن هو النظر في كل مسألة خاصة والعمل لحفظ التوازن بين هاتين القوتين حسب قواعد خاصة كذلك. وإن مسائل الحكومة ليمكن أن تستغني أكثر مما يُظن عن القواعد وعن العلم، أي عن الدقة التامة واليقين المطلق. والعلم نفسه لا يُعنى دائماً باكتناه جميع أسباب الأشياء أولاً وآخراً. على

ص: 299 أن أحد علماء الاقتصاد قد رَامَ بمفرده التعمق في فلسفة هذا الموضوع. فالدولة ـ حسب رأيه ـ يجب عليها أن لا تعمل ولا تفرض إلا ما هو حق وعدل.

ولكن هذا يحتاج إلى بيان ما يمتاز به الشيء الحق العدل عن

ص: 300 غيره، فهل نفهم «**الحق العدل**» بكونه هو ما يمتاز عن النافع، أو بكونه المنفعة العامة، أو بكونه كف الدولة عن كل ما يستطيعه الأفراد؟.

ص: 301 الحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن يعتبر قاعدة يقاس بها ما للدولة وما للأفراد بدقة تامة.

فلا نذهب أبعد من هذا في هذا السبيل الذي لا مخرج منه. وزيادة لا داعي يحملنا إطلاقاً على تعريف ما هو من قبيل الفرد أو الجماعة، ولا على تقرير أن الأشياء ذات الصفة المشتركة أعظم شأناً من التي لها صفة خاصة. بل يكفي ما أعلناه من أن بعض الأشياء ذات صِبْغَةٍ مشتركة وأنها تتكاثر باستمرار في كل مدنية دائبة على الارتقاء.

الفصل الثامن

كيف يُختبر ما تقدم؟

ص: 303 قد وصلنا من طريقين مختلفين إلى هذا الحل وهو أن الدولة تنمو وتعظم في كل مجتمع آخذ في الارتقاء، وأن الفردية غير صالحة لبعض غايات الرقي الكبرى. ولقد توجد وسيلة لاختبار هذه النتيجة ألا وهي نسيان كل ما تقدم والبحث عن تكوين المدنية.

ويمكن وضع المسألة هكذا: كيف يستطيع البشر الذين يتركبون من جسم وروح، وينقسمون إلى أجناس مختلفة، ويعيشون في أوساط متباينة، أن يرتقوا إلى منزلة العدل، والحقيقة، والجمال، والخير، وهي أشياء خلقوا لها ومنها تتكون المدنية؟ وكيف تتحقق الوحدة في هذا العالم المتنوع؟ كل هذا

ص: 304 يمكن بالمزج والاختلاط. فالمدنية تنتج بالتقاح الأجناس والأوساط الطبيعية، إذ بهذا يحصل تجمع القوى الطبيعية والإنسانية. فمن شرط المدنية الأساسي التقاء واقتران الأجناس ذات المواهب فيما بينها أو امتزاجها بأجود الأوساط الطبيعية.

فالبشر الذين خُلقوا مبعثرين في الأرض متباينين في الجنسية

إنما يحققون مصيرهم بانضمام وتعاون القوى الخاصة بعبقرية كل جنس والقوى الخاصة بكل وسط طبيعي.

ص: 305 ومن المحقق الأكيد أن مبدأ المدنية هو الفكر الإنساني، وإلا لم نفهم لماذا يكون امتزاج الأجناس والأوساط الطبيعية دعوة خير وصلاح ولا يكون عدوى وفساداً، فالاختلاط شرط ضروري لتقدم الإنسانية. والدليل عليه أننا لا نعرف شعباً تمدَّن في العزلة والانفراد. فلا بد من لِقاح طارىء أو مقتبس.

ص: 306 وليس بصحيح أن المدنية عبارة عن مجرد عمل العصور التي توقظ بالتدريج مدارك الإنسان وتمكنه مع مرور الزمان مما يُرضي به ضروراته. بل ليست المدنية سوى عمل المزج والاختلاط. أما الزمان فلا شأن له في هذا.

والأمم التي تعيش في العزلة لا تسلم من الانحطاط والانقراض.

والخلاصة أن المدنية ليست ثمرة الوسط الطبيعي ولا نتيجة الجنسية، ولا حسنة السياسة، مع أن هذه العناصر كلها ضرورية لنشوء المدنية، غير أنها وحدها عاجزة عن هذه الغاية.

ص: 316 والقول الحق هو أن المدنية مزيج من أحسن ما يفي في تعاليم الدين، ومبادىء الحكومة، وآثار الوسط الطبيعي، وعبقرية الجنس، بضرورات البشر في مجال العدل، والحقيقة، والجمال، والمنفعة.

ص: 317 والوسيلة التي يتحقق بها ذلك المزج هي تقارب الأشخاص أو

على الأقل اتصال الأفكار وانتشار الآراء. فكلما اختلط البشر وتداخلوا عَلاَ شأن المدنية وازدهرت.

وإذا كانت هناك قوة تعد من القوى القادرة على نقل البشر ومزجهم فهي الدولة.

ومنذ استطاع الفكر الإنساني أن يُضبط ويتعدد بالطباعة أصبح ص: 318
تبادل الأفكار مستقلاً عن اتصال الأشخاص.

غير أنه لا ينبغي القول بأن المدنية الفكرية لا حاجة لها إلى
مساعدة الحكومات. فالدولة تستطيع أن تنفع كثيراً تبادل الأفكار ص: 319
وذلك بما تعنى به من وسائل النقل والبريد مثلاً.

قلنا إن البشر يتمدنون بالمزج والاختلاط. ولكن لا ينبغي أن يستنتج من هذا أن كل مزج واختلاط يُنتج المدنية. فالأتراك مثلاً قد اتصلوا باليونان وبالعرب ومع هذا لم يفيدوا الإنسانية في تقدمها بشيء. وإذاً يلزم أن نقول إن امتزاج الأجناس والأوساط الطبيعية لا يثمر إلا إن جَرَى طِبق بعض النواميس والقواعد.

فتجمُّع القوى الفكرية والطبيعية وتنوع الأعمال والمشاريع ص: 324
يكونان الخطة الفنية التي ينهجها الرقي بين البشر.

الفصل التاسع
خلاصة الكتاب

ص: 327 نبتدىء بهذه الفكرة وهي أن المجتمعات متحركة، وأن لهذه الحركة نواميسها، وأن الرقي أحدها.

ويمكن الاعتقاد بأن لناموس الرقي قُوىً مختلفة ووسائلَ عديدة جميعُها مسخرة في سبيله. ولكن لا بد من اعتبار الدولة والأفراد من بين وسائل الرقي الاجتماعي. وإن قلنا الدولة والأفراد عنينا ما يتولى تدبير المجتمع وما يتألف منه كيانه.

ونريد الاقتصار هنا على مجرد البحث فيما إذا لم يكن للدولة وظيف جوهري في نفاذ ناموس الرقي. وبعبارة نريد أن نعرف هل إن كبريات المسائل في العلم والفن والسياسة والأخلاق قد تحدث وتتحقق بلا واسطة لذلك المخلوق الذي أحيط من كل جانب والذي مع هذا خلقت تلك المسائل من أجله.

ص: 328 لهذا لا ندرس وسائل المدنية بصفة عامة، ولا نجعل كذلك هدف هذا البحث مسألة الحقوق الخاصة بكل من الدولة والفرد. غير أننا نحاذيها حذاء قوياً جداً. فإن بعض حقوق الدولة التي منها حفظ النظام والأمن لا تقبل الشك والجدال. ومن جهة

أخرى لا سبيل إلى أي نزاع فيما يملكه الفرد من الحقوق الخاصة بالعائلة والملكية والعمل، والتبادل، والتنقل، بحيث يؤدي كل جدال ونزاع حول اختصاصات هاتين القوتين (الفرد والدولة) إلى خصومة يكون هدفها كماليات الحياة الإنسانية، وهي الرقي.

ص: 329 نرى أن مبدأ السلطة ضروري لعملية الرقي. ولكنا لا نعني بهذا إلا السلطة الوضعية المنظمة (Magistrature) لا سلطة الطوائف العصبية (Castes) ولا السلطة اللاهوتية بأنواعها. والسلطة الوضعية المنظمة هي ما نسميه بالدولة. ونرى أن الدولة هي وحدها القادرة على إنجاز بعض الأشياء التي يفتكر فيها البشر أو ينزعون إليها من غير أن يستطيعوا القيام بها بسبب الأثرة التي تهيمن عليهم هيمنة الغريزة القوية. أما الدولة فتستمد مقدرتها من نظامها الأساسي ووضعيتها في المجتمع. فالدولة لا تنشأ ولا يتحملها البشر إلّا لأنها لا تخضع مثلهم للأثرة. فالدولة وكيلة قائمة بتدبير المصالح العامة. ولا تهمل هذه الوكالة العامة دون أن تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

ص: 330 فالسلطة بالشكل، والصفات، والوكالة التي رأينا آنفاً تنمو وتزدهر في كل مجتمع مترف، وذلك بمزاولة الأعمال والمشاريع العمرانية، وبأسباب خاصة بها، وتحت مؤثرات خارجية.

ص: 331 ويُحتاج إلى قوة الدولة إما لكبح جماح الأثرة الطاغية وإما لاستخدامها في ضرورات طارئة مشروعة. وتحمل الدولة على التوسع في قوتها والامتداد في جهازها بما تتولاه من قمع الشطط، وخدمة المنفعة، وتنظيم الخلل.

ومتى كانت الدولة منتخبة ومراقبة من الأمة اكتسبت كل قوة الأمة التي هي صادرة عنها في نشأتها ونظامها، وظفرت كذلك بالعطف وحسن الذكر الخاصين بالغايات التي أسست من أجلها. فالسلطة إذاً تكبر وتعظم بمقتضى ضرورات المحيط الذي يمتد وينتصب، وبسبب الصفات التي تكتسبها في مجال العمل.

ص: 334 ومن الغلط أن يُظن أن اتخاذ الجمعيات باستمرار يؤدي إلى إضعاف وظيف الدولة.

فالدولة تنمو وتقوى سواء في مجال المنفعة أو في خدمة القانون المعنوي.

ص: 335 ومهما كانت عبقرية شعب من الشعوب فلا بد أن تشتبك الدولة دائماً بأمر التطور والرقي فيه. وفي الواقع تنحصر المسألة هنا في نقطة واحدة هي معرفة ما إذا كانت الشعوب مضطرة في طريق الرقي إلى أن تكون سابقة أو مسبوقة بالنسبة إلى حكوماتها. ونجيب بأن الدولة تكون تابعة أو متبوعة حسب القضاء والمشاكل، ولكن يجب في كلتا الحالتين أن لا يتأذى الأفراد لا في حقوقهم ولا في كرامتهم.

ص: 337 ومن الإذايات التي يمكن صدورها عن الدولة إعنات الأفراد بالأنظمة الشائكة المتشعبة. وأعظم من هذا شراً ارتكابُها لأنواع السلب بالاحتكار والاستبداد والاستئثار، وبالاستغناء بموظفيها عن الأفراد، وذلك فيما يجب عليها الاكتفاء في إنجازه بمؤازرة هؤلاء، وتدبيرهم بالنظام مجرداً.

وخلاصة الأمر أن للدولة وظيفاً ضرورياً ومتنوعاً في مجال

المدنية، ولكن هذا الوظيف لا يقتضي في نفسه حرمان أو إضعاف الأفراد. فالرقي لا يمكنه أن يستغني لا عن الأفراد ولا عن الدولة. فهو إن صدر عن الدولة ينشد عمل الأشخاص ويستفز همتهم، وإن نشأ عن الأشخاص اندفع في مسيره إلى الدولة حتماً. فبالدولة يعتدل الرقي الناشىء عن الأفراد الاعتدال اللازم. أما الأفراد فهم بمثابة الأدوات الضرورية لكل رقي تبتدعه الدولة. وبعبارة إذا تخلت الدولة عن الأفراد كان عمل هؤلاء جموحاً واضطهاداً، وإذا عملت الدولة بدون الأفراد حَبِط عملها حبوطاً.

ص: 338 وإنه يتضح أن نفاذ ناموس الرقي لا يتأتى تارة إلَّا بتعاقب القُوى الخاصة والقوة المشتركة وتارة أخرى بتضافرها وتآزرها. ربما فهم

ص: 345 القارىء أننا في كل ما تقدم قد أسندنا للدولة وظيفاً يتنافى مع عمل الأفراد أو على الأقل الوظيف الأول في رقي المجتمع. والحقيقة التي يجب أن نبدد لها كل سوء فهم في هذا الشأن هي أننا نرى للدولة وظيفاً ضرورياً متزايداً، وهذا الوظيف يكـون ضرورياً إما لقمع الشر وإما للقيام مقام الأثرة الفردية. كما يكون متزايداً بأن جميع ما يتجدد في المجتمع من الحقوق يقتضي تدابير وأنظمة جديدة ملائمة لكل طور من أطوار الرقي.

إنا لنضع شرف المجتمعات فوق كل شيء، ولهذا نعتبر العلم والحقيقة رذيلتين ممقوتتين نتبرأ منهما ونرفض تبعتهما وذلك إن أمكن أن يؤولا إلى الاستبداد والجبروت. فلو كانت الحرية مجرد خيال للزم مع هذا أن نشيد لها معبداً ونقدسها تقديساً.

هذا هو الشعور الذي غمرنا ونفخ فينا مِن روحه أثناء مسيرنا في هذا الكتاب. ولا نظن أننا بإمساك القلم قد أخللنا بما له من

الحق والحرمة والجلال. هل يا ترى أنكرنا بدعوى الرقي حرية الرعية وحق الأمم على نفسها؟ كَلاَّ ثم كَلاَّ وحاشا أن نكون قد ارتكبنا هذه الخطيئة العظمى والزلة الكبرى.

فالسلطة بصفتها نيابة ووكالة عامة إنما تُوفَّقُ في مجال الرقي بين الأمم الحرة. ولو كان هوانا مع القوة لنشدناها للإعجاب بها حيث هي قوة الكل لا البعض.

ص: 346 وكما أننا لم ننكر شيئاً في حرية الرعية فإننا كذلك لم ننكر ما للفرد من عزة وكرامة. ولو كنا حاولنا شيئاً من هذا لضاقت عنه نظرية الرقي التي هي نظرية حياة أسمى وأفضل بين البشر.

ثم إننا لم نمار قط في أن الرقي يذهب ببعض اختصاصات السلطة، بل أثبتنا أن الرقي يُعلي من شأن الفكر ويجعل لحقه حرمة لا تتطاول إليها الأيدي بالعبث والانتهاك، وبعبارة فالرقي يبطل كل حكومة تُفرض على العقول والأفكار.

ومن الحق أن نعترف بأنا تحدثنا عن الدولة أكثر مما تحدثنا عن الفرد: ولكن نظن أن لهذا أسباباً.

ولماذا نكثر من الكلام عن الفرد في حين أنه هو مادة المجتمع؟ فهل يُخشى عليه شيء وهو مركب من لحم ودم، ومسلح بالنطق والبيان، وقائم في الدنيا بأمره المعروف؟ فالفرد محسوس وملموس في الوجود. وعبثاً أُعنى باستجلاء حقيقته والبرهنة على قيامه. وبخلافه الدولة التي هي كائن معنوي طالما ساءت سمعته في الماضي، ولكنه ضروري لكمال المجتمعات.

فالدولة في هذا الموضوع هي جانب الريبة وعنصر الشبهة الذي يتعين بحثه وإخراجه من حيز الظلمة إلى النور.

ص: 347 وإنا لنعجب كيف ينبو سماع الجمهور عن حديث الرقي بالدولة. ذلك بأنهما حديثا عهدٍ بالاقتران والتحالف.

فطالما كان الرقي من عمل الأفراد. وقد كان يمثل ذلك المجهود المتأصل في الأزل كالنوع الإنساني نفسه الذي استفاد منه حقوقاً، وأنواراً، وأموالاً. فالرقي كان فردياً محضاً طوال الأزمنة التي وجدت فيها السلطة مستقلة بذاتها قائمة بأمرها.

ولكن يوم أدركت جمهرة البشر حقوقاً معترفاً بها، وخصوصاً
ص: 348 يوم أدى بها الشعور بحقوقها إلى تكوين السلطة تكويناً جديداً أدرك الرقي أداة حديثة وسُخرت في سبيله كل قوة بشرية فردية كانت أو عامة. ومهما قلب الباحث المسألة ظهراً لبطن لا يظفر بغير هذه النتيجة وهي أن وظيف الدولة يتنوع حسب أغراض الرقي، وأن الدولة تنمو نماءً موازياً لارتقاء المجتمع.

موجز حياة
محمد حسن الوزاني

ـ ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية:

ـ دخل وهو صغير الكتّاب القرآني سيدي خيار (ساقية الدمناتي بفاس).

ـ سجل بمدرسة اللمطيين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية.

ـ بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.

ـ كان يتابع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.

ـ بعد إنهاء دراسته بثانوية فاس التحق بليسي كَورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين.

ـ قبل إنهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريز حيث هيأ البكالوريا في ليسي شارلمان.

دراسته العليا:

ـ انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

كما درس في:

- كوليج دوفرانس.
- وبمعهد الصحافة.
- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام».

نشاطاته الثقافية والسياسية:

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بباريز في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغارب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا

بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة 1926.

1929 ـ (شتنبر) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووُجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 ـ (نونبر) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريز لإتمام دراسته.

1930 ـ أنهى دراسته العليا بباريز ورجع إلى المغرب.

ـ نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرويين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البربري (16 ماي 1930).

ـ على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاها في تازا.

ـ وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

ـ ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 ـ غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

ـ نشر بتعاون مع أصدقائه بباريز كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة بربرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 ـ (14 مارس) ألقى محاضرة بباريز عن «مولاي الحسن (الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 ـ أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

ـ اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

ـ توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية ـ الإسلامية» (جوان 1932).

ـ أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نونبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل.

1932 ـ (جويبى) شارك في باريز مع روبير جان لونكي في تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 ـ (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 ـ (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخميسات، والدار البيضاء.

1933 ـ (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

1933 ـ (19 - 23 شتنبر) قام في فاس بتهييء المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.

1933 ـ (8 ديسمبر) بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و «إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 ـ (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 ـ (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشغب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 ـ حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 ـ (18 شتنبر) حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبيريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 ـ (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدَّما «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في

باريز. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 ـ (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسيل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبيريالية.

1935 ـ (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال أفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران ـ مورو بباريز.

1935 ـ (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لُونكَي، عضواً في اللجنة الموقتة لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندري بيرطون.

1935 ـ (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملغاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال أفريقيا.

1936 ـ (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O.) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية».

1936 ـ (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لُونكَي، وليوُ وَانِيْر، وروبير لُوزُو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليبحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فهيأ الوزاني

مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحات الوطنيين المغاربة. وهيأ مع الجماعة الوطنية الدولية (Con-fédération Nationaliste Internationale) مخططاً للتعاون.

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاقات المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريز في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 ـ (25 أكتوبر) عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 ـ (2 نونبر) رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني بفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكر في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة أَلاَّ يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 ـ (14 نونبر) مُنع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأُوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحى من روبير جان لونكَي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال

عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 ـ وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنيات المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحيفتيها الملتزمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1837) التي أثارها البياز أثناء زيارة رماديي والجنرال نوكَيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجر العددين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُلقي القبض على محمد حسن الوزاني، ونُفي بظهير نونبر 1937 لمدة تسع سنوات.

1937 - 1946 ـ نفيُ محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 ـ أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشورى والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديموقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مالكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديموقراطي. وهكذا فإن الديموقراطية تظهر كالمحتوي لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكدت رسالة الحزب الديمقراطية كعملية خلاص وطني، وكعمل ملح أساسي وحاسم لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جميع العناصر الحيّة في الأمة. هذا التجنيد ضروري لقيادة النضال الديموقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين والفلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المقتنعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة

الرئيسية والأولى لحزبنا لتتمثل في تنسيق النضال الديموقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال والفلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحوّل المغرب المضهد سياسياً والمُسْتَغَلّ اقتصادياً إلى مغرب حر في سياسته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل أو المتأخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادىء الثلاثة التالية: الاستقلال، الديموقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والاجتماع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقية في علم السياسة.

1946 ـ (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 ـ (شتنبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتنبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي ـ المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وفد الحزب في هذه المحادثات.

1951 ـ (إبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقع ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 ـ (غشت ـ 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طواعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأميركية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريز (قصر شايو)، وبنيويورك.

ـ شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة.

ـ مثّل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

ـ حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

ـ قام من لوزان بتسيير المحادثات التي أجراها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيكس ليبان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

ـ أقام في باريز بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

ـ رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديموقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمل استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً ، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديموقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«وإن أول ما أهتم به الآن ـ يقول محمد حسن الوزاني ـ أن أتوجه بكليتي إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلالة السلطان يحبذ هذا النوع من الحكم.

ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنبهها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره

من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

هـذا وإن المشاكـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنا الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، فلا ننس أن اقتصادنا ـ خلال فترة الحماية ـ كان اقتصاداً استعمارياً لم يستفد منه إلا الأجانب وبعض الاقطاعيين الذين تحالفوا مع النظام السالف. إن الشعب المغربي ما زال ينتظر تسوية المظالم التي ذهب ضحيتها وإني منذ الآن سأتجند لتحقيق هذا البرنامج».

وهكذا فإن محمـد حسن الوزاني لم يكن يكـافح لإقـامة ديموقراطية سياسيـة فحسب، ولكن أيضاً لإقـامة ديمـوقراطيـة اجتماعية. ألم يصرح في تـجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

لقد كافحنا دائماً منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديموقراطي. هذا النظام الديموقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضاً نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة.

لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافح من أجل الاستقلال والحرية، كان ينتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

ـ كان الوزاني يتابع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقنادسة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 ـ ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الأفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 ـ أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 ـ سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 ـ (غشت ـ شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدي بن بركة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمّد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و2 يناير 1960، وغيّر اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديموقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1960 (يوليوز) ـ سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيراً للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 ـ انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

ـ وأصدر جريدتين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليو) ـ أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخيرات، وبترت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدهور واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنويته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرة المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

1 ـ على الصعيد الداخلي:

أ ـ السياسة العامة: يواجه المغرب اليوم أكثر من ذي قبل

وضعية داخلية عميقة التردي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهددة بالانفجار.

لكن المسؤولين واأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فالمغرب فيما يروّجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الحاسمة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل ببعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل منزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان لهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فمما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلاً مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأصل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحاً صحيحا.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سبيل إلى تسويتها إلا بإخراج البلاد من الأزمة التي يتخبط فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقراطية اسمية أو وصائية أي ديموقراطية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سبيل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية

الكبرى لمغرب اليوم الحل الذي تتطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذي يفرض نفسه هو أن يمكّن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع حد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومي كأنه، مع الاستقلال الذي انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه في أخذ مصيره بيده، وتولي حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا البلاد ـ وهي مشكلة تعني السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها ـ لا يمكننا إلّا أن نقابله بالرفض الكلي المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتئت هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحاً رشيداً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيفما اتفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن

أجلها. ولإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا نعني إذن بهذا الحكم؟.

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبنا أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كأمس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طياً نهائياً، وتمتيع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، وبسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقاة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تتحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع السلط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقية ونشيطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي والحقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يثيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكام والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأزق السياسي الذي تنحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جمعاء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة

التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتألف، **أولاً**، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشىء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، **وثانياً**، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهادفة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأزق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تنبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موفقة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تُحيي تاريخها، لا أن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فنرى، مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً

صحيحاً صالحاً بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فَكَفى المغربَ ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسيم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حسيب أبدا.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير ـ في نظرنا ـ مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلى. وبديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع الفساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الآفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، والإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلاَّ أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: أن الشعب

المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاد والخلاص على أَحَرَّ مِن الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكمة والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتعبئة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مهما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعية الصحيحة، والديموقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراوغة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المنقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، وبمقتضى إرادة التحول والتجديد

لديها، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

التجارب البرلمانية:

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسخت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفوس الأمة التي لم تجرب منها إلا غير ذي قيمة وجدوى.

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالبنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الدمقرطة والدسترة» كما ألفناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكوم عليها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا

يعمل إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسماً بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزييف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألوف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسخير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب ونتيجتها مُنَافِيتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعايتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعوان السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصُ السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب....

2 ـ على صعيد السياسة الخارجية:

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية:

إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتُصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحية، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المغتصب لحد اليوم. وبمناسبة الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتُفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجهل حقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة كأنَّ أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبئات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستنكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جرياً

مع العواطف وطلباً للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنبذ تلك السياسة المتسمة بالعجز، وبسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تتقيد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشياء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تسير على غير هدى وتتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

3 ـ فيما يتعلق بالوحدة الترابية:

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

1 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الأفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعته فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار

والقنادسة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

2 ـ إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقية جميع الأسبقيات كيفما كان نوعها وشأنها في المغرب، لأنها قضية حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تتعلق بمعركة وطنية مصيرية تهون في سبيلها كل التضحيات.

3 ـ إن قضية التحرير والتوحيد قضية المغرب كله، والأمة جمعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعاية الحزبية أو للتهريج الغوغائي.

4 ـ إن البت في قضية الوحدة الوطنية الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملكه أية منظمة خارجية كيفما كان نوعها، بل العمدة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلا من عند الله، ولينصُرَنَّ الله من ينصره.

5 ـ إن تكتل الجزائر وموريطانيا مع الاستعمار الإسباني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة

خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسعت وتحاول أن تتوسع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6 ـ إن الاعتبار بالوقائع، والاتعاظ بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن يعجل المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسته الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، وبتقييم مواقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأساطير، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصف به.

7 ـ إن المغرب ـ تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته ـ أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8 ـ إن لجنة تقصي الحقائق الأمنية تخلت ـ على لسان رئيسها ـ عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبنّى المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريطانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمة اللجنة حتى

بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشلت في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المغتصبة.

9 ـ إن البلاغ الجزائري المكيافيلي الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح ووقح، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهناً بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعين على المغرب أن يحزم أمره، ويقوي عزمه ويُعد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب

على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القريبة والبعيدة ضد المغرب وطناً وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكاً للجزائر كقطر مندمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمة هو:

1 ـ إلغاء معاهدة إيفران المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلاغ تلمسان المشترك في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوفاق الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 ـ إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 ـ نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طلبت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقيدة

بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4 ـ التصريح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة، لأن تدخلها ليس من شأنه إلّا أن يفسد عليها الأجواء ويعرضها إلى ما تعرضت إليه قضاياه في الماضي وتتعرض إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كل محاولة لإجراء ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمغالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5 ـ توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6 ـ تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتوعية والإعلام.

فبما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر

التضحيات، وَإِنْ يَنْصُركم الله فلا غالب لكم.

1975 ـ تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثّر بالغ التأثر بوفاة حرمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها:

1) **مذكرات حياة وجهاد**
التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية (1900 - 1955) 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع).

2) **حرب القلم**
(مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني في مختلف الموضوعات) - 1937 - 1978 .
6 أجزاء.

3) **دراسات وتأملات** ـ تحت الطبع ـ
6 أجزاء.
- الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.
- حرية الفرد وسلطة الدولة ـ ترجمة ـ
- في الدستور والبرلمان.

- في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.
- الإسلام والمجتمع والمدنية.
- وطنيات.

4) خطب وتصريحات صحفية - جزآن -
(قيد الإعداد للطبع).

Le Conbat par la Plume d'in nationaliste marocain. (5

- 2 volumes -

(Préface: Robert Jean Languet)[3]

Discours et Intervieuws.

(1 volume)

الفهـــرس

تقديم 5
بين يدي الكتاب 7
حرية الفرد وسلطان الدولة 17
مدخل 49
الفصل الأول: السلطة الموافقة للرقي والحرية المنافية له .. 54
الفصل الثاني: الدولة بصفتها عاملاً للرقي السياسي والاقتصادي والمعنوي 58
القسم الأول: الرقي الاجتماعي والسياسي وآثاره اللازمة في نماء الدولة 61
القسم الثاني: الرقي الاقتصادي وآثاره اللازمة في نماء الدولة 69
القسم الثالث: الرقي المعنوي وآثاره اللازمة في نماء الدولة... 73
الفصل الخامس: اعتراضات عامة 78
القسم الأول: 80
القسم الثاني: 86
القسم الثالث: 89
القسم الرابع: 92
القسم الخامس: 94

الفصل السادس: استثناءات 98
القسم الأول: الحكومة والفكر 98
القسم الثاني: الحكومة بالنسبة إلى الضرائب والتأديب 106
القسم الثالث: الحكومة بالنسبة إلى العمل 108
القسم الرابع: الحكومة بالنسبة إلى الملكية 110
الفصل السابع: الفردية كعامل للرقي 114
القسم الأول 115
القسم الثاني 117
القسم الثالث 119
القسم الرابع: الوطنية بصفتها محركاً فردياً 123
القسم الخامس: 126
القسم السادس: الفردية بصفتها عارضاً للرقي 131
القسم السابع 135
القسم الثامن 139
الفصل الثامن 141
الفصل التاسع: خلاصة الكتاب 144
موجز حياة محمد حسن الوزاني 150
الفهرس 184

التنفيذ: كومبيوتايب ش.م.م لصف الطباعة الالكترونية

الطباعة: مؤسسة الوفاء للطباعة والتصوير بيروت